الأمم المتحدة A/S-21/PV.9

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الحادية والعشرون

الجلسة العامة ٩
الجمعة، ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩، الساعة ١٩/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدييه أوبيرتي ..... (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٩/١٥.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مرا (ميانمار).

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

الاستعراض والتقييم الشاملان لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل كياسباي سونغ شيم، وزير الصحة في فانواتو.

السيد سونغ (فانواتو) (تكلم بالانكليزية): من دواعي الشرف والفخر البالغين لي أن أمثل جمهورية فانواتو وحكومتي في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأن تتاح لي الفرصة لإلقاء بيان بلدي بشأن مسائل السكان والتنمية عقب مؤتمر القاهرة لعام ١٩٩٤ والمحفل الدولي للاستعراض والتقييم العمليين لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي أعقب المؤتمر، والذي عقد في لاهاي.

بادئ ذي بدء، أود أن أشيد بالعمل الممتاز الذي أعده ونفذه صندوق الأمم المتحدة للسكان على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية بوصفه داعية لمسائل السكان والتنمية. ونحن ممتنون لقيام البلدان الجزرية في المحيط الهادئ بعقد مؤتمر وزاري إقليمي لدراسة الاستجابات الإقليمية لبرنامج عمل المؤتمر، ولعمل محفل لاهاي وجلسات اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية، التي عقدت في الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ آذار/ مارس ١٩٩٩ هنا في نيويورك.

وأود أن أؤكد للجمعية العامة أن حكومتي ملتزمة بتنفيذ القرارات وخطة العمل التي سيتفق عليها في هذه الدورة الاستثنائية.

فيما يتعلق بشواغل السكان والتنمية، وعقب التغييرات الهيكلية التي اعتمدتها حكومتي بغية تنفيذ برنامج إصلاحي شامل لتحسين أداء الخدمات العامة، أولت حكومة فانواتو الأولوية في القطاع الاقتصادي لتناول النمو الذي يقوده القطاع الخاص ولخلق فرص العمل. وهدفنا هو تحسين مستوى الحياة للفئات متوسطة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

99-85562
9985562

ومتدنية الدخل وتشجيع التوزيع المنصف للسلع والخدمات في القطاع الاقتصادي والاجتماعي بدون إقصاء القيم العرفية والتقليدية السائدة في المجتمعات المحلية، والدمج بين البرامج والأنشطة بطريقة تسهل إدارتها لتأكيد أن المشاركة القوية من المجتمعات المحلية والتزامها وتمتعها بحقوق الملكية يمكن أن تستمر وستستمر.

ومن بين مجالات التركيز الأخرى مجال تطوير وسائل الدعوة وإعادة تصميمها لرفع الوعي وتحسين مهارات الاتصال بلغة أساسية مبسطة وواضحة يمكن لأعضاء مجتمعاتنا المحلية أن يفهموها. ويمكن أن يسهم ذلك أيضا في إحداث تغييرات كبيرة في سلوك الناس وعاداتهم بشأن السكان والتنمية عن طريق نهج مشترك بين القطاعات. وأيا كانت الطريقة التي نتناول بها هذه المسائل، مع التركيز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان والتنمية كما هي مدمجة في مختلف القطاعات، فإن حكومتي تؤمن إيمانا راسخا بأن برنامج العمل لا يمكن تحقيقه إلا إذا قبلنا بالقواعد والإجراءات النموذجية من حيث المبدأ - وأن نكون قادرين، مع ذلك، عند تنفيذ البرامج والأنشطة، على أن نتحلى بالمرونة ونفسح المجال لإجراء التحسينات استنادا إلى الحاجات المحددة لكل بلد.

وهذا يرجع إلى أن بلداننا مرت وما زالت تمر بتغيرات إنمائية مختلفة وعلينا أيضا أن نراعي ثقافاتنا وقيمنا ومعتقداتنا لضمان تطور حقوق الملكية باسم التغير والنمو. فإذا أردنا أن نحقق أهداف قرارات الدورة الاستثنائية، فمن المهم، بالمثل، أن نفكر تفكيرا شاملا، مع العمل على نطاق محلي، في مساعينا الوطنية، بإشراك أهم أصحاب المصلحة في العمل بأسلوب تعاوني وليس تنافسي.

ونستطيع أن نتعلم الكثير من تجاربنا وأن نتقاسم ما تعلمناه، عن طريق نقل المهارات، ويجب أن نكون متحدين في أهدافنا المشتركة حتى نستطيع، بوصفنا رؤساء حكومات وممثلين، تحقيق برنامج العمل المستهدف وتوجيه هذا الجيل نحو الألفية الجديدة. وبمواصلة تثقيف مواطنينا، على جميع المستويات، ومن جميع الفئات العمرية، وإعادة تثقيفهم فيما يتعلق بتأثير قضايا السكان والتنمية، نستطيع أن نتجنب أي نضوب غير متوقع للموارد سواء بسبب جهلنا أو بأفعالنا المقصودة.

ختاما، أود أن أؤكد التزام حكومتي وبلدي بمشاريع قرارات هذه الدورة الاستثنائية وتأييدهما لها، والمشاركة الكاملة في تنفيذ برنامج العمل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد مامان سامبو صديقو، مدير مكتب رئيس جمهورية النيجر.

السيد صديقو (النيجر) (تكلم بالفرنسية): أود، باسم وفد النيجر، أن أهنئ السيد أوبيرتي على انتخابه بالإجماع رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية المعنية بالسكان والتنمية.

أود أيضا أن أعرب للسيد كوفي عنان، الأمين العام، وللسيدة نفيس صادق، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن ثناء يستحقانه بجدارة لتفانيهما في خدمة المثل العليا للجنس البشري.

ومن بين التحديات التي نواجهها كلنا تحدي الربط الملائم بين النمو الديموغرافي وحتميات التنمية. والنيجر، وهو بلد من أقل البلدان نموا، غير ساحلي وصحراوي بدرجة كبيرة، تتجاوز تقديرات عدد سكانه ٩ ملايين نسمة، ويتزايد هذا العدد بمعدل سنوي يبلغ ٣,٤ في المائة في المتوسط، مما يؤدي إلى تضاعف السكان كل ٢١ سنة. وتعتبر معدلات الخصوبة والوفيات في بلدي من أعلى المعدلات في العالم، ناهيك عن المؤشرات الأخرى للتنمية البشرية، وكل منها أكثر إحباطا من سابقتها، مما يفسر لماذا يعتبر بلدي أحد أفقر بلدين في العالم.

وعلى ضوء هذه الحقيقة اعتمدت السلطات في النيجر نهجا متكاملا وشاملا لقضايا السكان والتنمية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للصلة الوثيقة بين السياسات والبرامج السكانية ومكافحة الفقر.

ولدى تنفيذ بلدي لسياسته السكانية - بالتعاون مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وقطاعات المجتمع المدني الأخرى - اعتمد أول برامجه للتدابير والاستثمارات ذات الأولوية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠. ومن خلال هذه الأداة البرنامجية، وضعت النيجر في الاعتبار التوصيات الناشئة عن مؤتمر القاهرة، لا سيما صياغة وتنفيذ سياسة وطنية للصحة الإنجابية. وأنشئت المؤسسات الملائمة للاضطلاع بمتابعة هذه السياسة، منها، المكتب الوطني للصحة الإنجابية؛ واللجنة الوطنية

للسكان؛ ووكالة تنسيقية تابعة لمكتب رئيس الوزراء؛ وفريق مشترك بين الوزارات للدعم التقني لسياسة السكان؛ وإدارة وزارية مكلفة بقضايا السكان، على نحو محدد.

وهذه السياسة من شأنها أن تؤثر بدرجة أكبر على مسائل الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة إن توفرت لها الموارد المالية الكافية لتكميل القدرات المحدودة لبلادي، التي هزتها أزمة مالية غير مسبوقة وصعوبات التحول السياسي المتمثلة في إقامة مؤسسات ديمقراطية مستقرة.

مع ذلك يسرت الجهود المبذولة لبلدي أن يحقق أمورا من بينها زيادة معدل استعمال وسائل منع الحمل من ٤,٤ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٨,٢ في المائة في عام ١٩٩٨، وذلك يرجع بصورة خاصة إلى مشاركة جميع القطاعات في مجتمعنا. وبذلك، يقوم القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، اليوم، بدور أساسي في تصور وتنفيذ المبادرات والتدابير الرامية إلى إنجاز السياسة الوطنية للسكان.

من الواضح أنه لا يمكن أن تنجح أية سياسة سكانية دون مشاركة المرأة - وهي تمثل أكثر من نصف مجموع السكان في النيجر - في أنشطة التنمية. لذلك اعتمد بلدي سياسة وطنية للنهوض بمركز المرأة تستند أساسا إلى البحث عن حلول لأهم العقبات في سبيل تطوره الكامل.

ومن البديهي في هذا المجال، مثل أي مجال آخر، أن إنجازاتنا تخضع لبعض التأثيرات في بلدي، خاصة التأثيرات الاجتماعية والثقافية التي لا تحبذ تعزيز مركز المرأة، في النيجر مثلما يحدث في أماكن أخرى. وسعيا إلى تشجيع تغير سريع في المواقف، قمنا في النيجر، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، بتنفيذ سياسة تتعلق بالإعلام والتربية والاتصالات، سمحت لنا بأمور من بينها إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بهذه المسألة، وفريق من الرابطات الإسلامية لدعم أنشطة الحكومة في المسائل المتصلة بالصحة الإنجابية وتعزيز مركز المرأة.

وأود أن أغتنم مناسبة انعقاد هذه الدورة الاستثنائية لأذكر، في سياق هذه التدابير الإرشادية، عقد حلقة دولية عن الإسلام والسكان في نيامي، في الفترة من ١٠ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وهذه الحلقة المعقودة تحت رعاية رئيس جمهورية النيجر نفسه - والتي تشرفنا بمشاركة السيدة نفيس صادق فيها - أتاحت لنا صياغة تفسير قويم لتعاليم الإسلام بشأن حقوق المرأة في مجال قضايا الصحة الإنجابية. وأود، باسم النيجر، أن أشكر البلدان والمنظمات الدولية التي شاركت في الحلقة على ما قامت به من عمل مجد وما حققته من نتائج. وقد أتاح وفدي للممثلين في هذه الدورة محضرا موجزا، في شكل يومية خاصة، لنتائج ذلك المحفل.

ختاما، أود أن أشير إلى إجراء هام آخر مرتبط بمسألة السكان والتنمية وهو التعداد العام للسكان الذي سيجريه بلدي في العام الحالي بمساعدة سخية من شركائنا في التنمية، منهم، صندوق الأمم المتحدة للسكان، بطبيعة الحال، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي وشركاؤنا الثنائيون.وأهمية هذا التعداد ترجع أساسا إلى أن آخر تعداد لبلدنا كان في عام ١٩٨٨. غير أنه يشير أيضا إلى أن السلطات السياسية الانتقالية في النيجر قصدها أن تترك للزعماء المقبلين، الذين سيجري انتخابهم قريبا بأسلوب ديمقراطي، أساسا راسخا يستطيعون، انطلاقا منه، متابعة أنشطة بدأت بالفعل. ونحن في النيجر، لا نشك لحظة في استعداد المجتمع الدولي لدعم جهودنا في هذا القطاع، الذي له أهمية حيوية في القضاء على الفقر. ومن أفضل سبل التعبير عن هذا الاستعداد، زيادة الموارد المتاحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي يكافح إلى جانبنا من أجل رفاه شعبنا.

الرئيس بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة أندرا تشاندربال، وزيرة الخدمات الإنسانية والضمان الاجتماعي في غيانا.

السيدة تشاندربال (غيانا) (تكلمت بالانكليزية): إذ أتكلم في هذه الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة المكرسة للاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، إنما أتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأود، في هذه المرحلة الختامية من الدورة، أن أشيد بالسيد أوبيرتي على حسن إدارته لمداولاتنا على مدى الأيام الثلاثة الماضية.

لقد شاهدنا، خلال هذه الفترة، تجديد تأكيد الالتزام السياسي المعلن في القاهرة ببرنامج العمل، واستمعنا إلى

شهادات كثيرة على الجهود المبذولة خلال السنوات الخمس الماضية، سعيا وراء تحقيق الأهداف والغايات المقبولة للجميع. ولكننا إذ نقف على أعتاب الألفية الجديدة، نستطيع جميعا إدراك أنه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به.

في عام ١٩٩٤، في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية التاريخي - أكبر مؤتمر حكومي دولي للسكان والتنمية يعقد على الإطلاق - تعهدنا ببذل جهودنا الجماعية للتصدي للتحديات الحاسمة والعلاقات المتداخلة بين السكان والنمو الاقتصادي المستدام في سياق التنمية القابلة للاستدامة. ووضعنا لأنفسنا أهدافا كمية ونوعية على حد سواء ووافقنا على أن إنجازها لن يتطلب فقط الالتزام والعمل من الدول فرادى، وإنما أيضا قاعدة ترتكز عليها شراكة عالمية جديدة بين جميع بلدان وشعوب العالم، تقوم على شعور الجميع بمسؤولية مشتركة وإن كانت مختلفة كل تجاه الآخر ومن أجل كوكبنا الذي نعيش عليه.

لقد بين استعراضنا وتقييمنا للأعمال التي قمنا بها منذ مؤتمر القاهرة أن تقدما كبيرا أحرز في السنوات الخمس الأخيرة. لقد تصدت الحكومات بشكل واقعي لمسائل السكان، واستفادت الشعوب في أنحاء العالم من النتائج الايجابية المترتبة على العديد من التغييرات التي أدخلت على السياسات من أجل تحقيق الأهداف التي وضعناها بأنفسنا في برنامج العمل. وحيثما أولي اهتمام واجب للتعليم، وعلى وجه الخصوص لهدف الحصول الشامل على التعليم الابتدائي ولقيمة تعليم الأطفال، وبخاصة البنات، عادت المنافع على المجتمع الأوسع نطاقا، حيث ازداد اقتراب المرأة من الإسهام في العملية الإنمائية عن طريق تحقيق إمكانياتها كاملة.

إن استهداف تقديم خدمات صحية أساسية محسنة للجميع، وعلى وجه الخصوص المرأة، التي كثيرا ما تُتجاهل احتياجاتها الصحية الخاصة، أحرز نتائج في العديد من الحالات. وليس سرا أن السكان الأصحاء أكثر جدوى من الناحية الاقتصادية ويمكنهم أن يساهموا بشكل بناء في تنمية بلادهم. ومع ذلك فإن أهداف مؤتمر القاهرة بتعزيز النظم والبرامج الصحية الأساسية، بما في ذلك برامج الصحة الإنجابية والصحة الجنسية، يجري تحقيقها بدرجات متفاوتة من النجاح. إن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (مرض الإيدز) لا يزال يكتسح السكان حتى في الوقت الذي تلحق فيه بالسكان وفيات وإصابات نتيجة لأمراض معدية وطفيلية وأمراض تنقل عن طريق المياه، مثل السل والملاريا على سبيل المثال لا الحصر. ان استعراضنا يبين أن وفيات الأمهات وإصابتهن بالأمراض لا تزال مرتفعة. ولا يزال المراهقون يواجهون مخاطر صحية خاصة.

ولئن كان مؤتمر القاهرة ومؤتمرات دولية أخرى قد أبرزت أهمية تمكين المرأة وتعزيز وحماية حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بها، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به إذا ما كان للإسهام المثمر لهذا القطاع الهام من السكان أن يُجنى بشكل فعال. والدعوة لتحقيق المساواة بين الجنسين ولإنصاف المرأة وإدراج منظور الجنسين في صياغة السياسات وتنفيذ البرامج عنصر هام لتنفيذ قرارات مؤتمر القاهرة، ومع أن بعض التقدم قد أحرز، من الواضح أنه لا يزال هناك طريق طويل يجب أن نقطعه.

وارتكازا على تقييمنا للتقدم المحرز منذ ١٩٩٤، نعتقد أن النهج الشامل للسكان والتنمية الذي نادى به مؤتمر القاهرة بحاجة إلى أن يعاد تأكيده بوضوح. واستعراضنا يبدو أنه يوضح أنه وإن كانت الجهود قد بذلت لإدراج الشواغل السكانية في الاستراتيجيات الإنمائية، فإن الحاجة إلى العمل على تحقيق نمو اقتصادي مستدام في سياق تنمية قابلة للاستدامة يجري تجاهلها في كثير من الحالات نتيجة الاستهداف الحصري للمسائل السكانية. وإنني أقر أمام الجمعية بأنه من غير الواقعي أن نتوقع إمكانية نجاح برنامج العمل في آخر الأمر إذا لم يدعم إطار التنمية الهام.

يؤكد البرنامج في مبادئه مجددا الحق في التنمية باعتباره حقا عالميا غير قابل للتصرف وجزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية، ويضع الإنسان في محور التنمية. وعلاوة على ذلك يؤكد مجددا أنه في السعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في سياق تنمية اقتصادية قابلة للاستدامة، ينبغي لجميع البلدان أن تعترف بمسؤوليتها المشتركة ، وإن كانت مختلفة. فالبلدان النامية تعترف بالمسؤولية التي تتحملها في السعي الدولي لتحقيق تنمية قابلة للاستدامة وينبغي أن تواصل تحسين جهودها لتعزيز نمو اقتصادي مستدام وتضييق الاختلالات بطريقة يمكن أن تعود بالفائدة على البلدان، لا سيما البلدان النامية.

ونحن، باعتبارنا بلدانا نامية، لا نزال نوجه جهودنا ومواردنا نحو تحسين نوعية حياة شعوبنا عن طريق

التنمية. إن مشاكلنا، وحلولها، متداخلة فيما بينها. وجهود البلدان المتقدمة النمو للمساعدة معروفة. مع ذلك، وحتى عندما نعترف بالتطورات الأخيرة مثل مبادرة كولون، نسلم بأن الموارد لدعم الجهود الانمائية للبلدان النامية من الضروري جعلها أكثر وضوحا. وتناول مسائل مثل تخفيف عبء الديون والقضاء على الفقر سيعزز في حد ذاته تحقيق أهداف برنامج العمل.

إن الموارد المالية جزء هام من المعادلة التي وضعت في القاهرة. فاستعراضنا وتقييمنا الحاليان للمنجزات التي تحققت في السنوات الخمس الماضية يبينان بوضوح أن الوفاء بالالتزام بتقديم النفقات المقدرة لبرنامج العمل لم يكن متكافئا. وبينما تسير البلدان النامية كمجموعة في طريقها للوفاء بنصيبها المخطط من الجهود، فإن شركاءنا المتقدمي النمو لم يبلغوا الهدف المنشود بشكل مثير للانزعاج. لذلك أنتهز هذه الفرصة، وبروح مؤتمر القاهرة الحقيقية، لأحث شركاءنا متقدمي النمو على الوفاء بقسطهم من برنامج العمل بنفس الحماس الذي يعمل به الآخرون. إن الموارد الرئيسية بالغة الأهمية للتنفيذ، وهذا الاستعراض، وفي نهاية الأمر برنامج العمل، سيكونان ممارستين غير مثمرتين إذا لم توفر الموارد المالية في الوقت المناسب. وتقييمنا في هذه الدورة الاستثنائية لكيفية تقدمنا في التنفيذ ينبغي أن يحفز بشكل ثابت على القيام بعمل علاجي وعلى بذل جهود متضافرة للعمل في الاطار المحدد.

لا يغيب عن بال أحد منا أن العلاقات المتداخلة بين مقاصد وأهداف مؤتمر القاهرة، وفيما بين المشاركين في تنفيذ برنامج العمل، هي التي تحدد طبيعة الشراكة التي يجب أن تنشأ وأن يحافظ عليها على جميع المستويات إذا أردنا أن تحقق جهودنا النجاح. إن عملية الاستعراض هذه كانت موجهة في تأكيد وعينا بضرورة العمل في تضافر وبينت بوضوح ما يمكن القيام به. لقد عملنا ساعات طويلة في اللجنة التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية من أجل أن نستعرض بشكل واقعي جهودنا خلال السنوات الخمس الماضية ولنقرر، استنادا إلى تلك النتائج، الطريق الذي أمامنا. ومع أننا لم نستغرق سوى خمس سنوات من العملية العالمية الطويلة التي من المقرر أن تستغرق ٢٠ عاما، فإن السبل التي نختارها الآن ستؤثر في نهاية الأمر على النقطة التي سننتهي إليها. إننا ندرك إدراكا تاما الطابع التكافلي لبقائنا ونعي أن نجاح أهداف القاهرة لن يتحقق إلا إذا عملنا معا.

إن الآمال المعلقة على الألفية الجديدة تتقاسمها جميع الشعوب في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء. والتنفيذ الناجح لمقاصد وأهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية سيجعل العديد من هذه التوقعات حقيقة واقعة. وأعتقد أن عملية الاستعراض هذه عملت على تحديد نشاطنا. وبإلقاء نظرة إلى الوراء على مؤتمر القاهرة، كما سنفعل عما قريب بالنسبة الى الألفية، فإننا نتوقع أن يشهد المستقبل القريب ترجمة للإرادة السياسية التي جرى التعبير عنها في هذه الدورة الاستثنائية إلى تحقيق أكثر كفاءة وفعالية لأهدافنا ومسؤولياتنا المقبولة عموما.

قبل أن أختتم بياني أود أن أضيف كلمة من منظور وطني. لئن كانت زيادة السكان في معظم البلدان عقبة أمام التنمية، فإننا في غيانا نواجه مشكلة تناقص عدد السكان بالنسبة لحجم البلد. والتنمية الكاملة، كما نعرف، لا يمكن أن تتحقق إلا بوجود مجموعة من الموارد البشرية ذات الأهمية الحاسمة، وفي الوقت نفسه، يجب على حكومات البلدان الصغيرة مثل بلدي أن تواجه تكلفة دعم النمو السكاني. وإنني أطرح هذا التحدي هنا لكي أذكي وعي المجتمع الدولي والمجتمع الدولي بأسره بهذا الجانب المعاكس من المسألة السكانية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة مريم مريانشفيلي، عضوة البرلمان، ورئيسة اللجنة الفرعية لحماية المرأة والطفل وتنمية الأسرة في جورجيا.

السيدة مريانشفيلي (جورجيا) (تكلمت بالروسية): اسمحوا لي لو تفضلتم، أن أتوجه باسم وفد جورجيا بخالص التهانئ الى رئيس الجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية على انتخابه، وأن أعرب عن تأكيدنا بأن الجمعية ستحقق الأهداف السامية لهذه الدورة. ونود كذلك أن نتقدم بالتهانئ الى السيدة نفيس صادق، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والى الأمين العام السيد كوفي أنان.

جورجيا، بوصفها عضوا كامل العضوية في المجتمع الدولي، لا تزال ملتزمة بأهداف مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية ومحفل لاهاي أيضا.

إن انهيار الاتحاد السوفياتي ترك أثرا مدمرا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لجورجيا. لقد

عشنا واجتزنا فترة قاسية من الحرب الأهلية والصراع الداخلي والأزمة الاقتصادية أدت الى نتائج خطيرة بالنسبة للمجتمع. والصراعان اللذان لم يحسما في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية ما فتئا يدوران طوال ما يقرب من عشر سنوات وتسببا في تدفق سكاني هائل من هاتين المنطقتين. ومن الطبيعي أن يكون أكبر المتضررين بين الأطفال والنساء وكبار السن. ولن يكون صحيحا القول إن جميع المشاكل المتعلقة بمنح المرأة حقوقها تتسم بنفس الشدة.

وطبقا لآخر البيانات، وصل عدد سكان جورجيا الى ٥,٤ مليون نسمة، ومع ذلك، فإن الإحصاءات التي جمعتها المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال المسائل السكانية تشير إلى وجود ٠٠٠ ٥٠٠ لاجئ من جورجيا. والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية هي السبب الرئيسي للهجرة في هذه الفترة الانتقالية. ففي بداية هذا العام، كانت حكومة جورجيا بصدد التخطيط لإجراء إحصاء سكاني للمرة الأولى منذ ١٩٨٩، إلا أن هذه المبادرة الهامة لم تنجز بسبب الأزمة المتعلقة بالميزانية. ولذا، فإن البيانات أدناه تستند الى معلومات مستقاة من دائرة الإحصاءات الحكومية.

لئن كانت جورجيا من البلدان النامية، فإنها يمكن اعتبارها، من وجهة نظر ديموغرافية، من بين البلدان المتقدمة النمو. فمنذ ١٩٩٥، وصل متوسط معدل النمو السكاني ٠,١ في المائة - وإن كان من الأساسي أيضا الإشارة الى أن بعض مناطق جورجيا، لا سيما المناطق الجبلية، تعاني من نزوح سكاني. واستجابة لهذا التحدي، أصدر برلمان جورجيا قبل شهر مضى قانونا يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الجبلية، وهو قانون يستهدف إزالة الفوارق في مجال التنمية.

ويتوقع بحلول سنة ٢٠١٠ أن يصل عدد سكان جورجيا الى ٥,٨ مليون نسمة. وهناك أيضا مستوى عال من الهجرة الداخلية والهجرة الى المدن. ونسبة السكان الذين يعيشون في المدن ازدادت بنسبة الثلثين من المجموع العام. ومع أن بعض التغير الإيجابي قد طرأ على معدلات وفيات الرضع والأمهات، إلا أنها لا تزال عالية بنسبة ٢٣ و٣٣ لكل منهما. وتبلغ نسبة وفيات الأطفال الذكور حتى سن الخامسة ٢٨، والإناث ٢١. وهاتان نسبتان عاليتان أيضا. ويصل مؤشر الخصوبة الى ١,٩ في المتوسط. ومتوسط العمر المتوقع عند الميلاد للذكور يصل إلى ٦٨,٥ وللإناث ٧٦,٧.

وتشكل النفقات التي تصرف على الصحة والتعليم أقل من ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغت المساعدة الدولية المقدمة لجورجيا ٠٠٠ ١٧٢ ١ دولار.

وانطلاقا مما تقدم ومع مراعاة الموارد الاجتماعية والإرادة السياسية القوية لجورجيا على تنفيذ برنامج عمل القاهرة بغية اجتذاب الاستثمارات من أجل تنميتها، حددت جورجيا أولويات في مجال الصحة الانجابية، وهي أولويات عززتها تشريعات سنَّتها الدولة، وعلى وجه الخصوص مدونة للأسرة وقانون يتعلق بحماية الصحة. وهناك أجزاء عديدة من قانون الحماية الصحية مكرسة لتنفيذ هذا الحق. والأموال المخصصة للبرامج الخاصة في ميزانية الدولة تتضمن برنامجا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب، وبرامج تثقيفية تتعلق بتنظيم الأسرة، وغير ذلك. وهناك أيضا برامج توفر إمكانية الحصول على وسائل منع الحمل للسكان في سن الخصوبة وأيضا لليافعين.

ومن الضروري التنويه بالاحتياجات الخاصة للشباب في مجال التعليم والرعاية الصحية والتنمية وبخاصة فيما يتعلق بصحتهم الجنسية والانجابية، مع إدراك ما لديهم من إمكانات فردية وبغية زيادة مساهماتهم الى حدها الأقصى في عملية التنمية الاجتماعية.

وسياسة الدولة التي تستهدف تغيير البنية العمرية تتحسس احتياجات كبار السن من سكان البلاد، وتزداد هذه النسبة بسبب هبوط معدل الولادات. وبالرغم من التقاليد التاريخية والثقافية، التي أولت على الدوام احتراما كبيرا لكبار السن، فإن تحسين مستوى معيشتهم يتطلب أن تشتمل الجهود السياسية الجارية على تعبئة الموارد المتاحة واستخدامها في سياق الأسر والمجتمعات والمنظمات المدنية والقطاع الخاص. وأن التحسينات التي طرأت في مجال الرعاية الصحية والأمن المالي وتهيئة الظروف المعيشية المستدامة لكبار السن، هي من بين أولويات بلدنا نظرا لشيخوخة السكان.

والنتائج المتوقعة للتنمية الديموغرافية، كجزء أساسي من إعداد سياسة واستراتيجية التنمية الاجتماعية، تشكل مبدأ أساسيا لمفهوم الدولة الموحدة والسياسة الاجتماعية - الديموغرافية للأسرة في جورجيا حتى العام ٢٠٠٥. وقد أعِد المفهوم وطبق من خلال

مرسوم أصدره رئيس جمهورية جورجيا، السيد شفرنادزه.

وفي إطار التنمية المستدامة يجري إيلاء اهتمام لمشاكل المرأة من منظور الجنس. والمرسوم الذي أصدره رئيس الجمهورية بشأن إنشاء لجنة تعنى بإعداد سياسة الدولة المتعلقة بتنمية المرأة واعتماد خطة عمل للنهوض بالمرأة بحلول سنة ٢٠٠٠ كفل تحقيق التقدم في هذا الاتجاه. وتنص الخطة على إنشاء آليات مؤسسية وتعزيز دور المرأة في عملية صنع القرار.

وفي مجال إعداد وتنفيذ هذه البرامج وغيرها، تضطلع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بدور هام. ومن الأهمية بمكان الإشارة الى أن ميزانية الدولة تتوخى، بالرغم من الموارد المحدودة، إنشاء صندوق خاص لتنمية المجتمع المدني.

وما هذه سوى أولى الخطوات التي تخطوها الديمقراطية الجديدة في بلدنا، التي تنهض من أزمة عميقة. وتستهدف هذه الخطوات الحفاظ على موجوداتنا الأساسية وتنميتها: الى مواردنا البشرية.

إن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتحظى بدعم المجتمع الدولي يمكن أن تقارن بالنباتات الصغيرة. فعلى الرغم من أنها تحتاج الى رعاية خاصة، فإن بإمكانها أن تنمو لتصبح شجرات قوية تحمل الثمار لمنفعة الجميع.

مرة أخرى اسمحوا لي أن أعرب عن امتناننا للمساعدة التي قدمها المجتمع الدولي والمنظمات المانحة. وآمل أن يزداد هذا التعاون في المستقبل وأن يحقق نجاحا أكبر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة الأونرابل إليجا كيبكوسكي سومبيو، مساعد الوزير في كينيا.

السيد سومبيو (كينيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى من سبقني من الوفود في الإعراب عن ارتياح وفدي لانتخاب السفير ديدييه أوبيرتي رئيسا، وفي تأكيد دعمنا له.

بعد خمس سنوات من انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، حققت حكومة كينيا مستوى معقولا من النجاح في مجال الصحة الإنجابية، كما يتضح من الدراسة الاستقصائية الديموغرافية والصحية التي أجريت في عام ١٩٩٨. وبالإضافة إلى النجاح في تحويل برامج تنظيم الأسرة إلى سياسات وبرامج للرعاية الصحية الإنجابية، فإن سياسة الحكومة المتعمدة، التي ترمي إلى تعزيز التعليم والتدريب للمرأة والطفلة رغم الواقع المتمثل في حالة اقتصادية صعبة، قد اضطلعت أيضا بدور هام في تحقيق الانخفاض المرغوب فيه في معدلات الخصوبة. واليوم، انحدر معدل الخصوبة الإجمالي في كينيا مما يقدر بنسبة ٨,١ ولادة حية للمرأة في عام ١٩٧٨ إلى ٤,٧ ولادة حية في عام ١٩٩٨. ونتيجة لذلك، انحدر أيضا معدل النمو السكاني السنوي لدينا، من ٣,٨ في المائة في عام ١٩٧٩ إلى ما يقدر بنسبة ٢,٥ في المائة في عام ١٩٩٨ - وربما أصبح أقل بسبب آفة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (مرض الإيدز).

وتمشيا مع الدعوة إلى إجراء إحصاءات سكانية ونحن ندخل الألفية الثالثة، ستجري كينيا إحصاءها السكاني السادس في هذا القرن بدءا مع ليلة ٢٤-٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٩ لينتهي بعد سبعة أيام في يوم ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٩. والهدف الرئيسي لسياسة كينيا السكانية الوطنية في مجال التنمية المستدامة كما يرد في الورقة الدورية رقم ١ لعام ١٩٩٧ هو تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج الملائمة التي تراعي العلاقة بين السكان وتوافر الموارد الوطنية. ويرمي ذلك إلى تحسين نوعية حياة جميع الكينيين ورفاههم.

وبالتالي فإن السياسة السكانية تهدف إلى تحسين معايير المعيشة ونوعية الحياة؛ وتحسين الصحة والرعاية عن طريق المعلومات والتعليم؛ وزيادة خفض معدلات الخصوبة والوفيات؛ وتشجيع الكينيين على الالتزام بتكوين أسر صغيرة الحجم؛ وتعزيز الاستقرار الأسري والاعتراف في الوقت نفسه بحقوق النساء والأطفال؛ والقضاء على الممارسات الاجتماعية والثقافية التي تضر بالنساء والبنات.

وسعيا إلى تحقيق هذه الأهداف، تعمل حكومة كينيا بالاشتراك مع المجتمع المدني. وهنا تشمل الأهداف تخفيض آثار النمو السكاني العالي على التنمية إلى الحد الأدنى؛ وتوسيع تغطية توفير الخدمات الصحية الأولية، خاصة خدمات الصحة الإنجابية،

بجعلها ميسرة أكثر وقليلة التكلفة بحيث يتسنى لكل المجتمعات المحلية تحمل أعبائهـــا؛ وزيـــادة الوعي بالأمراض التي تنتقل جنسيا وبمرض الإيـــدز، وتعزيـــز التغيرات السلوكية؛ وتشجيع استثمار القطاع الخاص في مجال توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ بما فيها التعليم؛ وكفالة إدماج الشواغل السكانية في العمليات الإنمائية.

وفي مساعينا لتعزيز الشراكات المحلية، أفتخر بأن أذكر أن إحدى شريكاتنا في مجال تنظيم الأسرة والرعاية الصحية الإنجابية هي منظمة غير حكومية احتفلت في هذه السنة بالذكرى السنوية الثانية والأربعين لإنشائها بالانتقال إلى مقر أكبر، فرسخت بذلك استدامتها. ولتلك المنظمة في الوقت الحاضر شبكة من الأفرع في جميع أرجاء الجمهورية. وإضافة إلى تنظيم الأسرة وخدمات الصحة الإنجابية، وسعت تلك المنظمة برنامجها ليشمل خدمات تهدف إلى خفض وفيات الرضع وتكثيف التعليم وسط المراهقين عن الأمراض التي تنتقل جنسيا ومرض الإيدز. وبالنظر إلى أن ٥٠ في المائة تقريبا من سكاننا أقل من ١٥ سنة، فإن الحكومة ترحب بهذا الجهد التعاوني وأمثاله التي تستهدف مجموعات محددة.

وفيما يتعلق بالأهداف الديموغرافية، نرمي إلى خفض معدلات وفيات الرضع، التي تضررت حاليا ببطء النمو الاقتصادي. ويظل الهدف الموضوع أن نخفض إلى الحد الأدنى معدل وفيات الرضع المرتفع في كل ١ ٠٠٠ ولادة حية من ٧٤ في عام ١٩٩٨ إلى ٦٣ بحلول سنة ٢٠٠٥. ويرتبط على نحو وثيق بهذا الهدف خفض معدل وفيات الأمهات من ٥٩٠ في كل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة في عام ١٩٩٨ إلى ٢٣٠ بحلول عام ٢٠٠٥. وقد أدى انتشار مرض الإيدز أيضا إلى إحداث أثر كبير على العمر المتوقع عند الميلاد، وهو ما يثير قلق الحكومة. ويقدر أن ينخفض العمر المتوقع عند الميلاد لكل من الرجال والنساء من ٥٨ في عام ١٩٩٥ إلى ٥٣ بحلول عام ٢٠٠٥.

أما بالنسبة للجانب المشرق، فقد شهدنا ترجمة سياستنا السكانية في ارتفاع معدل انتشار استعمال وسائل منع الحمل بين النساء، بالنسبة لجميع الوسائل، من ٣٣ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ٣٩ في المائة في عام ١٩٩٨. ومن المتوقع لذلك المعدل أن يرتفع إلى ٥٣ في المائة بحلول سنة ٢٠٠٥. ونحن نفخر أيضا بأننا خفضنا معدل الخصوبة إلى ٤,٧ في المائة ومعدل النمو السكاني إلى ٢,٢ في المائة.

ومع بدء عصر اقتسام التكاليف في توفير الخدمات، كان قطاعا الصحة والخدمات الاجتماعية أكثر القطاعات تضررا. وفيما يتعلق بالصحة، تلتزم الحكومة بهدف التحصين الكامل بحلول سنة ٢٠١٠. ونحن رغم الضوائق الاقتصادية مصممون على كفالة التوسع في الخدمات الصحية وتحسينها لجميع الكينيين.

ومع ارتفاع مستوى الفقر يتضرر قطاع التعليم كثيرا. ومعدلات المعرفة بالقراءة والكتابة في انخفاض، لا سيما بالنسبة للبنات. وبموجب المادة ٢٨ من اتفاقية حقوق الطفل، يتعهد الأطراف في الاتفاقية بجعل التعليم الأساسي إلزاميا ومتاحا ومجانا للجميع. بيد أننا في الواقع أبعد من بلوغ ذلك الهدف عما كنا عندما انعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وفي كينيا، يظل إنفاق القطاع العام على التعليم عند نسبة ٤,٧ في المائة تقريبا من الناتج لمحلي الإجمالي، حيث تضاف إليه نسبة ٤,٥ في المائة أخرى من القطاع الخاص. واقتسام أولياء أمور الطلاب للتكاليف من أجل تكوين الأرصدة وشراء الكتب ونفقات الأنشطة الإضافية أمر معهود اليوم. وفي هذه البيئة، تتعرض قدرة القطاعات الأفقر في المجتمع على الحصول على التعليم الأساسي للخطر وتتسع الفجوة الاجتماعية - الاقتصادية، بما يصحب ذلك من عواقب كامنة. وفي هذا الصدد، نتطلع قدما إلى استمرار التعاون الوثيق مع شركائنا في التنمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جورج صليبا، رئيس وفد مالطة.

السيد صليبا (مالطة) (تكلم بالانكليزية): تولي حكومتي أهمية كبيرة لتنفيذ برنامج عمل القاهرة الذي تعتبره خطوة هامة إلى الأمام على طريق تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة التي تركز على احترام حاجات كل فرد.

لقد أحرز تقدم كبير في تنفيذ برنامج عمل القاهرة بعد مرور خمس سنوات على اعتماده. إلا أنه يلزم القيام بالمزيد للتصدي لرفاه الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة. وتؤمن حكومة مالطة، في هذا الصدد، بأن نتائج المؤتمـــر لا يجوز تناولها في عزلة. فالمسائل والالتزامات التـــي تشمل عدة قطاعات، مثل المسائل الناشئة عن مؤتمـــر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وخاصة جدول أعمال القرن ٢١، يتعين معالجتها، بصورة شاملة، على الصعيدين

الوطني والدولي بمراعاة الاحتياجات الاجتماعية والنمو الاقتصادي والشواغل البيئية.

وموقفنا يتمثل في أنه ينبغي لكل دولة سيادية أن تتناول تنفيذ برنامج عمل القاهرة وفقا لقوانينها الوطنية، واحتياجاتها وشواغلها الإنمائية، والخلفية الأخلاقية والدينية والثقافية لشعبها.

ولا شك أن زيادة سكان العالم في العقود الأخيرة وتركيزها في المناطق الحضرية قد أدت إلى ضغوط لم يسبق لها مثيل على البيئة الطبيعية وإلى تدهورها. ويلزم التصدي لمسألة الصلة بين طاقة البيئة ونمو السكان، بأسلوب عاجل وبشكل متكامل. ويمكن القيام بذلك باعتماد استراتيجية متكاملة للإدارة تراعى فيها جميع العوامل عند وضع خطط وسياسات التنمية المستدامة.

ومن أكبر الشواغل في الاتجاهات السكانية أن سكان أغلب البلدان النامية يعيشون عمرا طويلا بشكل لم يسبق له مثيل وأن من المتوقع أن تزداد هذه الظاهرة بسرعة خلال العقدين القادمين. وفي هذا الصدد، هناك تحديات كبرى تواجه البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء. وسوف تظهر شيوخة السكان بوضوح في زيادة تكاليف المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية لكبار السن ومساعدتهم في احتياجاتهم اليومية.

تولى الرئيس الرئاسة.

وضمن هذا الإطار ومع إدراك موطن تشديد أهداف برنامج العمل، استضافت مالطة المؤتمر السابع للوزراء الأوروبيين المسؤولين عن الضمان الاجتماعي في أيار/مايو ١٩٩٨، الذي انعقد تحت شعار "الضمان الاجتماعي ومرحلة انتقاله إلى القرن الحادي والعشرين". وقد تناول هذا المؤتمر التطورات التي حدثت في دور ومسؤولية النظم والجهات الفاعلة في المجال الاجتماعي على الصعيد العام والخاص، ودور الدولة التنسيقي فيما يتعلق بالجهات الفاعلة المختلفة في هذا الميدان وتنفيذ سياسة الضمان الاجتماعي، على وجه الخصوص.

وبالرغم من أن النسبة المئوية الفعلية للمسنين بين السكان لا تتجاوز ٦ في المائة، نظرا لارتفاع معدل الخصوبة، فإن عددهم سيتجاوز الضعف في معظم البلدان النامية، خلال السنوات العشرين القادمة. وترى حكومة مالطة أنه لئن كان إجراء البحوث وجمع البيانات في البلدان النامية أمرا حيويا، فإن التدريب متطلب أهم. وهذا التدريب يجب أن يشمل مجالي الديموغرافيا والدراسات الاجتماعية للشيخوخة.

لقد قام معهد الأمم المتحدة الدولي المعني بالشيخوخة الذي تستضيفه مالطة، بتوفير هذا التدريب لموظفين من البلدان النامية من كل أرجاء العالم، خلال السنوات الـ ١١ الماضية ، وذلك بمساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبمساهمة كبيرة من حكومة مالطة. وينتقل المعهد حاليا إلى المرحلة الثانية من استراتيجيته التدريبية بتنظيم دورات إقليمية ووطنية في الموقع. والمعهد لديه، في الواقع، ما لا يقل عن ١٢ دورة دراسية مقررة لهذا العام. ونظرا للطلبات المتزايدة على التدريب من البلدان النامية في هذه المنطقة، تدعو حكومة مالطة إلى زيادة المساهمات المقدمة لهذا الجهد الدولي الفريد.

وعلى الرغم من أن عدد السكان الذين يعيشون في مستوى أدنى من مستوى المعيشة الوطني المقبول، في مالطة لا يتجاوز ١ في المائة من السكان، تواصل الحكومة إيلاء أهمية خاصة للخدمات الاجتماعية. وتوفر برامج الرعاية الاجتماعية، حاليا، شبكة أمان ملائمة لأضعف السكان وأكثرهم حرمانا، في حدود القيود التي يفرضها اقتصاد الجزيرة الصغيرة. والواقع أن تنفيذ التدابير الاجتماعية والاقتصادية كان دائما أساس سياسات حكومة مالطة. ويكفينا القول إن أكثر من نصف إنفاق الحكومة موجه نحو الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية. لقد أدت مجانية الرعاية الطبية والتعليم، والأحكام المستفيضة للضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية إلى تنمية سكانية مرضية بقدر أكبر، تمكن كل فرد من التمتع بحياة مثمرة مرضية.

والتعليم من مرحلة رياض الأطفال إلى المرحلة الجامعية، متاح مجانا للجميع. وبالإضافة إلى ذلك، هناك نظام تقديم المنح للتعليم الجامعي لسد احتياجات الطلاب وتشجيعهم على الاستمرار في الدراسة. ويلزم هنا التشديد على أن الطالبات يشكلن نحو ٥٠ في المائة من الدارسين بالجامعة. ويولى اهتمام خاص أيضا لبرامج تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة وبرامج التعليم لكل الأعمار، بما في ذلك جامعة للكبار.

خلال السنوات الثلاثين الماضية شاهدت مالطة انخفاضا في معدلات الخصوبة، ويعزى هذا إلى التعليم

العام للمرأة ودورها المتغير، حيث أصبحت شريكة كاملة في صنع القرارات الخاصة بالأسرة، وهي تستفيد بصورة متزايدة من فرص العمل خارج منزلها.وهذا التغير في معدلات الخصوبة لم يحدث نتيجة لتدخل مباشر من جانب الدولة، ولكن بسبب تعزيز دور المرأة، وتوفير فرص متساوية للفتيات في المدارس وما بعد ذلك، والتنمية الاجتماعية للمرأة، بصورة عامة.

ووفد مالطة يحتفظ بموقفه فيما يتعلق بالعبارات المدرجة في الوثائق والتي قد تفسر على نحو مخالف لموقف مالطة المتفق مع تشريعاتها الوطنية، من حيث اعتبار إنهاء الحمل من خلال الإجهاض المستحث أمرا غير مشروع.

وصدقنا أيضا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وعدلنا قانون الأسرة ليعبر عن المساواة بين الجنسين ويوليها الاحترام الكامل، ونفذنا مجموعة من التدابير الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية لتمكين المرأة من تحقيق إمكاناتها الكاملة ومن أن تشارك بصورة كاملة وعلى نحو متزايد في عمليات إقرار السياسات وصنع القرارات على جميع مستويات المجتمع.

ومالطة على اقتناع بأن عليها أن تواصل العمل على الأساس المحدد في برنامج عمل القاهرة ووفقا للقيم الأخلاقية والثقافية السائدة في المجتمع المالطي، وكما تنعكس في تشريعاتها الوطنية، حتى نعمل، مع المجتمع الدولي على تحقيق حياة كريمة، وافية لكل إنسان على كوكبنا، وللأجيال المقبلة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة فالنتين لسكاي، المديرة التنفيذية لرابطة تنظيم الأسرة في ألبانيا.

السيدة لسكاي (ألبانيا) (تكلمت بالانكليزية): كانت ألبانيا من البلدان التي أيدت برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المعقود بالقاهرة، في عام ١٩٩٤. ومن خلال هذه العملية، التزمت حكومة ألبانيا باعتماد سياسة جديدة للسكان.

ومنذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥، صدرت بعض التشريعات الهامة وأحرز تقدم في مجال السياسات في ألبانيا، منها قانون لوقف الحمل اعتمد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وحدثت بعض تغييرات أخرى أيضا. واعتمد مؤخرا قانون لحماية البيئة وقانون بشأن الهجرة واستراتيجية وطنية بشأن المرأة. وتستمر هذه العملية من خلال بحثنا عن سبل لوضع الصيغة النهائية لقوانين جديدة، من قبيل القوانين المتصلة بالمنظمات غير الحكومية، ومدونة للأسرة يمكن أن تؤثر على حالة الصحة الإنجابية وعلى السكان جميعا.

لقد حققت ألبانيا، بالفعل، أهداف المؤتمر في مجال معدل وفيات الرضع والأمهات وتتطلع إلى مزيد من التخفيضات وإلى تحسين الصحة الإنجابية وحالة السكان في مجملها. وتعمل الحكومة حاليا على إصلاح الصحة والرعاية وهناك التزام سياسي بوضع نهج واستراتيجيات متعددة شاملة في مجال قضايا السكان، بما في ذلك الصحة الإنجابية، وقد تعذر تحقيقها نتيجة لمجمل الحالة. وفي عام ١٩٩٨، بدأت وزارة الصحة، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامجا وطنيا يتعلق بالصحة الإنجابية. وسوف يضع هذا البرنامج استراتيجية وطنية في هذا المجال، ويقوم بتنسيق وضع استراتيجية للتعاون الاقتصادي الدولي.

والحكومة الألبانيه تعمل أيضا على تحقيق المساواة بين الجنسين. ولقد أنشئت لجنة وطنية معنية بالمرأة في العام الماضي كما وضعت استراتيجية وطنية من أجل المرأة وافقت عليها الحكومة. ويولى اهتمام خاص لتمكين المرأة.

إن التغيرات التي وقعت فيما بين ١٩٩١ و ١٩٩٨ انعكست في كل جانب من جوانب السكان الألبانيين. إن الهجرة - سواء إلى الخارج أو النزوح السريع جدا إلى المناطق الحضرية - لا يزال لها أثر سلبي على الصحة الإنجابية وعلى خيارات السكان. فنحو ١٥ في المائة من سكان البلاد مهاجرون. وهؤلاء الناس لهم وضع بالغ التدني في البلدان التي يهاجرون إليها ويواجهون مصاعب اقتصادية وثقافية ولغوية عديدة. ولا يحصلون على معلومات أو خدمات كثيرة. وحالات الاصابة بمرض الإيدز والأمراض الأخرى التي تنقل بالممارسة الجنسية تتزايد بسرعة، مسببة بالتالي مخاطر للألبانيين وأيضا للبلدان المضيفة. ووضع برامج خاصة لهؤلاء الأفراد مسألة نحتاج إليها بشدة. وفي الوقت نفسه تصاحب الانتقال إلى المناطق الحضرية مشاكل خطيرة جدا في التعليم، والإصحاح، وتوفير المياه، والخدمات الصحية والاجتماعية

للسكان. وإن مستويات المعيشة والحالة الصحية لتلك المجموعة آخذة في التدهور.

وأصبحت احتياجات الصحة الإنجابية للمرأة والعنف ضد المرأة بسبب حالة الطوارئ وكذلك بسبب المشاكل السكانية الأخرى، أكثر وضوحا في ألبانيا بعد وصول اللاجئين من أبناء كوسوفو. ونحن نولي أهمية أكبر لضمان تلقي اللاجئين من أبناء كوسوفو، وعلى وجه الخصوص النساء والشباب، العناية الصحية المناسبة، بما في ذلك الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، وموانع الحمل الطارئة والمعلومات المناسبة في الوقت المناسب.

إن هيكل الأعمار لسكان ألبانيا يعبر بوضوح عن عدد الشباب في السكان. في ١٩٩٧ كان ٤١,٧ في المائة من السكان تحت سن السابعة عشرة. وهذا انعكس في الطلب المرتفع على الخدمات الصحية الإنجابية. ومع أنه لا توجد حواجز قانونية أمام المراهقين الذين يتلقون خدمات ومعلومات صحية إنجابية، فإن الحواجز الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا تزال تحد من تلك الخدمات. ومع ذلك، تحقق نجاح في السنوات الخمس الماضية. وهذا يتضمن حقيقة أن هناك الآن سلوكا أكثر انفتاحا وموافقة نحو المسائل المتعلقة بالصحة الجنسية والصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة في ألبانيا، وهي بلد كان تنظيم الأسرة فيه قبل ١٩٩٢ محظورا بسبب النهج الصارم المؤيد لكثرة المواليد الذي كان يتبعه النظام السابق. وبعد مؤتمر القاهرة اتخذت ألبانيا الخطوة النافعة للغاية الخاصة بإدراج المنهاج الجنسي في التعليم المدرسي. غير أن التنفيذ متروك أساسا لاختيار المدارس فرادى.

إن المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص حديثان للغاية في ألبانيا. والمجتمع المدني لا يزال يتشكل ببطء. وتتبع الحكومة الآن مسلكا أكثر انفتاحا أمام التجمعات من المجتمع المدني، وعلى وجه الخصوص أمام المنظمات غير الحكومية. ومع أنه حدثت تغيرات إيجابية تتعلق بدور ومسؤوليات المجتمع المدني وشراكاته مع الحكومة، هناك الكثير الذي ينبغي القيام به. ويجب إعطاء المنظمات غير الحكومية مجالا وفرصا أوسع لكي تمثل احتياجات الأفراد على المستويين المحلي والوطني. إن التغيرات المتتالية التي تحدثها الحكومة تعني أن المنظمات غير الحكومية توفر الاستقرار والاستمرارية، الذين يؤديان دورا حيويا في التحرك قدما ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وبعد التقييم في "المؤتمر + ٥" لما تم إنجازه حتى الآن، نعتقد أن القيام بعمل حقيقي سيتطلب الكثير فيما يتعلق بتنمية المجتمع المدني، فيمكن استخدام نُهج مختلفة لتهيئة بيئات ملائمة لتوسيع الشراكات وبناء الثقة وبناء التحالفات وزيادة قدرة المنظمات غير الحكومية والابتكار في تعزيز الحصول الكامل على الخدمات الصحية الإنجابية.

إن فترة الانتقال أنشأت وضعا مختلفا بالنسبة لاقتصاد البلاد. وتنعكس النتائج في زيادات مثيرة في البطالة والتضخم وأيضا في عجز في الميزانية. والحاجز الأكبر أمام الحصول المتساوي الشامل على الخدمات الصحية الإنجابية في ألبانيا هو تخصيص الموارد. إننا نعترف بأن نقص الأموال المحلية والدولية لبرامج الصحة الإنجابية لا يزال مشكلة كبرى كثيرا ما تجعل أي برنامج مستدام مجرد رغبة وليس حقيقة واقعة.

تود الحكومة الألبانية أن تعرب عن التزامها بالوفاء بتعهداتها وجعل برنامج عمل مؤتمر القاهرة حقيقة واقعة بجميع جوانبه.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة لسعادة السيد تشالوفسكي، رئيس وفد جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

السيد تشالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة) (تكلم بالانكليزية): يسر وفد جمهورية مقدونيا أن يراكم، سيدي الرئيس، تترأسون الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الحادية والعشرين. وأنا واثق بأن الجمعية ستختتم عملها بنجاح تحت قيادتكم.

إن آراء جمهورية مقدونيا تتشابه مع الآراء التي أعرب عنها ممثلا ألمانيا وفنلندا اللذان تكلما بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد شاركت جمهورية مقدونيا بشكل نشط في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة في عام ١٩٩٤؛ وشغلت أحد مناصب نواب الرئيس. لقد كان برنامج عمل المؤتمر الدولي حدثا هاما وعملا ناجحا قامت به الأمم المتحدة، وترك آثارا طويلة المدى بالنسبة للسكان وبالنسبة للسياسات والتدابير الإنمائية التي تضعها الحكومات والمجتمعات المدنية على الصعيدين الدولي والوطني على حد سواء. ولقد مثل نظرة جديدة وتقدما هاما في تفهم التطورات والاتجاهات الديمغرافية

الراهنة، والتنمية القابلة للاستدامة ودور وحالة جميع فئات السكان - الكبار، والمسنين، والشباب، والأطفال من جهة، والرجال والنساء من جهة أخرى.

إن أهم نتيجة أسفر عنها مؤتمر القاهرة كانت اعتماد البرنامج بتوافق الآراء، الأمر الذي جعل منه التزاما جديا قابلا للتنفيذ. وتنفيذ التعهدات المقطوعة في برنامج عمل القاهرة من شأنه أن يساعدنا ويمكننا جميعا بشكل كبير من السعي إلى التنمية والديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان ومنع التمييز والمساواة بين الجنسين واحترام مبادئ ميثاق منظمتنا ومقاصده.

إننا نشاطر الأمين العام رأيه الذي أعرب عنه في هذا المحفل في الجلسة الأولى بأن "مؤتمر القاهرة لم يكن مجرد مؤتمر للسكان" حيث قال،

"وتعلم جميع الدول الآن أنها إذا أرادت أن توفر لمواطنيها الرعاية الصحية والتعليم على نحو كاف في المستقبل، يتعين عليها إدماج السياسات السكانية في استراتيجيتها الإنمائية". (A/S-21/PV.1، ص ٥)

ونتفق معه أيضا بشأن إجابته السلبية على السؤال عما إذا كنا قد نفذنا كل ما أوصى به مؤتمر القاهرة. لذلك يصح القول إنه لا حاجة إلى إعادة كتابة برنامج عمل القاهرة.

إن اعتماد الجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين لوثيقة ختامية بشأن تنفيذ برنامج عمل القاهرة ينبغي أن يوطد عزم المجتمع الدولي، فضلا عن جميع البلدان والمجتمعات المدنية، على أن تفعل مستقبلا أكثر مما فعلت حتى الآن. وبطبيعة الحال، إن تنفيذ الالتزامات والأعمال سيختلف بين منطقة وأخرى وبين بلد وآخر، وفقا للوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الفعلي لكل منطقة ولكل بلد. إن ما نشترك فيه جميعا هو رغبة وطلب الناس بأن يتمتعوا بمستويات من المعيشة أفضل من الماضي، وتنمية حقيقية قابلة للاستدامة، ونمو مستدام في بلدانهم، وأن تحمى وتحترم حقوق الإنسان والحريات الخاصة بهم بشكل تام.

وهنا، أود أن أعرب عن تقديرنا الكبير للسيدة نفيس صادق والسفير شودري على تفانيهما الملهم، وعملهما المفيد الذي لا يكل في الإعداد لهذه الدورة الاستثنائية والنتائج التي أسفر عنها هذا العمل.

جمهورية مقدونيا منشغلة الآن ليس فقط بمسائل من قبيل المساواة بين الجنسين والإنصاف وتمكين المرأة والحقوق الإنجابية والصحة الإنجابية، ولكن أيضا بالمسائل المتصلة بالوضع الآني مثل عودة لاجئي كوسوفو إلى ديارهم والنتائج السلبية المترتبة على الصراع في كوسوفو بالنسبة لبلدنا ومنطقتنا، وإعادة تعمير منطقتنا بعد حرب كوسوفو. وستؤثر نتائج هذا الانشغال وهذه الجهود بصورة مباشرة على الحياة المعيشية لسكاننا في الحاضر وفي المستقبل. وتقدر الخسائر التي تكبدتها جمهورية مقدونيا نتيجة الصراع في كوسوفو بعدة بلايين من الدولارات. وهذه هي المرة الثالثة منذ ١٩٩١، التي تمنى فيها جمهورية مقدونيا بخسائر فادحة نتيجة أعمال الآخرين. ومما يؤسف له، أننا لم نتلق أي تعويض أو مساعدة خارجية كبيرة حتى الآن. غير أننا نتوقع، على أساس الأنشطة الدولية الحالية - وفي المقام الأول استنادا إلى ميثاق الاستقرار المتعلق بجنوب شرقي أوروبا الذي اعتمد مؤخرا - أن تكون استجابة المجتمع الدولي وشيكة.

وتتمثل الأولوية لدى جمهورية مقدونيا أن ترى الحرب في كوسوفو على أنها الحرب الأخيرة في منطقة البلقان. فخلال القرن العشرين، شهدنا في منطقتنا ثماني حروب، جرت أربع منها أثناء العقد الأخير. ونحن نشعر بالتفاؤل إزاء المستقبل لأن فكرة إنشاء دول كبرى قد هزمت وساد هدف جعل منطقتنا منطقة للديمقراطية والاستقرار وتطوير علاقات حُسن الجوار والتنمية المستدامة.

وبغية جعل ذلك واقعا ملموسا ينبغي التسريع في عملية إدماج دول البلقان في الاتحاد الأوروبي، من خلال تدابير جسورة يتخذها الاتحاد الأوروبي وكل دولة من دول البلقان بمفردها. وينبغي ألا يكون هناك مزيد من التردد في بذل الجهود لإضفاء الطابع الأوروبي بسرعة على منطقة البلقان، هذه المنطقة التي كانت ذات مرة كما نعرف جميعا مركز الحضارة الأوروبية.

وجمهورية مقدونيا بلد غير ساحلي يقع وسط شبه جزيرة البلقان، وتبلغ مساحتته أكثر من ٢٥ ٠٠٠ كيلومتر مربع. وطبقا للإحصاء الذي جرى في ١٩٩٤، وصل عدد سكانها إلى مليونين، ٦٦,٧ منهم مقدونيون والبقية من الأقليات. ومن بين هذه الأقليات، يشكل

السكان من العرق الألباني أكبرها، حيث تصل نسبتهم إلى ٢٢,٩ من مجموع السكان، يليهم الأتراك الذين يشكلون ٤ في المائة، والروما ٣,٣ في المائة، والصرب ٢ في المائة، والفلاكس ٠,٤ في المائة، وغير المنتمين إلى أي أقلية ٠,١ في المائة، وطوائف أخرى تبلغ نسبتها ١,٨ في المائة. وتشتمل الفئة الأخيرة على المسلمين، ونسبتهم ٠,٨ في المائة؛ والبوسنيين ونسبتهم ٠,٤ في المائة؛ والمصريين ونسبتهم ٠,٢ في المائة؛ ومن الجبل الأسود ونسبتهم ٠,١ في المائة؛ والكروات ونسبتهم ٠,١ في المائة، وهكذا دواليك.

ومتوسط عمر سكاننا يبلغ ٣٢,٧ سنة للرجال و ٣٣,٩ للنساء. والعمر المتوقع عند الميلاد للرجال يبلغ ٧٠,١ وللنساء ٧٤,٤. ويصل معدل وفيات الأطفال إلى ٤,٨. ويشكل سكان المدن ما يقرب من ٥٨ في المائة من مجمل عدد السكان بينما يشكل سكان الأرياف نسبة ٤٢ في المائة. ويتوقع أن يزداد العدد الإجمالي للسكان بنسبة ١٤,٥ في المائة في السنوات الـ ٢٥ المقبلة. وستزداد نسبة عدد المسنين من السكان من ٨,٥ في الوقت الحاضر إلى ١٣ في المائة؛ وستتناقص نسبة الشباب - أي من هم دون سن الـ ١٤ - من ٢٤,٨ في المائة إلى ١٩,٥ في المائة.

والسياسة السكانية التي تتبعها حكومتي تولي اهتماما خاصا للدعوة إلى خفض وفيات الأمهات، وتعزيز عملية تنظيم الأسرة، وتعزيز التثقيف الصحي والجنسي، واتخاذ إجراءات أشد في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، والتصدي لمشاكل اليافعين، وشيخوخة السكان، ومشاكل الهجرة وما شابه ذلك. ويحدونا الأمل أن نتمكن من تحقيق نتائج أفضل في المستقبل. وتوفير التعليم للبنات في هذا الصدد يتسم بأهمية هائلة.

وتتمثل الأولوية القصوى لحكومة جمهورية مقدونيا في توفير فرص العمالة لسكانها. وفي الوقت الحالي يعاني ٤ في المائة من السكان القادرين على العمل من البطالة. وثمة أولوية أخرى تتمثل في تعليم الشباب والصحة الجيدة لشعبنا وتهيئة بيئة صحية. ومع أننا نواجه العديد من الصعاب - ومعظمها يعود إلى أسباب خارجية، كما أشرت من قبل - فإن نتائج جهودنا تبعث على التشجيع. ومن المعروف على نطاق واسع أن سكان مقدونيا يعملون بجد وهم أصحاء ومتعلمون.

ويسرنا أن نشير إلى أن النتائج التي خلص إليها تقرير الأمين العام تفيد بأن تنفيذ برنامج القاهرة قد انطلق "انطلاقة جيدة". غير أننا نشعر بالقلق من النتائج التي خلص إليها وهي أن المساعدة الإنمائية الرسمية آخذة في الانخفاض؛ وأن المساعدة السكانية الدولية "أخذت تتوقف"؛ وأنه بغية تحقيق نتائج أفضل، على وجه الخصوص، في تنفيذ برنامج القاهرة يجب "التغلب على عدد من القيود المالية والمؤسسية وعلى الموارد البشرية". ونحن نتفق على أنه بغية تنفيذ برنامج القاهرة والوثيقة الختامية لهذه الدورة الاستثنائية، فإنه لا بد من توفير قدر كبير من الإرادة والالتزام السياسيين. ويحدونا الأمل بألا نشعر بغيابهما.

لقد كان هذا القرن قرن الحروب والتدمير، ولكنه كان في الوقت نفسه قرن تقدم العلم والتكنولوجيا، وكذلك التقدم في العديد من مجالات الأنشطة الإنسانية الأخرى. فالسكان في جميع أنحاء العالم واجهوا جميع أنواع الصعوبات والحالات المحزنة، لكنهم لم يفقدوا إنسانيتهم وإرادتهم لبناء مستقبل أفضل. إن العالم سيدخل القرن الحادي والعشرين وقد بلغ تعداد سكانه أكثر من ٦ بلايين نسمة، وأن عددا كبيرا منهم يعيشون في فقر وفي حالات صراع ولا يجدون عملا، وظروفهم المعيشية دون مستوى المعايير الأساسية. والعديدون منهم لا تتوفر لهم مؤسسات صحية ملائمة ويتلقون تعليما متواضعا وغير ذلك. وبغية تغيير هذه الحالة نحو الأفضل، مطلوب وضع سياسات وتدابير وطنية ودولية. وعمل الأمم المتحدة في هذا الصدد جوهري. وإن الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة وسيلة مناسبة لتوجيه الجهود الوطنية والدولية نحو الهدف المنشود، حتى يتمتع السكان في جميع أنحاء العالم بحياة أفضل حقا في القرن الحادي والعشرين وحتى يتسنى للتضامن الإنساني أن يسود.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة لرئيس وفد هندوراس، السيد أوريانا مركادو.

السيد أوريانا مركادو (هندوراس) (تكلم بالاسبانية): في العقود الأخيرة من هذه الألفية عقدت الأمم المتحدة سلسلة من المؤتمرات العالمية التي تتخذ من التنمية المستدامة موضوعا مشتركا لها. وتحدد نتائج تلك المؤتمرات استراتيجيات لتحقيق العدالة ورفع مستوى الرفاه لجميع البشر. وتصدت جمهورية هندوراس لتحدي تنفيذ تلك النتائج على نحو سريع ونشط وملموس.

وبالنسبة للموضوع المطروح علينا اليوم، وهو السكان والتنمية، اعتمدت حكومة الرئيس كارلوس روبيرتو فلورس سياسة دينامية عملية تتضح في جدول أعمال إدارته الذي يرتبط على نحو وثيق بمسائل السكان. وهنا، يمثل تسارع النمو السكاني والتحضر تحديا كبيرا يجب مواجهته في العملية الإنمائية. وبرنامج حكومتي الإنمائي يظهر بوضوح التزامات حكومة هندوراس التي لا لبس فيها ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ فهو يقترح تحسين ظروف معيشة سكان هندوراس وصحتهم بغية القضاء على المشاكل التي يمكن تفاديها والحد من التفاوتات التي لا داعي لها التي تنجم عن المشاكل الصحية.

وفي الوقت الحالي، تقوم حكومة هندوراس، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، ببذل جهد خاص لتحسين نوعية الموارد البشرية المكرسة لمجال الصحة الإنجابية بتدريب الأفراد العاملين في أفقر المناطق في البلد. وفي عام ١٩٩٨، قامت وزارة الصحة بتنقيح معايير الرعاية الشاملة، بما في ذلك الرعاية أثناء الحمل، وأثناء الولادة، وما بعد الولادة، وتنظيم الأسرة، ورعاية المراهقين، والرعاية السابقة لسن اليأس وما بعدها. وقامت إدارة الصحة بسن قرارها رقم ٩٦٦، الذي نص على أن تشكل تدابير منع الحمل الجراحية الوقائية عنصرا هاما في صحة الأم والطفل، كذلك أكدنا مجددا حق الأفراد في تقرير عدد الأطفال الذين يرغبون في إنجابهم ومتى يريدون إنجابهم وتحديد الفترات الفاصلة بين كل طفل وآخر.

وكجزء من الجهد الرامي إلى تحديث القطاع الصحي، وبالتعاون مع الهيئات الدولية، أنشأنا مرافق للإرشاد فيما يتعلق بالأمراض التي تنتقل جنسيا ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (مرض الإيدز)، والتقنيات الحديثة لمنع الحمل، ومنع العنف ضد المرأة وعلاجه، ومشاركة الرجل في برامج تنظيم الأسرة، ووضع شؤون المرأة في التيار الرئيسي، والإرشاد الأسري. وبذل بلدي جهودا كبيرة لوضع معايير شاملة لشؤون المرأة تركز على طائفة واسعة من مسائل الصحة الإنجابية، هي فترة المراهقة، وسن اليأس وما بعدها، وزيادة توافر تنظيم الأسرة، وتخفيف تشدد النظم التي تحد من حصول المرأة على الوسائل الدائمة لتنظيم الأسرة. ولتلبية حاجات المراهقين في مجال الصحة الإنجابية وضعنا برنامجا للرعاية الشاملة للمراهقين، واعتمدنا مدونة للطفولة وفترة المراهقة، وبدأنا برنامجا للعيادات لتوفير الرعاية للمراهقات الحوامل.

ومشكلة مرض الإيدز تحظى بأهمية كبيرة في سياسة حكومة هندوراس، ومن ثم فإن التركيز في مجال الحقوق الإنجابية وفي الاهتمام بالفئات السكانية الضعيفة ذات الأولوية ينصب بصفة رئيسية على تعزيز السلوك قليل الخطر، عن طريق حملة مطردة ومنتظمة للإعلام والتثقيف، وعن طريق زيادة الخدمات الطبية وخدمات الإرشاد والمستشفيات والمختبرات الطبية في مجال الأمراض التي تنتقل جنسيا ومرض الإيدز. وفي هذا الميدان هناك أنشطة تضطلع بها الدولة وأنشطة تضطلع بها المنظمات غير الحكومية، حيث يركز العديد منها على هذه المسألة. وأسفر ذلك عن إنشاء آليات للتنسيق بين القطاعين الحكومي والخاص. وبلدي بما له من خبرة تبلغ ١٨ سنة في مكافحة هذا الوباء، تجمعت لديه الآن معلومات قيمة ووعي متزايد وسط السكان بالحاجة إلى القيام بأنشطة شاملة وتقديم مقترحات في مجالات مثل الحياة الجنسية والمراهقة والعلاقات بين الآباء والأبناء وما إلى ذلك.

ويقتضي تعزيز السلوك الصحي والمسؤول في مجال الصحة الجنسية والإنجابية تغيرا ثقافيا عميقا، ومن ثم فإن الحكومة ترى من الضروري إدماج المسائل السكانية في المناهج الدراسية في جميع مراحل النظام التعليمي الوطني. وتبذل وزارة التربية جهودا خاصة في هذا المجال، كما بدأت تبذلها مؤخرا جامعة هندوراس الوطنية المستقلة. وعلى المدى المتوسط، نأمل أن يتسنى لجميع الناس ممارسة حقوقهم الجنسية والإنجابية بحس من المسؤولية والوعي والروح المجتمعية؛ وأن تصبح المساواة بين الجنسين وإنصافهما واقعا مُعاشا في كل مجالات الحياة في الدولة؛ وتكيف ديناميات السكان مع متطلبات التنمية المستدامة.

وهناك إرادة سياسية في هندوراس لتحقيق تقدم مطرد في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، حتى يتسنى بلوغ جميع أهدافه وتجاوزها في أقرب فرصة ممكنة. ويتفق ذلك مع أعلى المصالح الوطنية للسكان قاطبة، لا سيما أفقر مجموعاتهم الذين يعيشون في الريف وفي الأطراف المهملة من مدننا - وينظر بلدي إلى بلوغ أهداف مؤتمر القاهرة لا بوصفه تطلعا نحو التقدم الاجتماعي فحسب، بل يعتبره أولا وقبل كل شيء ضرورة أخلاقية لرفاه الجميع.

بيد أن قدرتنا الوطنية على الاستجابة للتحدي المتمثل في تحقيق أهداف مؤتمر القاهرة انتكست بشدة بسبب الأثر الهائل الذي خلفه إعصار متش على اقتصادنا. ولا بد لنا الآن من تخصيص قسم كبير من موارد هندوراس لإعادة بناء البنية الأساسية الزراعية وشبكة الاتصالات. ولا بد لنا من أن نعول على التعاون الدولي التقني والمالي وعلى تخفيف عبء الدين الأجنبي، إذا قدر لنا أن نغير الحالة في البلد لجعله أقل ضعفا أمام هجمات الطبيعة وآثار الفقر.

ويجب أن تستطيع هندواس الاعتماد على التعاون الدولي لمد خدمات الصحة الإنجابية والتثقيف بها إلى معظم الفئات الاجتماعية الضعيفة، بمن فيها النساء اللائي يترأسن أسرا معيشية، والنساء في الريف، والمراهقين. كذلك تحتاج هندوراس إلى دعم دولي لمواصلة تدريب الناس في مجال السكان، بغية تحسين نوعية البرامج ومد نطاق الخدمات تمشيا مع المبادئ التوجيهية للصحة الإنجابية التي ينص عليها برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جاكيو رلانغ، رئيس وفد جزر مارشال.

السيد رلانغ (جزر مارشال) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أبلغكم التحايا - "إياكوي" بلغتنا - من رئيس جمهورية جزر مارشال، فخامة الأونرابل إيماتا كابوا.

إن وزير الشؤون الخارجية والتجارة، معالي الأونرابل فيليب مولر، لم يتمكن من قيادة وفد جزر مارشال بسبب التزامات عاجلة وملحة في البلد. وأغتنم هذه الفرصة لأبلغكم اعتذاره الصادق وأمنياته لهذه الدورة الاستثنائية بأن تخرج بحصيلة ناجحة. وتتعهد حكومة جزر مارشال بدعمها لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبالتزامها بتوصيات هذه الدورة الاستثنائية.

وقبل انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة، مصر، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، كانت حكومة جمهورية جزر مارشال تشعر بقلق شديد إزاء النمو السريع في عدد سكانها والنتائج الصحية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بسرعة نمو السكان، لا سيما بالنسبة لبلد جزري نام صغير.

وكانت جمهورية جزر مارشال من بين البلدان الـ ١٧٩ التي أيدت ووافقت تماما على برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، في القاهرة، واستمرت في تأييد أهداف وغايات البرنامج بشدة. ونحن ملتزمون بتنفيذه على الصعيد الوطني، وإن كانت مواردنا شحيحة.

ومن أفضل الأمثلة على تأييد حكومة جزر مارشال الشديد لبرنامج العمل والتزامها به، إنشاء المجلس الوطني للسكان في عام ١٩٩٤، الذي ضم أعضاء من مختلف الوزارات والوكالات الحكومية، وممثلين للمجموعات الدينية والمحلية وللمنظمات غير الحكومية. وقد كلف هذا المجلس بمسؤولية صوغ وتنفيذ سياسة وطنية للسكان والتنمية. واستجابة لذلك، بدأ المجلس تناول القضايا المرتبطة بسرعة النمو السكاني وتشعبها في المجال الصحي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

ونتيجة لعمل المجلس اعتمدت سياسة وطنية للسكان والتنمية في عام ١٩٩٥. ومن القضايا التي تناولتها هذه السياسة الرعاية الصحية الأولية. وتعتبر مشاركة الأفراد والمجتمع المحلي في توصيل خدمات الرعاية الصحية دعامة من دعامات خدماتنا للرعاية الأولية، وتشمل الصحة العامة، الصحة الإنجابية للأمهات وتنظيم الأسرة والصحة الجنسية. وأنشئت مجالس للصحة المجتمعية لتعزيز الصحة وإيجاد خدمات ارشادية تهدف إلى مشاركة وملكية المجتمع المحلي وتشجيعهما.

وفي عام ١٩٩٧، وضعت حكومة جزر مارشال مشروع خطة عمل خمسية في مجال السكان والتنمية لمواصلة دعم وتنفيذ سياسة السكان والتنمية، وإدماج الاستراتيجيات السكانية في عملية تخطيط التنمية من أجل تحقيق تنمية مستدامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وتشمل الأهداف الطويلة الأجل تخفيض معدل نمو السكان إلى مستوى يتفق مع قاعدة موارد البلد وإمكاناته؛ وتحسين المركز الاجتماعي للمرأة؛ وتخفيض معدلات الخصوبة والاعتلال والوفيات. وتشمل الأهداف القصيرة الأجل تحسين نوعية التعليم؛ وزيادة الوعي البيئي؛ وتحسين الوعي التغذوي وتشجيع التغيرات السلوكية فيما يتصل بأساليب التغذية والحياة؛ والحد من حالات الحمل بين المراهقات وإيجاد وعي أفضل بالقضايا المتصلة بالسكان؛ وتحسين سبل الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة؛ ورفع مستوى مهارات القوة العاملة وزيادة مشاركة المرأة في هذه القوة.

وتشمل أهم القضايا التي تمس المرأة في جزر مارشال الانخفاض النسبي لمشاركة المرأة في الوظائف المدرة للدخل؛ وارتفاع معدل الانقطاع عن الدراسة بين الفتيات في سن الدراسة؛ وحمل المراهقات؛ وارتفاع معدل سوء التغذية، وحالات فقر الدم ونقص الحديد بين النساء. وأنشأت الحكومة مكتب شؤون المرأة وكلفته بتنسيق جميع الأنشطة الحكومية المتعلقة بالمرأة والتنمية.

لقد حالت الحواجز والمحظورات الثقافية دون سعي المرأة إلى خدمات الصحة الإنجابية والجنسية وخدمات تنظيم الأسرة نظرا لوجود عاملين من الذكور، حصرا، في مجال الرعاية الصحية. واعترافا بهذا القصور، أنجزت الحكومة مؤخرا أول دورة تدريبية نظمت للمساعدات الصحيات، مما يقلل الحواجز في سبيل حصول المرأة على خدمات الرعاية الصحية التي تحتاج إليها بصورة ماسة.

المراهقون والشباب يشكلون قطاعا كبيرا من سكان جزر مارشال يتطلب نوعا خاصا من الرعاية الصحية الوقائية والتعليم. وأنشأت الحكومة المجلس الوطني للشباب وكلفته بمسؤولية شاملة. ويساعد هذا المجلس منظمة مجتمعية لا تتوخى الربح، هي منظمة "من الشباب وإلى الشباب في مجال الصحة"، التي تتولى بنجاح بالمشاركة مع شعبة الخدمات الصحية التابعة لوزارة الصحة والبيئة، تقديم خدمات الصحة الإنجابية وخدمات الطب السريري والتعليم للشباب الانداد خلال السنوات الماضية لسكان المناطق الحضرية والريفية في جميع أنحاء جزر مارشال. وقد شجعت هذه المنظمة مئات الشباب ليكونوا قدوة لغيرهم، بتوفير الأمل للشباب المعرضين للخطر من أمور مثل الحمل أثناء فترة المراهقة، والانتحار، وإساءة استعمال المواد المخدرة، والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، ومرض الإيدز، والتشديد على أهمية الوعي الصحي، والمهارات القيادية والتذوق الثقافي عن طريق الموسيقى والمسرح. وتهتم هذه المنظمة غير الحكومية، في الوقت الراهن، بالحصول على الدعم لمشروع معزز للخدمات الصحية من أجل الشباب. ويمكن الاطلاع على تفاصيل هذا المشروع عن طريق البعثة الدائمة لجزر مارشال لدى الأمم المتحدة.

كما سبق أن ذكرنا، تعي جزر مارشال تماما الصلات القائمة بين الاتفاقات الدولية الرئيسية التي تم التوصل إليها منذ مؤتمر ريو. وهذه الصلات ظاهرة على الصعيد الدولي، ولكننا نستطيع رؤية الروابط، بوضوح، على الصعيد الوطني. لقد سعينا إلى أن يكون تنفيذ السياسات السكانية متفقا مع الجهود الأخرى للتنمية المستدامة. وقررت الحكومة عقد قمة اقتصادية واجتماعية أخرى على الصعيد الوطني، كجزء من عملية الاستماع إلى الشعب والسعي إلى معالجة احتياجاته.

وسوف تجمع القمة بين جميع المواطنين المهتمين بالأمر والمسؤولين الحكوميين. ونعتزم مواصلة إقامة توافق وطني في الآراء من أجل التنمية المستدامة واستطلاع الآراء حول أنواع المشاريع التي يمكن تنفيذها في جزر مارشال، بمشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. ونسعى إلى الحصول على دعم من القمة من أجل اللجنة الوطنية المنشطة للتنمية المستدامة، التي ستكون لها مشاركة واسعة النطاق. وهذا سيساعدنا على الأخذ بأولويات برامج عمل بربادوس وكوبنهاغن والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وقضايا دولية أخرى كذلك، وإدماجها كلها في خطة عمل الوزارات والوكالات، كل على حدة. ونسعى أيضا إلى تجميع كل هذه الأنشطة تحت رعاية هيئة وطنية، منسقة مركزيا، بمشاركة كاملة من المجتمعات المحلية في جزر مارشال.

وهذا يبين بوضوح كيف سنمضي في جهودنا المقبلة ويؤكد أننا جادون في سعينا إلى تكميل السياسات الاجتماعية والاقتصادية بمبادرات التنمية المستدامة. ومن المقترحات المحددة التي ندرسها حاليا فكرة تزويد المراكز الصحية في الجزر الخارجية بالكهرباء من الطاقة الشمسية. وهذا سيحقق لنا وفورات في زيت الوقود ويكون أساسا أكثر استدامة لمساعدتنا على مواصلة هذه الجهود. ومن الواضح أن الأمر سيحتاج إلى الدعم الدولي، ونحن نعتمد على أن تضع الحكومات المانحة المهتمة بالأمر شواغلنا في الاعتبار.

لقد كانت مبادرات جمهورية جزر مارشال الرامية إلى تنفيذ الأهداف الوطنية للسكان والتنمية متعددة. ولكن ما زالت هناك تحديات كثيرة. ولا يحد من القدرة على دعم إمكانات الموارد البشرية وتنفيذ البرامج الجديدة إلا مدى توفر الموارد. وفي الوقت الحالي، تعتبر الوكالات الدولية، مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية أهم مصادر التمويل لتنفيذ البرامج والمشاريع السكانية. وتستطيع منظمات أخرى، مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) القيام بالكثير في بلدان جزر المحيط الهادئ.

لقد اقتضى تخفيض اعتمادات الميزانية أن تسعى حكومة جزر مارشال إلى الحصول على مساعدة إضافية من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف، ونحن ممتنون لها. ولكن هذه المصادر أيضا في سبيلها إلى الزوال، خاصة بالنسبة لبلدان نامية جزرية صغيرة مثل جزر مارشال. ومن أجل محاولة تكميل هذه الموارد المتناقصة، يولي وفدي أهمية كبيرة لتعزيز التعاون الدولي من خلال تعاون الموارد، مثل ما يحدث في المبادرات بين بلدان الجنوب. ويمكن أن تمثل المبادرات على الصعيد الإقليمي، مثل المبادرات من أجل بلدان جزر المحيط الهادئ استخداما للأموال الشحيحة يتسم بأقصى قدر من الفائدة وأعلى مردود من التكاليف. لقد اتخذت جزر مارشال تدابير لضمان نجاح التنفيذ الوطني لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وسوف تواصل الدعوة إلى دعم من الزعماء الوطنيين والإقليميين والدوليين حتى يتحول البرنامج إلى واقع ناجح.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد محمد السندي رئيس وفد اليمن.

السيد السندي (اليمن) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، يسر وفد الجمهورية اليمنية أن يعرب لكم عن تهنئته وسعادته لرؤيتكم تترأسون أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة، وأن يتوجه بالتهنئة إلى أعضاء هيئة المكتب راجيا لكم جميعا التوفيق والنجاح.

تواجه العالم تحديات عديدة متداخلة في بعضها ومترابطة مع بعضها، وتأتي المسألة السكانية كتحدٍ رئيسي تتشابك أبعاده مع مختلف التحديات والمخاطر التي تواجهها المجتمعات، وتتضاعف مخاطر وأعباء ذلك التحدي في المجتمعات النامية، وبالذات في أقلها نموا حيث يشكل النمو السكاني الجارف آثار خطيرة وبعيدة المدى بالنسبة لتحدياتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتسعى المجتمعات، حسب قدراتها ووفقا لثقافاتها وقيمها وتقاليدها، فضلا عن ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلى بذل جهود فعلية لتحقيق نهضة حضارية تستهدف إرساء مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يمكن الانسان من المشاركة الفعلية في صنع الحياة على أرضه حاضرا ومستقبلا في إطار من العدل والمساواة وتوفير الفرص وممارسة الديمقراطية التي تصون حرية الفرد وحقوقه وتمكنه من الإسهام والتفاعل في المجتمع.

الجمهورية اليمنية، كبقية الدول الأقل نموا، تواجه أعباء وتحديات صعبة وخطيرة في مجال السكان والتنمية. ووفقا لإمكانياتها المتواضعة دأبت على تكييف برامجها في التنمية بالاستناد إلى الأولويات الوطنية وبما يخدم الإنسان اليمني والوفاء باحتياجاته الضرورية، وبالذات في توفير فرص العمل والتعليم والصحة والإسكان والغذاء وفي مجال المرافق العامة. وفي أول بيان لحكومة الجمهورية اليمنية بعد توحيد البلاد تم التأكيد على أن الإنسان اليمني هو محور التنمية وصانعها وهدفها.

وعلى أساس ذلك، أنشئ مجلس وطني للسكان يترأسه الأخ رئيس مجلس الوزراء. وإن إطار خطة عمله تستهدف تنفيذ السياسات والبرامج السكانية في أربعة محاور أساسية تشمل على مايلي: أولا، تطوير الصحة العامة، وبالذات صحة الأمهات والأطفال وتوسيع خدمات تنظيم الأسرة. وثانيا، تنمية الموارد البشرية بالسبل والكيفية التي تعزز التنمية الشاملة والقابلة للاستمرار. وثالثا، تطوير آليات التنمية الاقتصادية، بما يضمن تحقيق الأهداف السكانية. ورابعا، تطوير البيئة المؤسسية والتشريعية والإعلامية والاجراءات المتعلقة بالبحث العلمي. كما تم إنشاء إدارة متخصصة في وزارة الصحة العامة باسم الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وإدارة خاصة بالمرأة، كإحدى الإدارات الفنية بالأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان، وتقوم هذه الإدارة بوضع الخطط الاستراتيجية الخاصة بالمرأة وإدماجها في عملية التنمية.

في شهر حزيران/ يونيه ١٩٩٩ أقر مجلس النواب اليمني إنشاء لجنة خاصة بالسكان والتنمية لتكون إحدى اللجان الدائمة للمجلس، والحكومة تدرك المشكلة السكانية وآثارها على بقية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك تعمل، من خلال خطة العمل السكاني المحدثة، على تنفيذ العديد من البرامج المرتبطة بالسياسة السكانية وفي حدود الإمكانيات المتاحة محليا ودوليا بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وبعض الجهات المانحة. إلا أن هذا الدعم لا يحقق الأهداف ولا يصل إلى الحد الأدنى المطلوب لهذه البرامج. لقد أوضحت دراسة للبنك الدولي عام ١٩٩٦ أن اليمن يحتاج إلى مبلغ ٢,١ من بلايين الدولارات حتى عام ٢٠٢٠

لمواجهة التحديات السكانية والصحية بجوانبها المختلفة.

من خلال الاستراتيجية الوطنية للسكان، قامت الحكومة بتبني برنامج وطني للأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة يعمل من خلال كل الجهات التنفيذية، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، وبمفهوم الصحة الإنجابية كمنظومة متكاملة. وتقوم الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية، وتعتبرها شريكة في تنفيذ أهداف السياسة السكانية. وهناك برامج ومشروعات تهدف إلى تعزيز التوعية بقضايا السكان في كل من قطاع الشباب، والزراعة، والتربية والتعليم، والصحة، واللجنة الوطنية للمرأة، ومجلس النواب، ووزارة الأوقاف والإرشاد.

إن بلادي قد التزمت بتنفيذ ما ورد في خطة مؤتمر القاهرة عام ١٩٩٤، في ضوء الاستراتيجية الوطنية للسكان وخطة عملها المحدثة آخذة في الاعتبار خصوصية التجربة اليمنية في هذا المجال، وبما لا يتعارض مع عاداتها وقيمها الدينية.

إن بلادي بالتعاون مع المعهد الوطني الديمقراطي الأمريكي استضافت مع انعقاد دورتنا هذه أعمال المنتدى الدولي حول الديمقراطيات الناشئة والإصلاح الاقتصادي في العالم، الذي افتتحه الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية، الذي من شأنه المساهمة في ترسيخ المشاركة الفعلية لممارسة الديمقراطية ويهدف إلى دعم الدول التي تناضل من أجل تطبيق الديمقراطية والإصلاحات على الرغم من مشاكلها الاقتصادية. كما أنه سيخلق حوارا وتعارفا بين الديمقراطيات الأخرى وتبادل الخبرات والتجارب فيما بينها، وبما لا يتعارض وظروف كل منها.

وختاما، يسرنا أن ننقل شكر وتقدير حكومة بلادي للسيد كوفي عنان، الأمين العام على الدعم الطيب الذي تلقاه في جهودها لتنفيذ السياسة السكانية من صندوق الأمم المتحدة للسكان حيث كان لزيارة السيدة نفيس صادق، رئيسة الصندوق، في شهر آيار/مايو ١٩٩٩ لبلادنا، وإطلاعها على سير تنفيذ برامج الصندوق أثر إيجابي مهم. كما يسرنا أن نقدم الشكر والتقدير لبقية الأجهزة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات والصناديق الدولية والحكومة الهولندية وحكومة ألمانيا الاتحادية وغيرها من الدول الشقيقة والصديقة التي تساهم في برامج التنمية في بلادنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد علي فهد فالح الهاجري، رئيس وفد قطر.

السيد الهاجري (قطر) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة باسم وفد دولة قطر على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. كما أتقدم بالتهنئة للسيدة نفيس صادق، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وأعضاء المكتب الموقرين، على العمل القيم الذي قاموا به. كما أعبر عن الشكر والتقدير لسعادة الأمين العام السيد كوفي عنان على التقرير المقدم لهذه الدورة، والذي تناول الجهد المبذول منذ مؤتمر القاهرة في عام ١٩٩٤.

لعل المطلع على هذا التقرير يدرك الأهمية القصوى لبذل المزيد من الجهد وتضافر كل القوى لتحقيق الأهداف والغايات من ذلك المؤتمر. وبالرغم من النتائج الجيدة في بعض المجالات، إلا أنه يوجد تباين وخلل واضح مازال قائما بين ما تحقق في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

ولعل النظرة إلى توزيع سكان العالم تُرينا الخطر الكبير الذي مازال محدقا بجهود العديد من الدول من أجل التنمية. ففي الوقت الذي يتراوح فيه عدد سكان العالم حول ٦ بلايين نسمة وبزيادة ٧٨ مليون نسمة سنويا، نجد أن أربعة من كل خمسة أشخاص يعيشون في المناطق الأقل تقدما.

وتكشف هذه المعادلة عن خلل واضح يتطلب بذل المزيد من الجهد والمساهمة الفعالة من قبل الدول المتقدمة النمو تجاه دول العالم النامي التي يقف الفقر والحروب ومديونياتها وفوائد الديون، بالإضافة إلى الكثافة السكانية، عائقا أمام تقدمها التنموي.

ولا بد من العمل على إدماج دول العالم النامي، بعد تأهيلها، في منظومة الاقتصاد العالمي المتطور. وعلى بلدان العالم المتقدم تقع مسؤولية كبيرة تجاه ذلك. فلا بُد من رعاية البرامج والخطط الطموحة بالتعاون مع الأمم المتحدة للوصول إلى الغاية المنشودة، بالسماح بانتقال

التكنولوجيا اللازمة لتطوير تلك المجتمعات دون قيود لندخل جميعا الألفية الثالثة بعالم يسوده الانسجام.

أما على الصعيد الوطني، فقد واصلت دولة قطر بكل اهتمام جهودها الحثيثة من أجل خلق غد أفضل لمواطنيها، على الرغم من الانخفاض الحاد في أسعار النفط، المورد الرئيسي للدولة. فلقد استمرت الخطط الطموحة في مجال استثمارات الغاز التي نأمل مستقبلا أن تكون رافدا رئيسيا من روافد الدخل الوطني وخلق فرص عمل لأجيالنا القادمة.

ولعلي في عجالة أن أتحدث برضى عن الجهود التي بذلتها الحكومة في مجالات التعليم والصحة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإدراكا منا بأن الأسرة هي محور كل ذلك، فلقد حظيت بالاهتمام الكبير في سياسة الدولة، والاهتمام الخاص من قبل سمو أمير البلاد المفدى، من أجل توفير الاستقرار المنشود لها، حيث تقوم الدولة بتوفير السكن المناسب لكافة شرائح المجتمع، سواء ما كان منها بالمجان أو بأقساط مريحة تقل غالبا عن التكلفة الحقيقية، إضافة إلى إيجاد فرص عمل لرب الأسرة وللقادرين على العمل داخل الأسرة ذاتها دون تمييز في ذلك بين الذكور والإناث.

كما تكفل الدولة الرعاية الصحية المجانية لجميع أفراد الأسرة وتولي أهمية خاصة لصحة الأم والطفل لخلق جيل خال من الأمراض. وتمتد هذه الرعاية حتى للمقيمين في الدولة من غير المواطنين.

كما تولي الاهتمام الخاص بالتعليم، حيث مجانية التعليم مكفولة للجميع منذ السنوات الأولى وحتى المرحلة الجامعية وما بعدها للجنسين على حد سواء. وأنشأت كذلك المدارس الليلية لمن لم تمكنهم ظروفهم من الدراسة أو إكمالها. وانشئت أيضا مراكز محو الأمية بغية القضاء عليها نهائيا.

ولم تغفل الدولة عن المسنين الذين يكن لهم المجتمع كل الاحترام لما بذلوه تجاه الوطن. فهناك المراكز الطبية المتخصصة والمساعدات الاجتماعية الخاصة بهم. كما أقامت البرامج الخاصة لمساعدتهم على البقاء ضمن أسرهم. ولم تغفل الدولة كذلك عن أبنائها المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة حيث عملت على بذل الجهود في إدماجهم ضمن المجتمع والاستفادة من قدراتهم لكي ينظروا إلى أنفسهم بثقة وينظر المجتمع إليهم بالاحترام بدلا من العطف.

ونظرا للأهمية الكبيرة للأسرة، فقد أصدر حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى قرارا بإنشاء المجلس الأعلى لشؤون الأسرة برئاسة حرم سمو الأمير، التي تولي عناية خاصة للأسرة ودورها في المجتمع، وعملت على إنشاء برامج تنموية لتمكين الأسر المحتاجة من الاعتماد على نفسها في إيجاد مصادر للدخل.

كما قامت الدولة بسن العديد من المشاريع والقوانين في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، التي لا يسمح المجال بذكرها في هذه العجالة وتصب جميعها في مصلحة المواطن. ومن جانب آخر، فإننا ننظر بفخر إلى الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص جنبا إلى جنب مع القطاع العام من أجل التنمية، وذلك لتحقيق غد أفضل للمواطنين.

في الوقت الذي تؤكد فيه دولة قطر اهتمامها بالأمور المتصلة بالسكان وببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فهي تؤكد أيضا على ما ينص عليه البرنامج في أن لكل بلد الحق السيادي في تنفيذ التوصيات الواردة في برنامج عمل المؤتمر بما يتماشى مع القوانين الوطنية وأولويات التنمية، ومع الاحترام الكامل للقيم الدينية والثقافية والأخلاقية للشعوب، ووفقا لحقوق الإنسان المعترف بها دوليا.

في الختام، نأمل لمؤتمرنا هذا النجاح في تحقيق تطلعات شعوبنا نحو غد أفضل وحياة حرة كريمة للبشرية قاطبة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): نستمع الآن إلى بيانات تدلي بها وفود المراقبين.

أعطي الكلمة لنيافة رئيس الأساقفة ريناتو مارتينو، رئيس وفد المراقب عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة مارتينو (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): أود، باسم وفد الكرسي الرسولي، أن أتقدم إليكم، سيدي، وإلى أعضاء مكتب الجمعية الآخرين بالتهنئة، وأن أشكر السفير أنوار الكريم شودري على جهوده الدؤوبة لإنجاح هذه الدورة الاستثنائية.

ويرحب وفدي بهذه الفرصة التي أتيحت له لمخاطبة الجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية المكرسة للاستعراض العام لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. يصعب تصديق أن خمس سنوات قد مرت على انعقاد مؤتمر القاهرة. وفي الوقت نفسه، مع كل ما حدث منذ انعقاد المؤتمر، فإن هذه الفترة تبدو طويلة بالفعل.

وقد تسنى للكرسي الرسولي الانضمام إلى توافق الآراء بشأن بعض ما جاء في وثيقة القاهرة. وقد فعل ذلك لأن التنمية رُبطت للمرة الأولى بالسكان كمسألة رئيسية مطروحة للنقاش. وفي الوقت نفسه، استرعى الكرسي الرسولي الانتباه إلى جوانب برنامج عمل القاهرة التي حددها بوصفها مثار خلاف. ولا يزال العديد من تلك المسائل يثير المشاكل والقلق. وأحد الجوانب التي تثير القلق البالغ تتمثل في إدراك أن المفاوضات في العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية قد تراجعت خطوة إلى الوراء، حيث ركزت على نحو غير متوازن على المسائل السكانية على حساب التنمية. فالحد من الفقر، والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، لا سيما الرعاية الصحية والتعليم والأمن، هي من أفضل الوسائل لبلوغ الأهداف التي وضعت في القاهرة ولتحقيق التنمية المستدامة للجميع.

حين بدأت العملية التحضيرية في آذار/ مارس الماضي، بدأ وفدي، انطلاقا من التزامه بقرارات الجمعية العامة التي وجهتنا إلى عدم التفاوض من جديد بشأن برنامج عمل المؤتمر، ينتظر فرصة تتيح له استعراض الدروس المستفادة وأفضل الممارسات والمبادرات الممكنة في المستقبل لخدمة العالم المتغير أبدا. وبالتالي، انزعج الكرسي الرسولي أيما انزعاج لأن بعض الوفود، من الدول الغربية بصفة رئيسية، سعت في تلك المفاوضات إلى الإخلال بالتوازن الدقيق اللازم بين حاجة المراهقين إلى الخصوصية والسرية وحقوق الآباء والأمهات وواجباتهم ومسؤولياتهم؛ أي حق الوالدين الأول، كما يؤكده الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وفي ضوء وباء العنف المنتشر حاليا بين الشباب والنداءات التي أصدرها من هم في أعلى مراتب السلطة إلى الآباء والأمهات أن يتولوا مسؤوليتهم التي هي حق لهم عن تصرفات أبنائهم، يرى الكرسي الرسولي أن من المثير للانزعاج بوجه خاص أن تحاول بعض الدول الغربية أن تنتزع حقوق الآباء والأمهات وواجباتهم ومسؤولياتهم من ناحية وأن تطالب الآباء والأمهات بممارسة تلك المسؤوليات من ناحية أخرى.

ولم يتوان الكرسي الرسولي في الإعراب عن قلقه البالغ إزاء الأخذ بما يسمى بوسائل منع الحمل الطارئة التي يمكن أن تستخدم كمسبب للإجهاض بمنع التصاق البويضة البشرية المخصبة. ويلاحظ الكرسي الرسولي أيضا بأسف عميق أن مشروع النص المقدم إلى الجمعية العامة، في حين أنه ينادي بتوسيع الخدمات الصحية، بما في ذلك ما يسمى بالإجهاض الآمن، فإنه لا يؤكد حماية حق مقدمي الرعاية الصحية في التمسك بمبادئهم الأخلاقية، وذلك حق أساسي من حقوق الإنسان تؤكده، من جملة أمور، المادة ١٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولم يغب أبدا عن ذهن الكرسي الرسولي أن الإنسان هو مركز التنمية، وأن كل ما ينجز في الأمم المتحدة يجب أن يرمي إلى توطيد وحماية تلك المكانة المركزية للإنسان.

مع اقترابنا من مطلع الألفية الجديدة تتطلع البشرية إلى الوفود الممثلة هنا التماسا للرشد والتوجيه. وشعوب العالم تستحق أفضل ما يمكن أن نقدمه. وهي تتطلع إلى الأمم المتحدة راجية منها أن تضع الأسس لمستقبلها ومستقبل أبنائها ومستقبل الأجيال المقبلة.

والآن، خلال عمليات الاستعراض لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية التي عقدت في فترة التسعينات، من الواضح أن العديد من أهدافها لم ينفذ، وأن الطريق أمام الأمم المتحدة لا يزال طويلا. وفي هذه العملية التي تشرف على نهايتها، شارك الكرسي الرسولي في الاجتماعات التحضيرية وفي المناقشات، وقد سبق أن أعرب عن اعتراضاته على الوثيقة التي ستقدم إلى هذه الجمعية لتصادق عليها. ولا يعني ذلك أن الكرسي الرسولي يمكن له ببساطة أن يهجر العمل الذي بدأ في القاهرة، والعمل الجاري هنا، والعمل الذي سيستمر في المستقبل. بل إن الكرسي الرسولي سيواصل العمل من أجل بلوغ الأهداف التي حددت في القاهرة وفي كوبنهاغن وفي بيجين وفي المؤتمرات الدولية الأخرى. وسيواصل الكرسي الرسولي مناشدة أسرة الأمم أن تصون الكرامة وحقوق الإنسان لكل فرد بلا استثناء، خاصة أكثر الناس ضعفا، وأن تعزز الصالح العام.

سيواصل الكرسي الرسولي مشاركته في أعمال الأمم المتحدة للمساعدة على إيجاد الإجابات، وحل المشاكل، وتبادل الأفكار بشأن السكان والتنمية. وفي الوقت نفسه، لا بد لي من أن أذكر، كما فعلنا عند انتهاء مؤتمر القاهرة، بأن لا شيء مما فعله الكرسي الرسولي في هذه العملية ينبغي أن يفهم أو يفسر على أنه تأييد للمفاهيم التي لا يمكن أن يؤيدها لأسباب أخلاقية. ولا يجب أن يفهم شيء يستدل منه على أن الكرسي الرسولي يؤيد الإجهاض أو أنه قد غير بأية طريقة موقفه الأخلاقي فيما يتعلق بالإجهاض أو وسائل منع الحمل. ويؤكد الكرسي الرسولي مجددا إيمانه بأن الحياة تبدأ عند الحمل وأن أية حياة بشرية يجب حمايتها، من اللحظة الأولى وحتى نهاية دورة الحياة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): قبل أن نستمع إلى بقية المتكلمين، أود أن أتناول مسألة مشاركة المنظمات غير الحكومية في الجلسات العامة للدورة الاستثنائية الحادية والعشرين. لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية العامة قررت في الجلسة العامة الأولى للدورة الاستثنائية، أن تدلي المنظمات غير الحكومية ببياناتها في اللجنة المخصصة الجامعة بسبب القيود المفروضة.

ويتذكر الأعضاء أيضا أن لجنة السكان والتنمية بوصفها اللجنة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية والعشرين، في المقرر الثاني من تقريرها إلى الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين (الوثيقة A/S-21/2)، أوصت بأنه، إذا توفر الوقت، ومع مراعاة مقرر الجمعية العامة ٤٦٧/٥١، يمكن أن يدلي أيضا عدد محدود من المنظمات غير الحكومية ببيانات في المناقشة في الجلسة العامة وذلك رهنا بموافقة الدورة الاستثنائية.

وفي هذا الصدد، وبعد إجراء المشاورات اللازمة، خاصة مع مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى الأمم المتحدة، يقترح أن تدلي المنظمات غير الحكومية الثلاث التالية ببيانات في الجلسة العامة: الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، والاتحاد الدولي للحق في الحياة، والبدائل الإنمائية مع المرأة في عهد جديد.

فإذا لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على أن تدلي تلك المنظمات غير الحكومية ببيانات في الجلسة العامة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد لويجي بوزيلي، رئيس وفد اللجنة الأوروبية نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد بوزيلي (اللجنة الأوروبية) (تكلم بالانكليزية): بعد البيانات التي أدلت بها ألمانيا وفنلندا باسم الاتحاد الأوروبي، يسعدني أن أوجه كلمة إلى هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة نيابة عن الجماعة الأوروبية، وهي أيضا عنصر أساسي من الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أشكر السفير شودري والأمانة العامة على ما قاموا به من عمل رائع في توجيهنا خلال العملية الاستشارية وضمان أن تركز هذه الدورة الاستثنائية الاهتمام، بالفعل، على أهم القضايا في استعراض وتقييم التقدم المحرز في سبيل تحقيق أهداف برنامج العمل وأولويات الإجراءات المقبلة. ونود أيضا أن نشيد إشادة خاصة بالسيدة صادق والسيدة شامي على عملهما بغير كلل كداعيتين عالميتين من أجل التغيير على مدى السنوات الخمس الأخيرة، بالمضي قدما في خطة القاهرة.

إننا نتناول هنا قضايا تدخل في صميم حقوق الإنسان كما تجسدت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعاهدات الاتحاد الأوروبي. نتناول الكرامة والحرية والمساواة للنساء والرجال. وتود الجماعة الأوروبية أن تغتنم فرصة انعقاد هذه الدورة الاستثنائية لتؤكد من جديد التزامها بالأهداف الهامة المتفق عليها في القاهرة ولتعلن تأييدها للأولويات الأساسية للعمل المقبل التي تحددت خلال عملية الاستعراض هذه ووردت بإيجاز في تقرير الأمين العام.

لقد أبرز استعراض السنوات الخمس بوضوح إحراز تقدم حقيقي في عدة جوانب من الصحة الجنسية والإنجابية، وأن الموارد الوطنية والدولية المتاحة ما فتئت تحدث تغيرا نحو الأحسن. غير أن الاستعراض أوضح أيضا أن أعمالا هائلة ما زال يتعين القيام بها في مجالات الدعوة ووضع السياسات والاستراتيجيات وتوفير الخدمات لتلبية احتياجات الناس، لا سيما في أفقر المجموعات في المجتمع. إن اجتماع المائدة المستديرة للاتحاد الأوروبي المعني بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥، والمعقود في كانون الثاني/يناير من العام الحالي، أتاح الفرصة لتبادل الآراء بين ممثلي الحكومات ومجموعات

المجتمع المدني. وأفيد عدد من المسائل الهامة. وتم الاتفاق، بصورة عامة، على أنه يلزم أن نواصل كفالة أن يبقى عملنا في مجال الصحة الجنسية والإنجابية مرتكزا على نهج لحقوق الإنسان؛ وأن اللغة المستخدمة في القاهرة ما زالت بحاجة إلى أن تحول إلى لغة رجال الشارع؛ وأنه يتعين على الحكومات والبرلمانيين كفالة وضع الأطر المناسبة للتشريعات والسياسات؛ وأن مجموعات المجتمع المدني عليها القيام بدور بالغ الأهمية.

لقد التزمت الجماعة الأوروبية بتقديم ما يزيد على ٧٠٠ مليون يورو، على مدى السنوات الخمس الماضية، دعما للعمل المتصل بالسكان والصحة الجنسية والإنجابية في البلدان النامية. وسنواصل دعم الإجراءات المتخذة في البلدان النامية لتمكين الناس - خاصة النساء والشباب - من الحصول على المعلومات والخدمات ذات الصلة باحتياجاتهم في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. لقد زاد الدعم المقدم منا إلى أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي، وأمريكا اللاتينية وآسيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، وتنوع بشكل مطرد منذ انعقاد مؤتمر القاهرة. وهو يستند إلى مجموعة متنوعة من الشراكات مع الحكومات والأمم المتحدة ونطاق واسع من فئات المجتمع المدني.

ويسعدنا الإفادة بأن الدعم قد زاد، وندرك أيضا أن كثيرا من العمل ما زال في بدايته. ونتطلع بشكل متزايد إلى شراكات رفيعة النوعية لضمان استخدام الموارد بفعالية وتحويلها إلى تحسينات بالنسبة للقطاعات الفقيرة والمهمشة من المجتمع.

لقد حددت اللجنة الأوروبية خمسة مجالات رئيسية للعمل. أولها ضرورة صون وزيادة المكاسب التي تحققت بالفعل في وضع برامج متكاملة للصحة الإنجابية، وخاصة توفير خدمات تنظيم الأسرة المأمونة. ولئن كان هذا المجال من أكثر مجالات التقدم المشجعة، فإن هناك اتجاهات تبعث على القلق في توريد السلع ووصولها إلى أفقر المجتمعات المحلية. وما زال هناك ملايين من الأفراد لا يستفيدون من خدمات تنظيم الأسرة، سواء لأنها غير موجودة أو نظرا لعدم قدرتهم على الحصول عليها.

ثانيا، لم يتحقق تقدم كبير في مجال الحد من وفيات الأمهات واعتلالهن الناشئ عن مضاعفات الحمل والولادة. وهذا مجال عجزت فيه الجهود، بشكل واضح، عن مساعدة النساء الفقيرات والمهمشات، اللواتي يموت منهن مئات الآلاف كل سنة نتيجة لأسباب يمكن الوقاية منها. ويلزم التصدي بصورة عاجلة، لانعدام الرعاية الأولية الملائمة وخدمات الإحالة الفعالة. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج المستويات المرتفعة من حالات الحمل غير المرغوب فيه واستعمال خدمات غير مأمونة للإجهاض من جانب النساء، خاصة الشابات، إلى إجراءات عاجلة على صعيد التشريعات وزيادة الوعي وتوفير الخدمات.

ثالثا، ستواصل الجماعة الأوروبية دعمها لضمان حصول الشباب على المعلومات الجيدة والمشورة فيما يتعلق بالصحة الجنسية والانجابية؛ وإرشادهم خلال فترة تتسم بالضعف في كثير من الأحيان؛ ووعيهم بمسؤولياتهم؛ ووصولهم إلى الخدمات الملائمة. وقد برز هذا المجال، ربما أكثر من غيره، بوصفه أولوية أثناء عملية الاستعراض هذه.

رابعا، هناك مشكلة أخرى هامة اعترف بها خلال هذا الاستعراض الواسع النطاق، هي مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (مرض الإيدز). وقد زاد انتشار هذا الوباء العالمي بسرعة أكبر مما تنبأ به كثيرون وقت انعقاد مؤتمر القاهرة. وستواصل الجماعة الأوروبية دعمها لبرنامج عمل واسع النطاق معني بمكافحة مرض الإيدز، والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي من خلال البحوث التشغيلية وتنفيذ تدخلات الوقاية والرعاية التي ثبتت فعاليتها.

خامسا، يلزم التصدي لمشاكل العنف المنزلي والعنف القائم على أساس الجنس، وإساءة المعاملة والاستغلال الجنسي، وهي مشاكل خفية أحيانا وتسبب مشاكل صحية خطيرة للمرأة وتقوض وضعها. وبالإضافة إلى ذلك، علينا أن نولي اهتماما خاصا لحماية اللاجئات والمشردات من العنف الجنسي.

ختاما، نود أن نقول إن استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ قد أثبت أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به رغم إحراز تقدم. فقد أتاح لنا فرصة لتجديد التزامنا بالعمل فيما يتصل بقضايا السكان، والصحة الجنسية والإنجابية والتنمية المستدامة، خاصة لصالح أفقر المجموعات. وأتاح لنا فرصة نادرة للتأمل في عملنا خلال السنوات الخمس الماضية. وسمح لنا بإمعان النظر في أدائنا، بل الأهم من ذلك، أنه حدد لنا بعض التحديات الجديدة الهامة للسنوات المقبلة. واللجنة الأوروبية عازمة على القيام بدورها في تنفيذ هذا

البرنامج الجديد من خلال الشراكات مع الحكومات والمنظمات المانحة وهيئات الأمم المتحدة ومجموعات المجتمع المدني.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد بيتر شاتزر، مدير إدارة العلاقات الخارجية والإعلام بمنظمة الهجرة الدولية.

السيد شاتزر (منظمة الهجرة الدولية) (تكلم بالانكليزية): برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وعلى وجه الخصوص الفصل العاشر الذي يتناول الهجرة الدولية، أداة رئيسية للتخطيط ولتوجيه السياسات لعمل منظمة الهجرة الدولية. وملاحظاتي اليوم ستركز على التقدم المحرز والعقبات في طريق تنفيذ البرنامج.

من الأهداف المركزية للفصل العاشر، التشجيع على مزيد من التعاون والحوار بين بلدان الأصل وبلدان المقصد. وفي السنوات الخمس التي مضت منذ مؤتمر القاهرة اتسع في أنحاء العالم نطاق الحوار الحكومي الدولي الإقليمي ودون الإقليمي بشأن مسائل الهجرة. وأود أن أقدم بعض الأمثلة القليلة.

منذ ١٩٩٦ والحكومات في أمريكا الوسطى والشمالية تجري، بدعمنا الموضوعي والسوقي، مشاورات إقليمية منتظمة فيما أصبح معروفا بعملية "بيبلا". وهذا المحفل المتعدد الأطراف عزز الاتصالات والتعاون بين الدول المشاركة وساعد على تبني عمليات هجرة أكثر تنظيما.

وفي شرق وجنوب شرقي آسيا أيضا بدأت مشاورات إقليمية بشأن الهجرة. وعملية مانيلا تجمع ١٧ بلدا لتبادل المعلومات بشأن الهجرة غير المنتظمة والتهريب. وتركز المشاورات بين بلدان آسيا والمحيط الهادئ على اللاجئين والتشرد والهجرة في منطقة كبيرة إلى حد ما. وتبادل الآراء المنتظم هذا على المستوى العملي حظي بقوة دفع جوهرية جديدة من الاجتماع الوزاري المعني بالتعاون الإقليمي فيما يتعلق بالهجرة غير المنتظمة، الذي عقد في بانكوك في شهر نيسان/أبريل الماضي، واستضافته حكومة تايلند الملكية ودعمته بسخاء حكومات مانحة وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وإعلان بانكوك، الذي اعتمد بتلك المناسبة، يعد الآن تأكيدا للإرادة السياسية للمنطقة للتعامل مع المسائل المعقدة الخاصة بالهجرة بطريقة بناءة وأسلوب تعاوني.

فيما يتعلق برابطة الدول المستقلة والبلدان المجاورة أسفر مؤتمر للأمم المتحدة عقد في جنيف في ١٩٩٦ لمناقشة مشاكل المهاجرين والمشردين وسائر أشكال التشرد غير الطوعي والعائدين في منطقة رابطة الدول المستقلة إلى وضع برنامج تعاون فني شامل يستهدف إنشاء وتحسين وتنسيق التشريعات والسياسات والبنى الإدارية الوطنية بشأن الهجرة.

والأعمال التحضيرية لآليات مماثلة للتشاور تجري الآن في مناطق أخرى، من بينها أمريكا الجنوبية وغرب البحر الأبيض المتوسط والجنوب الأفريقي، وقد قدمت منظمة الهجرة الدولية الدعم لها أيضا. وفي الحقيقة، كانت الرغبة في تناول مسائل الهجرة عن طريق حوار بناء متعدد الأطراف عاملا كبيرا أسهم في نمو منظمتنا السريع في السنوات الأخيرة مما وصل بعضوية المنظمة من الأعضاء والمراقبين إلى ١١٧ عضوا.

وبالرغم من تلك التطورات المشجعة، لا يزال تعزيز تفهم تعقيدات عملية الهجرة تحديا كبيرا. ولهذا الغرض عقدت الأمم المتحدة حلقة فنية بشأن الهجرة الدولية والتنمية في لاهاي قبل عام كجزء من عملية (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥). ووفقا لنتائج الحلقة، ما زال الفقر، والتدهور البيئي، واستغلال حوالات المهاجرين، والطاقة الإنمائية الكامنة في الهجرة العائدة، وتهريب المهاجرين والهجرة غير المنتظمة، وأيضا المعاملة المنصفة لطلبات اللجوء، المسائل الرئيسية التي تحتاج إلى التعامل معها في تعاون بناء بين بلدان المنطقة وبلدان المرور وبلدان المقصد.

والواقع أن الإدارة الفعالة للهجرة المنتظمة وغير المنتظمة تعد مسألة ذات أولوية في جميع أنحاء العالم. لكن استجابات الدول، فرادى وجماعات، كثيرا ما تعاق بسبب القدرة غير الكافية على إدارة الهجرة على المستويات الوطنية. وفي ظل هذه الظروف، قرر معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومنظمة الهجرة الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان استهلال برنامج تدريبي مشترك للهجرة ولبناء القدرة. والدورتان الأوليان أقيمتا بالفعل، واحدة في أوروبا الشرقية، استضافتها هنغاريا، والأخرى في الجنوب الأفريقي واستضافتها جنوب أفريقيا. والخطط الراهنة تتضمن إقامة دورات مقبلة في جنوب شرقي آسيا، وآسيا الوسطى، وشرق أفريقيا ومنطقة البحر المتوسط.

إن أعدادا متزايدة من النساء تشارك في الهجرة الدولية، سواء كأعضاء في أسرة أو، بشكل متزايد، بصورة مستقلة. والنساء يمثلن حوالي ٥٠ في المائة من السكان المهاجرين. والنساء في حالات الصراع بشكل خاص يتعرضن لتهديد أن يصبحن ضحايا لعنف موجه لجنس بعينه. واحتياجاتهن، بما في ذلك احتياجاتهن الصحية الشاملة والإنجابية، تستحق بذل اهتمام أكبر من الاهتمام الذي يلقينه حاليا.

وبالنسبة للمهاجرين المحتملين، فإن أحد العناصر الهامة لتقرير المكوث في ديارهم أو المغادرة هو توفير المعلومات الموثوق بها عن الظروف في البلد الذي يهاجرون إليه. والمعلومات المضللة والوعود الكاذبة كثيرا ما تجعل القرار أكثر ميلا إلى المغادرة. والنساء والأطفال بوجه خاص يحتال عليهم المهربون، الذين يسلمونهم إلى المتاجرين بالدعارة وسائر أشكال الاستغلال. والصكوك القانونية الدولية الجديدة محل التفاوض الآن في لجنة الأمم المتحدة المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية يمكن أن تكون أدوات هامة في مكافحة التهريب، وكذلك الحال بالنسبة لبرامج حماية الضحايا وعودتهم وإعادة إدماجهم، وكذلك حملات الإعلام الجماهيري المصممة للوصول إلى الأفراد المعرضين للخطر قبل أن يهاجروا.

ولسوء الحظ أن حقوق المهاجرين في هذه الحالات، وفي كثير غيرها، لا تزال تنتهك. ولكن لحسن الحظ أن تلك الانتهاكات تلقى الاهتمام والفضح المتزايدين. وفي هذا السياق، يشهد النمو الثابت، وإن كان بطيئا، منذ مؤتمر القاهرة في عدد التصديقات على الاتفاقية الدولية لعام ١٩٩٠ بشأن حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم على إدراك متزايد للمشكلة، مما يحفز على استجماع الإرادة السياسية للانصياع للتوصيات ذات الصلة الواردة في خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

إن منظمة الهجرة الدولية ملتزمة بالمبدأ الذي يقضي بأن الهجرة المنتظمة يمكن أن تفيد الأفراد والمجتمع على حد سواء. وهذه هي إحدى الرسائل التي وجهها المؤتمر أيضا. إننا نقر بأن هناك قدرا كبيرا من التحديات في التعامل مع الوضع المعقد للهجرة اليوم، حتى وإن كان العامة يركزون أحيانا على جانب المشاكل فقط. غير أن المرء لا يمكن أن يتغاضى عن كون المهاجرين قد قدموا عبر التاريخ، وما زالوا يقدمون إسهامات لا تنكر في بلدانهم الأصلية وفي بلدان المقصد. والدول، إذا عملت معا انطلاقا من الخطة الموضوعة في مؤتمر القاهرة، يمكنها أن تواصل إحراز تقدم، تماما كما فعلت إلى حد كبير منذ ١٩٩٤، نحو تحسين إدارة الهجرة ودعمها باعتبارها قوة إيجابية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فرنر هوغ، رئيس الوفد المراقب لسويسرا.

السيد هوغ (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): لقد كان مؤتمر القاهرة واحدا من سلسلة مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى التي عقدت في التسعينات ومكنت من تحقيق توافق آراء واسع النطاق بشأن دعم التنمية البشرية القابلة للاستدامة. وكان بمثابة نقطة تحول في المناقشة وفي المبادرات المتخذة على الصعيد الدولي بشأن مسائل السكان. والوفد السويسري، شأنه شأن وفود عديدة أخرى، رحب بالنتائج المحققة منذ خمس سنوات في مؤتمر القاهرة. إن الأفراد - والنساء على وجه الخصوص - لم يعد ينظر إليهم كأشياء وإنما يعترف بهم كرعايا نشطين في التنمية، ينعمون بالحقوق ويتحكمون في مصائرهم. ولحسن الحظ، أن ذلك البُعد من التنمية القابلة للاستدامة لا يمكن تجاهله بعد اليوم.

ومع تحرير مسائل السكان من النهج الضيقة التي تركز حصرا على وسائل منع الحمل وتنظيم الأسرة، فإنها ستصبح سمة أساسية من استراتيجيات التنمية البشرية. لقد دللت التجربة على أن نهجا أوسع أفقا يستند إلى تحسين مركز المرأة والنهوض بالتعليم، وإتاحة فرص العمل والصحة الأساسية، فضلا عن الصحة والحقوق الإنجابية والجنسية، من شأنه أن يترك أثرا مباشرا على معدل المواليد والمباعدة بين الولادات.

وجرى تنفيذ برنامج عمل القاهرة في مختلف مناطق وبلدان العالم بدرجات متفاوتة من السرعة. ولا تعود هذه التفاوتات فقط إلى التحديات التي تشكلها التنمية، بل أيضا وفي غالب الأحيان، إلى العوامل الثقافية والدينية المتصلة بالحياة الجنسية، والعلاقات بين الرجال والنساء والأدوار الخاصة بالوالدين وبالدولة. وبالرغم من ذلك ظلت مفاهيم جديدة تتعلق بالصحة والحقوق الإنجابية والجنسية واسعة الانتشار وبدأ تطبيقها في العديد من البلدان.

بيد أنه فيما يتصل بالتمويل، تجدر الإشارة في دورة المتابعة هذه لمؤتمر القاهرة إلى أن البون عن تحقيق

الأهداف واسع جدا. ونحن ندرك إدراكا جيدا الشعور بالإحباط الذي يستولي على شركائنا في البلدان النامية. ومن الأسباب الرئيسية لهذا النقص في الموارد المالية النقص العام، الباعث على القلق، في المساعدة الإنمائية الرسمية.

إن التعاون الدولي يتيح لسويسرا بيئة مؤاتية لتنفيذ برنامج عمل القاهرة. وعلى المستوى المتعدد الأطراف تم إيلاء مزيد من الاهتمام للأولويات المحددة في برنامج العمل. وقد ترجم ذلك إلى إعادة توجيه المعونة التي تقدمها الحكومة السويسرية وزيادتها في هذه المجالات. والمستفيدون الرئيسيون من هذه المعونة صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (مرض الإيدز). وعلى الصعيد الثنائي فإن الأمور أكثر تعقيدا لأنه ليس من السهل وضع أو تنفيذ نهج متكامل. وبرامج التنمية التي تدعمها سويسرا، وبخاصة في مجالي الصحة والتعليم لا تزال تفتقر إلى نهج محدد يراعي الجنسين، والبرامج في مجال الصحة لا تشدد غالبا إلا بقدر ضئيل جدا على الصحة الإنجابية.

وتريد سويسرا أن تعمل على مواصلة وتعزيز دعمها للبرامج الصحية والتعليمية، والنهوض بشراكة متوازنة بين الرجال والنساء، وتعزيز البعد الاجتماعي للتنمية ومواصلة مكافحة الفقر. وفي هذا السياق، تولي سويسرا اهتماما خاصا لمبادرة ٢٠/٢٠.

وفي المستقبل تخطط سويسرا للتشديد بصورة خاصة على الجوانب التالية من السياسات السكانية والإنمائية: ضمان أن ينطوي كل برنامج على بُعد أساسي يتمثل في أن يكون لكل امرأة الحرية في أن تختار متى تنجب أو لا تنجب أطفالا، أو حرية اختيار أن تتوقف عن الإنجاب؛ ودرء حالات الحمل غير المرغوب فيه، وحالات الإجهاض غير المأمونة ووفيات الأمهات؛ ومكافحة الأمراض المنقولة جنسيا ومرض الإيدز؛ وتشجيع التثقيف المتعلق بالممارسة الجنسية المأمونة، وتوفير المعلومات وإتاحة إمكانية الحصول على الخدمات الصحية الإنجابية ذات النوعية الجيدة، لا سيما للراشدين؛ وأخيرا، مكافحة العنف ضد النساء - سواء الجسدي أو النفسي، فضلا عن بعض أشكال أعمال العنف مثل تشويه الأعضاء التناسلية.

وبطبيعة الحال، أن هذه الأولويات تشكل أيضا عناصر أساسية في تنفيذ برنامج عمل القاهرة في سويسرا. بيد أن التحديات الأكثر صعوبة التي تواجه مجتمعنا ربما كانت مختلفة تماما. فهي تتضمن شيخوخة السكان، وإسهام المهاجرين في مجتمع متعدد الثقافات، والتضامن بين الأجيال، والمساواة التامة والحقيقية بين الرجال والنساء وتغيير طرق التفكير والعيش، وبخاصة فيما يتعلق بالأسرة.

وبالرغم من صعوبات التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع هذه النقاط وخيبات الأمل الحالية، ثمة جانب يبعث على التشجيع في دورة المتابعة هذه لمؤتمر القاهرة يتمثل في أن الدورة تعمل بوضوح على إعادة تركيز اهتمامنا على المسائل الهامة في برنامج عمل القاهرة وإعادة تعبئة المجتمع الدولي فيما يتعلق بهذه المسائل. ويشعر الوفد السويسري بالسرور إزاء الإرادة الجلية على مواصلة الالتزام بالتنمية المستندة إلى الكرامة والازدهار الكامل لكل إنسان.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لرئيس الوفد المراقب عن منظمة الوحدة الأفريقية، سعادة السيد أمادو كبي.

السيد كبي (منظمة الوحدة الأفريقية) (تكلم بالفرنسية): باسم الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، السيد سليم أحمد سليم، يشرفني عظيم الشرف أن أدلي بكلمة أمام الجمعية العامة. لقد كان السيد سليم يرغب في المشاركة في هذه الدورة نظرا للأهمية التي توليها أفريقيا للبعد الديموغرافي لتنميتها. ومن أسف أنه لم يتمكن من القيام بذلك بسبب التزامات طرأت في اللحظة الأخيرة.

لقد أوضح المتكلمون الموقرون الذين سبقوني بجلاء أن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة في ١٩٩٤، كان معلما بارزا على طريق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للنهوض بتنمية اقتصادية واجتماعية منصفة في كل أنحاء العالم. والدورة الاستثنائية الحالية للجمعية العامة، التي دعيت للانعقاد لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في برنامج عمل القاهرة، توفر دون أي شك فرصة استثنائية للمجتمع الدولي لكي يفكر في رسم استراتيجيات جديدة يرجح أن تتيح المجال أمام التنفيذ الكامل لبرنامج العمل.

وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد على التزام أفريقيا بتنفيذ برنامج عمل القاهرة. ونرى أن التنمية المستدامة تتطلب مراعاة المتغيرات الديموغرافية لدى وضع استراتيجيات التنمية، وفي التخطيط الاجتماعي والاقتصادي، وفي عمليات صنع القرار، بما في ذلك قرارات تخصيص الموارد. ولهذا اقترحت القارة الأفريقية برنامج عمل كلمنجارو، الذي اعتمد في أروشا أثناء المؤتمر الأفريقي الثاني للسكان. ويؤكد هذا البرنامج على أن المشاكل المتصلة بالسكان ينبغي أن تعالج في السياق العام للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا.

وفيما بعد، اعتمد المؤتمر الأفريقي الثالث للسكان، المعقود في داكار، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، إعلان داكار/نغور، الذي يوضح الصلة بين السكان والتنمية المستدامة في أفريقيا.

علاوة على ذلك، اجتمع رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في تونس في تموز/يوليه ١٩٩٤، إعرابا منهم عن الاهتمام بمشاكل السكان، واعتمدوا إعلان تونس بشأن السكان والتنمية في أفريقيا الذي صادقوا فيه على إعلان داكار/نغور بشأن السكان والأسرة والتنمية المستدامة، وأكدوا، من جملة أمور، ضرورة استحداث سياسات ديموغرافية أكثر طموحا. ودعوا أيضا إلى إنشاء مؤسسات وطنية بغرض إيجاد حلول دائمة لمشاكل السكان والتنمية، وأكدوا ضرورة النهوض بالمرأة والشباب. وأيد إعلان تونس إنشاء لجنة منظمة الوحدة الأفريقية للسكان التي يتمثل الغرض منها في الاضطلاع، بالتعاون مع مؤسسات أخرى، بالأنشطة السكانية في أفريقيا.

إننا نقر بالتكامل بين الأنشطة في سياق أفريقيا والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية على حد سواء، بيد أن علينا الآن أن نقيم ما أنجزناه وننظر فيما يتعين القيام به للدنو من بلوغ الأهداف التي وضعناها لأنفسنا.

وعلى أساس هذه الإعلانات وبرنامج العمل، اتخذت أفريقيا إجراءات هامة خلال الخمس سنوات الماضية. على سبيل المثال، أنشأت أفريقيا، في عام ١٩٩٤، لجنة منظمة الوحدة الأفريقية للسكان، التي كلفت بالقيام، بدعم من الأمانة المشتركة بين منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، بحملة واسعة للدعوة من أجل تنفيذ إعلان داكار/نغور وبرنامج عمل القاهرة. وأحدثت لجنة منظمة الوحدة الأفريقية للسكان أثرا حقيقيا في بعض البلدان الأفريقية بالنسبة لمشاكل السكان والتنمية. وتحظى اللجنة في عملها بتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان ودعمه. علاوة على ذلك، دأبت منظمة الوحدة الأفريقية على تقديم دعم سياسي للنظر في مسائل السكان على سبيل الأولوية بوصفها جزءا من البرامج الإنمائية لدولها الأعضاء.

وعلى الصعيد الوطني، اعتمدت بلدان أفريقية عديدة طائفة من التدابير ونفذت إصلاحات في سياساتها الديموغرافية والإنمائية. وقد أعادت تقييم قواعدها المؤسسية وركزت على المسائل ذات الصلة بالصحة الإنجابية والصحة العامة وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. وهناك اعتراف واسع النطاق في العديد من البلدان الأفريقية بأن المشاكل السكانية يمكن أن تعالج على نحو فعال بمكافحة الفقر وبتحسين صحة الأم والطفل ومركز المرأة. والخبرة التي اكتسبناها في أفريقيا عن طريق تنفيذ الإعلانين وبرنامج العمل تدل على أن تحقيق تقدم في هذا المجال تعتمد على التغلب على المعوقات الرئيسية التالية: الفقر العام؛ وانعدام الاستقرار السياسي؛ والحروب الأهلية؛ والأزمات الاقتصادية؛ وعدم الشفافية في تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات السكانية؛ والفجوات في تنسيق السياسات والبرامج السكانية.

ونضيف إلى المعوقات الرئيسية تلك ما يلي: الافتقار إلى البنية الأساسية الصحية؛ وغياب الخطط طويلة المدى المعنية بالمساواة بين الجنسين في جميع القطاعات الإنمائية؛ وارتفاع معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (مرض الإيدز) والانتشار السريع لذلك المرض، مما يخلف عواقب مدمرة على العملية الإنمائية في أفريقيا.

وهذا قليل من كثير من المشاكل التي استرعى تقرير اللجنة التحضيرية أنظار الجمعية العامة إليها في هذه الدورة الاستثنائية. وقد عمل المجتمع الدولي عملا دؤوبا لوضع برنامج العمل واعتماده. ويمكن أن نلاحظ بعض الحالات المعزولة التي تم فيها التنفيذ، إلا أننا بعيدون عن تحقيق أهدافنا. والنتائج التي تحققت حتى الآن على نطاق العالم في مجال تنفيذ البرنامج من الواضح أنها لا تفي بالآمال أو التوقعات. ولهذا السبب، وإذ يقف المجتمع الدولي على أعتاب القرن الحادي والعشرين، يجب عليه أن يضاعف جهوده لبلوغ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ذات الأهمية الحاسمة للتنمية

المستدامة للبلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، التي تواجه عقبات سياسية واجتماعية واقتصادية عديدة.

إننا نهيب بالمجتمع الدولي أن يعزز التزامه ببرنامج العمل. ويتطلب ذلك تجديد الإرادة السياسية ودعما ماليا كبيرا للبرنامج. ويجب توفير موارد مالية كافية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والوكالات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة حتى يتسنى لها أن تضطلع بدورها الصحيح. ويجب تعزيز قدرة المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز تنفيذ برنامج العمل. وفي السياق نفسه، ينبغي للمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية الرامية إلى تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أن تحظى بدعم مستمر. وأخيرا، على الصعيد الوطني، يجب تقديم مساعدة فعلية للدول الأعضاء حتى يتسنى لها أن تتناول برنامج العمل على النحو الصحيح، وأن تكيفه مع حاجاتها الخاصة، وأن تنفذ التوصيات ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد هريني لندال، رئيس الوفد المراقب عن أخوية فرسان مالطة العسكرية ذات السيادة.

السيد لندال (أخوية فرسان مالطة العسكرية ذات السيادة) (تكلم بالانكليزية): أتكلم باسم أخوية فرسان مالطة العسكرية ذات السيادة، وهي أقدم مؤسسة في العالم مكرسة لتوفير المساعدة الإنسانية. ومنذ إنشاء الجمعية في القدس قبل تسعة قرون تقريبا، حافظت على إخلاصها لتخفيف المعاناة الإنسانية في زمن الحرب والسلم، بما في ذلك البؤس والفقر. وعبر القرون، أكسبها هذا التوجه احتراما عالميا في جميع أرجاء العالم والاعتراف بسيادتها الكاملة من المجتمع الدولي و ٨٣ دولة عضوا في الأمم المتحدة.

إن الأخوية، اتساقا مع تقاليدها العريقة، تعمل في جميع القارات عن طريق تسعة أديرة وأديرة فرعية و ٤٢ أخوية فرسان وطنية. وهدف الأخوية الأول هو تخفيف المعاناة ومؤاساة المرضي وتوفير المساعدة للمعوزين. وتحقق الأخوية هذا الهدف حيثما أمكنها ذلك عن طريق المؤسسات الصحية وأيضا عن طريق الخدمات الفردية في البيوت والملاجئ وفي المساكن الفقيرة التي يقطنها المعدمون. ولا يقتصر التزامها على المرضى وحدهم، وإنما يشمل أيضا المهمشين والمضطهدين والمشردين. وهي بالتالي تعمل على صون حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية.

وحاليا تقدم الأخوية المساعدة على مستوى يتجاوز كل ما كانت تستطيع تقديمه تقليديا. وقد أصبح الصليب الثماني شعارا للمستشفيات، التي يعمل بعضها في مجالات عالية التخصص، والعيادات، ومحطات الإسعافات الأولوية، والمستوصفات، مع شبكة واسعة من الهياكل ومرافق تقديم المساعدة المتخصصة للمعوزين.

إن أخوية فرسان مالطة لا يمكن أن تبقى غير مكترثة بمشكلة تمس أكثر من ٨٠٠ مليون شخص حول العالم يعيشون في ظروف من الفقر المدقع. إن صفتها كأحد أفراد القانون الدولي تسمح لها بالعمل باستقلال وكفاءة وبما يتفق والتزامها بمبدأ احترام الفقراء. ويعتبر وجود العمل الإنساني للجماعة في أكثر من ١٠٠ بلد، في الوقت الحالي، دليلا على اهتمامها. وتستطيع جهات كثيرة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أن تشهد على قدرة الأخوية على القيام بالأعمال الإنسانية. ووجودها ملموس بشكل خاص في أوروبا والشرق الأوسط، وأمريكا الشمالية واستراليا. هذه هي "وثائق اعتمادنا".

والفقر مدرج ضمنا في كثير من مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨. وليس هناك من يمكنه أن يقول إنه يمارس جميع الحقوق والحريات الواردة في الإعلان عندما يكون في وهدة الفقر. وعندما يكون الفقر إحدى سمات العيش، فإن الحقوق جميعها تنتهك، ومنها الحق في الحماية، والحق في عدم الخضوع للاسترقاق وللمعاملة المهينة؛ والحق في حرية الإقامة، والحق في الملكية وفي الوصول إلى الخدمات العامة؛ وحق الشخص في الضمان الاجتماعي وفي الحصول على أجر عادل مرض يكفل له ولأسرته عيشة لائقة لكرامة الإنسان؛ والحق في الراحة وفي التمتع بأوقات الفراغ.

ويرد في المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن:

"لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة".

وبالإضافة إلى ذلك، يرد في المادة ٢٦ أن:

"لكل شخص الحق في التعلم. ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل، بالمجان".

وترى أخوية فرسان مالطة ذات السيادة أن النص المقتبس أعلاه يدفع إلى اتخاذ إجراءات منسقة لمكافحة الفقر، ليس فقط في القارات السابق ذكرها، بل في جيوب الفقر الموجودة في المدن الرئيسية في أوروبا وأمريكا الشمالية أيضا.

وترى الأخوية أن اعتماد التدابير التالية، وغيرها، من الأمور العاجلة جدا. فتنسيق الجهود والفرص ضرورة ملحة، بما في ذلك مشاركة الدول، والكيانات الإنسانية والقطاع الخاص. والاستثمار في مجال الثقافة والتعليم ، والمشاكل الصحية مـُلح أيضا وبالقدر نفسه. ويجب إعمال الحق في الولادة، والقدرة على الحصول على التعليم الابتدائي وإمكانية الانضمام إلى التعليم العالي، على سبيل الاستعجال. وينبغي أن يمنح العلاج بالمستشفيات والأمومة والطفولة عناية خاصة وإجراءات خاصة.

كل حق يقابله واجب، وأخوية فرسان مالطة تعي واجباتها. ففي تقاليد الكنيسة الكاثوليكية، تؤكد أن حقوق الإنسان تأتي من يد الله وبذلك فإنها تسبق أية اتفاقية من صنع الإنسان. إن التفاني والتنظيم مطلوبان.

ختاما، أود أن أذكـّر بأن الواقع يبيـّن مدى بعدنا عن الأهداف المحددة. ولتقويم الحالة الفعلية وما يترتب عليها من نتائج على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فإن أخوية فرسان مالطة فخورة بتقديم دعمها للأمم المتحدة وهي مستعدة للتعاون في تحمل العبء الثقيل للتخفيف من معاناة البشر.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كارل غوتييرس، حاكم غوام.

السيد غوتييرس (غوام) (تكلم بالانكليزية): يشرف غوام أن تشارك في هذا المحفل.

إن برنامج عمل القاهرة رؤية حقيقية للمستقبل - وهو مستقبل يحقق التوازن بين السكان والموارد في عالمنا. والبرنامج رؤية لعالم يتمتع فيه الرجال والنساء بالمساواة الحقيقية، عالم يعتني بالمسنين والفقراء والمحرومين ويتيح فرصا لهم.

وغوام تواجه تحديات كثيرة لكونها جزيرة صغيرة. ونظرا لأن مساحة غوام لا تتجاوز ٢١٠ أميال مربعة، فإنها أشد تأثرا بالكوارث وبالضغوط السكانية والاقتصادية الإقليمية وأكثر ضعفا أمامها، بطبيعة الحال. وما زلنا من بين الأقاليم الـ ١٧ غير المتمتعة بالحكم الذاتي المدرجة عملا بالميثاق. ومسألة وضعنا التي لم يتم التوصل إلى حل لها قد تكون أكبر خطر يهدد قدرتنا على إنجاز رؤيتنا للتقدم الاجتماعي والاقتصادي.

في عام ١٩٩٥، اجتمع زعماء مجتمعنا وأفراد من مختلف المهن والرتب لتدوين رؤيتنا للمستقبل. وفي تلك الوثيقة التي أسميناها "رؤية ٢٠٠١"، حددنا أوجه القصور في مواردنا. ووضعنا خطة تسلم بحد لعدد الأشخاص الذين تحتملهم بيئتنا الهشة، التي لا تزال محتفظة بنقائها الأصلي، ووضعنا أيضا أهدافا تساعدنا على تحسين نوعية الحياة بالنسبة للجميع.

ولي الفخر أن أقول اليوم إننا أنجزنا أكثر من ٧٠ في المائة من أهدافنا. ونحن الآن في سبيل تنقيح خططنا والنظر، مرة أخرى، نحو المستقبل. ومن العقبات التي ما زالت تقف في طريق تقدمنا حالة تقوم الدول الأعضاء باستعراضها بانتظام، عملا بالميثاق: هي مركز غوام.

إننا عندما نحاول الحد من نمو السكان الطبيعي - حتى بينما نسعى إلى تعزيز التعليم وتوفير شبكة أمان اجتماعية للمحتاجين - نرى أن الهجرة القانونية وغير القانونية، في ظل نظام الدولة القائمة بالإدارة تعرض للخطر التوازن اللازم لمنع تدهور اقتصادنا الهش وبيئتنا الهشة نتيجة للإجهاد. ويجب التعامل مع هذه المسائل إذا أردنا ازدهار مواردنا الطبيعية وتنميتنا الاجتماعية والاقتصادية وثقافتنا المحلية الأصلية.

غير أننا لا نتخذ مسألة وضعنا ذريعة، إذ نتولى جديا الحكم المسؤول والتزامنا بحقوق الإنسان.

وبالنسبة لمسألة المساواة بين الرجال والنساء، فإننا نسترشد بثقافتنا. فشعب شامورو أدرك منذ البداية أن المرأة وديعة المستقبل. وعند قدوم المستعمرين إلى جزيرتنا أول مرة في القرن السادس عشر، ظنوا أن القضاء على الذكور سيؤدي إلى نهاية ثقافة شامورو، ولكنهم كانوا على خطأ. إن نشاط ثقافتنا ونهضتها الحاليين شهادة حية على قوة نساء شامورو وثباتهن - صلابة الأم الرئيسة - ماغا هاغا، كما نسميها.

وما زال دور المرأة اليوم كما كان دائما: فهي قوة جبارة في تشكيل عملية صنع القرار داخل الجزيرة. وتبعت قوانيننا وعمليتنا السياسية ثقافتنا. وشريكي السياسي، نائب الحاكم، امرأة، وسيدتنا الأولى، جيري غوتييرس، وهي حاضرة معنا هذا المساء، سيدة ذات قوة هائلة، وهي أيضا مثال ممتاز لأهمية المرأة في جزيرتنا، إذ تؤدي دورها بسرور لتمس حياة الناس، ولها يد مباشرة في إنجاز البرامج في أنحاء مجتمعنا.

لقد أثرت عملية إضفاء الطابع الغربي على الجزيرة على مر السنين، على عاداتنا وثقافتنا بطرق كثيرة، وأتت بما هو جيد ورديء على السواء. فإلى جانب التنمية الاقتصادية السريعة، والاقتصاد الناجم عن الأجور والمرافق العالمية الطراز التي ترحب بالزوار على شواطئنا، شاهدنا أيضا المشاكل الاجتماعية الحضرية التي يواجهها كثير منّا.

مع ذلك، أفتخر بأن أقول إننا بروح برنامج القاهرة، وتمشيا مع تنفيذ التوصيات، نستخدم، حاليا، أدوات لمكافحة هذه المشاكل الجديدة بنجاح. وعلى مدى الخمس سنوات السابقة ركزنا الاهتمام في غوام على العنف العائلي والبرامج الاجتماعية للمسنين والفقراء. وأدت القوانين المحلية الصارمة، منها سياسة الاعتقال الإلزامي في حالات العنف العائلي، إلى تخفيض شديد في خطر العنف الذي يهدد النساء والأطفال. وترتب على زيادة البرامج مضاعفة قيمة المبالغ المتحصلة لدفع نفقات الأطفال، كما ضاعفنا برامجنا الإرشادية من أجل المسنين مع إقامة عديد من الهياكل الأساسية العامة الجديدة. وسنقوم قريبا بإنشاء مركز موارد للمرأة ييسر للمرأة أن تأتي إلى مكان واحد لتجد مساعدة لحل كل مشاكلها في مجال الصحة والأمومة ومجالات الاهتمام الأخرى. وقد أسفرت برامجنا عن انخفاض كبير في حمل المراهقات. وعلاوة على ذلك، حدث انخفاض في معدل النمو الوطني للسكان حيث بدأت الأسر الشابة تفهم القيود التي تفرضها محدودية مواردنا.

ومن الأمور التي أحبها شخصيا أوجه التقدم التي أحرزتها برامج تنمية الطفولة المبكرة، وعلى الأخص دون الثالثة من العمر، التي تساعد الرجال والنساء على أن يصبحوا على مستوى أفضل من الوالدية منذ لحظة الحمل. وأعتقد حقا أننا بتعزيزنا تنمية طفولة مبكرة إنما نساعد على تنشئة جيل جديد مع فرص أكثر إشراقا، جيل جديد يبتعد عن العنف ويتفهم الحب والاحترام، جيل جديد يمكنه أن يعيش الرؤية المجسدة في توافق آراء القاهرة.

وغوام تبني هذا المستقبل على واحد من أقوى الأسس، وهو احترامنا العميق الملزم لمفهوم الأسرة. ونحن لدينا كلمة محلية تعبر عن هذا هي: "إنافاموليك" وهي تعني تفهم تكافل الأسرة الموسعة، الذي يتجلى في برنامج السيدة الأولى جيري "ناس يساعدون الناس". فعندما يحتاج قريب أو أخ إلى المساعدة، يجد دائما شبكة أمان. الأطفال يعتني بهم الأقارب في البيت، والمسنون يبقون في القرب حتى ينقلوا حكمتهم إلى الأجيال الأصغر سنا. وفي غوام، يحتل المسنون مكانة خاصة للغاية في المجتمع. مكانة تتسم بالاحترام والاهتمام الكبيرين. ولئن كانت هناك برامج حكومية كثيرة جدا، تؤيد هذه المعتقدات، فما من برنامج اجتماعي تخلقه الحكومة يمكن أن يحل محل الأسرة.

إن الأسرة والثقافة أساسان يجب أن يُبنى عليهما أي تقدم للمجتمع مستقبلا. وما لم نحافظ على هذا الأساس قويا وعميقا، سينهار كل شيء ننجزه مثل قصر من الرمال على الشاطئ. إن أمامنا الكثير الذي ينبغي القيام به. وأهدافنا تتضمن تعزيز مؤسسة الزواج. إننا بحاجة إلى إخراج عدد أكبر من الناس من الفقر وخفض عدد الأسر التي تعتمد على برامج الضمان الاجتماعي بخلق المزيد من الفرص الاقتصادية، ومن الضروري أن نفعل المزيد لمواجهة مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (مرض الإيدز).

وإذ نجعل من ثقافتنا، وبطبيعة الحال تنوعنا العرقي، أساسا نبني عليه، يمكننا أن نفعل المزيد لتعزيز رؤية أكثر عالمية لمستقبلنا الجماعي. وإن تحسين مناخنا عن طريق الإدارة الأفضل للأرض والبحر كفاح لا ينتهي من أجل التوازن في وجه التنمية.

وإذ ننهي هذه الدورة الاستثنائية وننظر إلى تحديات السكان والتنمية في القرن الحادي والعشرين، أرجو أن تتقبلوا تأكيداتنا بأن شعب غوام ملتزم بالتصدي لهذه التحديات بالتنسيق مع مقاصد وأهداف برنامج العمل.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد مختار لماني، رئيس الوفد المراقب لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد لماني (منظمة المؤتمر الإسلامي) (تكلم بالانكليزية): من دواعي الامتياز لي أن أخاطب الجمعية بالنيابة عن الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وإنني أنقل تحيات أميننا العام وتمنياته الطيبة بنجاح الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة.

وبسبب تأخر الوقت والحاجة إلى اختتام الدورة الاستثنائية في الوقت المناسب، سيكون بياني مختصرا. وإنني أشارك الوفود الأخرى في تهنئتكم، سيدي الرئيس، وزملائكم في المكتب بمناسبة توليكم مناصبكم السامية. إن قدراتكم العالية وكفاءاتكم في القيادة تنعكس انعكاسا واضحا في الطريقة التي توجّه بها هذه الدورة الاستثنائية.

لقد قدمت منظمة المؤتمر الإسلامي إلى الأمم المتحدة تأييدها للمبادئ والالتزامات المعتمدة في برنامج عمل القاهرة. وكثير من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من بين الأعضاء الذين شاركوا في صياغة البرنامج وشاركوا دولا أخرى في اعتماده. وبرنامج العمل، منذ اعتماده، ترك تأثيرا واضحا على عدد من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في صياغة أو تحويل تشريعات وطنية حتى تدعم السياسات والبرامج الوطنية الصحية والمتعلقة بالسكان. ومع أن الدول الأعضاء في منظمتنا تواجه عقبات عديدة على الطريق، بما في ذلك القيود المؤسسية والمالية وغيرها، فقد أحرزت ولا تزال تحرز أوجه تقدم.

ومنظمة المؤتمر الإسلامي تهنئ رئيس لجنة السكان والتنمية، سعادة السفير أنوار الكريم شودري، الممثل الدائم لبنغلاديش، على صبره ومثابرته وقيادته في الجهود الجماعية التي بذلت لصياغة المقترحات الرامية إلى زيادة تنفيذ برنامج عمل القاهرة. إنه لم يحقق الفخر لبلده فحسب وإنما حقق الشرف أيضا لمنظمة المؤتمر الإسلامي، باعتبار بنغلاديش دولة عضوا متميزا في منظمتنا. ومنظمة المؤتمر الإسلامي تود أيضا أن تثني على الأمين العام للأمم المتحدة، فخامة السيد كوفي عنان، والعاملين معه، والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، السيدة نفيس صادق، والعاملين معها، للمجموعة الكاملة من الوثائق ولجميع الجهود الشاقة التي بذلت في تنظيم اللجنة التحضيرية ومحفل لاهاي وجميع الترتيبات الأخرى المؤدية إلى عقد الدورة الاستثنائية الحالية.

ومن دواعي الامتنان أن نرى أن عناصر عديدة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الإسلام، الذي اعتمده في المؤتمر الإسلامي التاسع عشر لوزراء الخارجية، المعقود في القاهرة في آب/أغسطس ١٩٩٠- حقوق الإنسان بالنسبة للمرأة. وطهارة وحرمة الزواج ودعم هيكل الأسرة القوية المتكافلة - تتردد وتنعكس، في الواقع، في برنامج عمل القاهرة. إن إعلان حقوق الإنسان في الإسلام وبرنامج عمل القاهرة، والمقترحات من أجل المزيد من تنفيذ برنامج القاهرة المعروضة على الجمعية، تؤكد جميعها دور الحكومات في وضع سياسات إنمائية سليمة بنّاءة توفر خدمات ذات صلة بالسكان. وتلك الخدمات تتضمن جملة أمور منها دعم القدرات الوطنية لتقوية أنظمة الإعلام الوطنية، واستراتيجيات وطنية وآليات لجمع البيانات ومؤشرات مشتركة بشأن برامج الصحة الإنجابية؛ واستحداث برامج لدعم كبار السن من السكان؛ وتكثيف الجهود لحماية حقوق ومصالح اللاجئين والمهاجرين وسد احتياجاتهم الأساسية؛ وتوفير التعليم والتدريب لتبني معرفة وإدراك أكبر لدى الناس بالمسائل السكانية؛ وضمان احترام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة، بما في ذلك الحقوق السياسية، والمدنية، والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، والإنجابية، ومشاركة المرأة، بالمقابل في الوفاء بهذه الحقوق.

إن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لا تزال عاقدة عزمها على مواصلة أفضل جهودها وتعبئة مواردها الداخلية وغيرها، إلى أقصى حد ممكن، لتحقيق أهداف برنامج عمل القاهرة على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي. وهذا يتطلب دعم وشراكة البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية بشكل مستمر معزز. وينبغي لنا جميعا أن نواصل التحرك قُدما نحو القرن المقبل ساعين إلى تحقيق كل الأهداف الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها أن تحقق التقدم والرفاه للجميع في قرية المستقبل، التي يمكن رؤية ومضات منها على الأفق ونحن نقترب من مشارف الألفية المقبلة. وستواصل منظمة المؤتمر الإسلامي مستقبلا العمل على تحقيق هذه الأهداف مع المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان والصناديق والبرامج والوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في تنفيذ المهام المحددة في مؤتمر القاهرة، التي تجري زيادة تطويرها في هذه الدورة الاستثنائية في ضوء الخبرة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لمدير برنامج الإحصاء في أمانة الاتحاد الكاريبي، السيد أوزموند غوردون.

السيد غوردون (الاتحاد الكاريبي) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف وامتياز لي أن أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الكاريبي.

عقب مؤتمر القاهرة قام الاتحاد الكاريبي على أساس العمل الاستشاري التحضيري المضطلع به قبل مؤتمر القاهرة، بتحديد ستة مجالات ذات أولوية في برنامج العمل الكاريبي. وهذه المجالات هي: الهجرة، والعلاقات المتشابكة بين السكان والتنمية المستدامة، والسياسة السكانية العامة، وخصوبة البالغين سن الرشد، والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، وبرامج الدعوة. وتم اتباع نهج متعدد القطاعات لدى التصدي لهذه المجالات ذات الأولوية. ولم يشتمل هذا النهج على البرامج السكانية فقط على المستويين الوطني والإقليمي بل اشتمل أيضا على الصحة والتعليم وتكافؤ الجنسين والتنمية، وبرامج تنمية الشباب. وفي هذا المنعطف من استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإنجازات التي تتحقق والقيود التي لا تزال قائمة منذ مؤتمر القاهرة، ما زالت مجالات الأولوية التي حددت في خطة العمل الكاريبية محتفظة بأهميتها الحاسمة بالنسبة للاتحاد الكاريبي.

ونحن في إطار تناول مسيرة الاتحاد الكاريبي إلى الأمام نسترشد بتوجيهات السياسة العامة التي تلقيناها من مؤتمر رؤساء الحكومات، وهو أعلى سلطة في الاتحاد الكاريبي. واستفادت مسيرة الاتحاد الكاريبي إلى الأمام من المعلومات التي وفرتها الأبحاث المضطلع بها في الاتحاد وكذلك استعراضات التقدم المحرز منذ مؤتمر القاهرة والقيود الرئيسية التي تعيق التنفيذ الذي حدده الاستعراض الكاريبي دون الإقليمي.

وبالنسبة للصحة الإنجابية والجنسية للبالغين، دللت الدراسات المضطلع بها في المدارس بشأن صحة البالغين على وجود نسبة عالية من الشباب الناشطين جنسيا في المدارس، إذ يمارسون الجنس مع شركاء متعددين في عمر مبكر، ولا يستخدمون وسائل منع الحمل ولا يأبهون بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (مرض الإيدز).

ومما يثير القلق في المنطقة الزيادة السريعة في حوادث انتقال مرض الإيدز. والمشاكل التي حددت في هذا القطاع تتمثل في ارتفاع عدد الإصابات في صفوف الشباب بمرض الإيدز؛ ومعدلات الوفيات المرتفعة بسبب الإيدز في أوساط الفئة العمرية ١٥-٢٥ سنة؛ وعدم وجود برامج تتصدي تحديدا لمعالجة الأشخاص الذين ثبت إصابتهم بفيروس نقص المناعة؛ والتكلفة المرتفعة للعقاقير المضادة للفيروس. ويتوقع أن ترتفع التكلفة المباشرة المترتبة على الوباء بالإضافة إلى التكلفة غير المباشرة بخسارة الدخل ارتفاعا حادا في المنطقة وقد تصل إلى ٥٠٠ مليون دولار أو أكثر بحلول العام ٢٠٠٦.

وإنه لفي هذا الإطار قام الوزراء المسؤولون عن الصحة في إطار برنامج المرحلة الصحية الثانية للتعاون الكاريبي بتحديد هدف كفالة إجراء تحسينات في نوعية خدمات الصحة الإنجابية وتوفيرها واستخدامها على النحو المناسب من خلال استراتيجيات تتضمن إعادة توجيه الخدمات الصحية وتعزيز سياسات التثقيف في مجال الصحة الإنجابية لتلاميذ المدارس والعمل مع المنظمات غير الحكومية على زيادة الوعي بحقوق الصحة الإنجابية ومسائل الجنسين. ووافق الوزراء المسؤولون عن الصحة على متابعة هدف تحسين الصحة ونوعية حياة الشباب، وهم يتوقعون بحلول عام ٢٠٠٩ رؤية زيادة في نسبة البالغين الذين يعيشون نمطا حياتيا صحيا.

وكذلك أولى مؤتمر رؤساء الحكومات أولوية قصوى لتنمية الشباب. وفي آذار/ مارس ١٩٩٩، تلقى المؤتمر وجهات نظر الشباب التي تم تطويرها أثناء مؤتمر قمة الشباب المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ في بربادوس. وفي مؤتمر قمة الشباب هذا - الذي دعمته بصورة مشتركة أمانة الاتحاد الكاريبي وبرنامج شباب الكمنولث وصندوق الأمم المتحدة للسكان - تم إعداد إعلان إقليمي كاريبي بشأن صحة البالغين وحقوقهم وخطة عمل إقليمية.

وبالإضافة إلى ذلك دللت بلدان منطقة الكاريبي على تمتعها بإرادة سياسية واجتماعية لتحقيق الانصاف بين الجنسين. وتم التدليل على ذلك بإنشاء مكاتب المرأة، والتوقيع على الاتفاقية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتعزيز واتخاذ تدابير ترمي إلى تشجيع الذكور على الاضطلاع بالمسؤولية والمشاركة. مع ذلك لا تزال توجد مشاكل رئيسية يتعين التصدي لها. ومن

بينها ارتفاع مستويات البطالة بين النساء وعدم كفاية الحماية لبعض فئات العاملات من الإناث، لا سيما اللواتي يعملن في المنازل وموظفات المنطقة الحرة. ولا يزال ارتفاع حوادث أعمال العنف على أساس الجنس ضد النساء داخل وخارج المنازل يمثل قلقا كبيرا للاتحاد الكاريبي.

وحاولت بلدان منطقة الكاريبي التصدي لهذه المشاكل الاجتماعية في إطار الظروف الشافعة. وأول هذه الظروف الشافعة ما يتصل بالأثر السلبي المترتب على الهجرة. فهجرة الأدمغة من ذوي المهارات ذات الأهمية الحاسمة وتآكل المكاسب التي تحققت في القضاء على الحصبة وشلل الأطفال في بلدان منطقة الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي وإعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم من المجالات التي تثير القلق.

وثاني هذه الظروف الشافعة ما يتصل بالعوامل البيئية. فمنطقة الكاريبي تعاني موسميا من الكوارث الطبيعية، التي تترتب عليها آثار مدمرة على الموارد الوطنية للجزر، التي تعتمد أنشطتها الاقتصادية على السياحة والتجارة والزراعة. وعادة ما تمثل مهمة إعادة بناء الاقتصاديات وتثبيت استقرار الحياة الاجتماعية والعاطفية لسكان المنطقة الإقليمية عبئا هائلا على الاقتصادات الهشة فعلا.

وثالث الظروف الشافعة ما يتصل بعبء الدين الثقيل. فالالتزامات التي تطالب بخدمة الدين قد حدت من قدرة الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي على تخصيص المزيد من الدعم المالي للخدمات الاجتماعية.

وبالرغم من هذه القيود تسلم بلدان منطقة الكاريبي بترابط العلاقة بين السكان والنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة واستجابة لذلك قامت بلدان منطقة الكاريبي بوضع مبادئ توجيهية واضحة للسياسة العامة، وأضفت الطابع المؤسسي على آليات إدماج المتغيرات السكانية في البرامج والمشروعات، وأنشأت هياكل لمراقبة الآثار المترتبة على الاتجاهات الاجتماعية والديموغرافية والاستراتيجيات الإنمائية. إلا أن الموارد المالية والبشرية المحدودة عملت على تقييد القدرة على تطوير وتعزيز وصون قواعد البيانات الإحصائية - الاجتماعية ونُظم المعلومات ذات الأهمية الحاسمة للتخطيط الاجتماعي والاقتصادي وتطوير السياسة العامة، وتنفيذ البرامج والرصد.

وتبعا لذلك تحتاج بلدان منطقة الكاريبي إلى استمرار تفهم مجتمع المانحين الدولي ودعمه لإنجاز التنفيذ الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في المجالات التالية ذات الأولوية: تعزيز نُظم المعلومات بالتحليلات والمؤشرات والبحوث ذات الصلة لكي ترفد بالمعلومات التخطيط الإنمائي الاجتماعي والاقتصادي ورصد البرامج وتقييمها؛ وتطوير برامج تستهدف الشباب للتأثير في تغيير سلوكهم وتقديم الخدمات للشباب؛ وتوفير استجابة موسعة لمكافحة مرض الإيدز مع التركيز على الشباب في المدارس وخارجها؛ والقضاء على تآكل التقدم الذي تحقق في مجال الانصاف بين الجنسين والعدالة الاجتماعية بسبب الأثر المترتب على الفقر والعولمة وتسديد الديون؛ وتعزيز التعاون التقني بين البلدان المرسلة للمهاجرين والبلدان المستقبلة، مع إيلاء الاهتمام بصورة خاصة للمشاركة في أنشطة التدريب وتشاطر تكاليف التدريب؛ وتشاطر المعلومات بغية إبلاغها لبرامج مراقبة الأمراض؛ وتشاطر المعلومات المتعلقة بإعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم؛ والتعاون الأوثق بين الحكومات والمجتمع المدني في مجال تخطيط البرامج وتنفيذها.

ويود الاتحاد الكاريبي أن يؤكد مجددا دعمه لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عبر السنوات الخمس المقبلة والتزامه بمواصلة تنفيذه.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ضو سويدان، الأمين العام المساعد للشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية.

السيد سويدان (جامعة الدول العربية) (تكلم بالعربية): يسعدني كممثل لجامعة الدول العربية أن أشارك في أعمال هذا الملتقى الذي يجمع نخبة واسعة من قادة العمل السكاني في العالم من مقرري السياسات والخطط ومن الفنيين والمتخصصين في مجالات السكان والتنمية.

ينعقد هذا المؤتمر الهام لكي يتوج نصف عقد من إعداد الخطط والبرامج والمشروعات وتوفير الإمكانيات والأدوات اللازمة للتنفيذ، وإنجاز المشروعات وذلك في ضوء مقررات وتوصيات مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية وبرنامج العمل الصادر عنه والذي أقرته المنظومة الدولية.

إن مشاركة الجامعة العربية في المؤتمرات الدولية والإقليمية التي عقدت للتحضير لهذا المؤتمر تؤكد مدى

الاهتمام البالغ لجامعة الدول العربية ودولها الأعضاء بالمسائل السكانية، وتؤكد قناعتها التامة بأهمية إعداد العنصر الإنساني ودوره في التنمية الاجتماعية بدرجة لا تقل أهمية عن اهتمام الجامعة بالدور السياسي ومسائل الأمن القومي، سواء في منطقتها أو في العالم. ولهذا الغرض أنشأت الجامعة عدة آليات لتفعيل العمل العربي المشترك في المجالات الاجتماعية والصحية والثقافية التي تتصل بتنمية الإنسان ورفاهيته. كما أنشأت الجامعة المجالس الوزارية المتخصصة في الصحة والشؤون الاجتماعية والشباب والإعلام، علاوة على اللجان العليا للسكان والمرأة والطفولة.

وفي هذا الإطار نفذت جامعة الدول العربية المشروع العربي للنهوض بصحة الأم والطفل في عشر دول عربية، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الخليج العربي لمنظمات الأمم المتحدة الإنمائية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وقد وفرت هذه الدراسة للدول العربية قاعدة معلومات هامة وأساسية استخدمت في تطوير وتقويم برامج الأمومة والطفولة في هذه الدول. كما أن المشروع ركز على تدعيم ورفع الكفاءات الوطنية العاملة في هذا المجال. وحرصت إدارة المشروع على تعزيز التفاعل والتعاون والتنسيق بين جامعي المعلومات وبين مستخدميها، بما يعظم الاستفادة منها في رسم الخطط والبرامج والسياسات الوطنية في الصحة والتنمية.

وتمشيا مع التوجهات الدولية المتبلورة في مقررات وتوصيات المؤتمرات الدولية للسكان والتنمية، وما ترتب عليها من برامج عمل وخطط متابعة، وبناء على ما حققته تجربة المشروع العربي للنهوض بالطفولة من نجاح وتميز في تحقيق استثمار الشراكة المتعددة الأطراف سواء في التمويل أو التنفيذ، بدأنا في مرحلة جديدة موسعة للمشروع ستسمح بتوفير المزيد من المعلومات الصحية عن جميع أفراد الأسرة، مع التركيز على جوانب الصحة الإنجابية، وذلك في إطار ما نسميه "المشروع العربي لصحة الأسرة" الذي سينفذ في ست عشرة دولة عربية.

إن المشكلة الرئيسية أمام الدول النامية، بما في ذلك الدول العربية، تكمن في النقص الشديد في الأموال والخبرة اللازمة لتنفيذ البرامج السكانية التي نطمح إليها جميعا، خاصة وأن أغلبية سكان العالم يعيشون في الدول النامية.

ختاما، أتمنى أن ترقى قراراتنا إلى مستوى التحديات التي تواجه تقدم الإنسانية، لندخل الألفية الثالثة ونحن عازمون على إزالة الفوارق التنموية التي تفصل بين الشمال والجنوب، وأن نتمكن من وضع خطة عمل تؤدي إلى تحسين الحياة البشرية وتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة للأجيال القادمة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): وفقا للمقرر المعتمد في وقت سابق، أدعو الآن ممثلي ثلاث منظمات غير حكومية للإدلاء ببياناتهم. وكما قررت الجمعية العامة بناء على توصية اللجنة التحضيرية، ستقتصر بيانات أولئك الممثلين على خمس دقائق.

أعطي الكلمة أولا للسيدة إنغار برويغمان، المديرة العامة للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة.

السيدة برويغمان (الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة) (تكلمت بالانكليزية): أتكلم باسم الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، الذي أنشئ في عام ١٩٥٢ في الهند، والذي يعمل الآن مع ١٤٠ جمعية وطنية لتنظيم الأسرة عضوا في الاتحاد فيما يربو على ١٧٠ بلدا. إننا نعمل على النهوض بالصحة والحقوق في مجالي الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة. ويشارك الاتحاد الجمعيات المنضوية تحت لوائه مشاركة كاملة في عملية استعراض الخمس سنوات من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وإنني أؤمن بأن معالم المجتمع المدني آخذة في التبلور. وكما حدث في القاهرة، فإن أكثر من ٤٠ ممثلا لجمعيات تنظيم الأسرة يشاركون بنشاط ضمن وفود حكوماتهم هنا في نيويورك، مثلما شاركوا في محفل الاستعراض والتقييم العمليين لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي عقد في لاهاي.

وعلى امتداد عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، دعا الاتحاد إلى تلبية الحاجات التالية بوصفها أولويات: مواصلة توفير خدمات صحية جنسية وإنجابية ميسرة وقليلة التكلفة وملائمة، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة والمعلومات عنها والتعليم المرتبط بها، مع اهتمام خاص بالفقراء والذين يفتقرون إلى الخدمات الكافية؛ وتعزيز الأمومة الآمنة بغية وضع حد لمأساة موت النساء غير المبرر خلال الحمل والولادة؛ والوفاء بحاجات وحقوق الشباب المحددة في مجالي الصحة الجنسية والإنجابية؛ وجعل الحقوق الجنسية والإنجابية حقيقة واقعة لجميع النساء والرجال والشباب.

أما فيما يتعلق بالشباب، فنحن نفترض أن غالبية المراهقين سينمون ليصبحوا أشخاصا راشدين منتجين ويتمتعون بالصحة، ولكن للأسف، فإن ملايين عديدة منهم لن تنعم بذلك. فأكثر من نصف الإصابات الجديدة بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية تقع وسط الشباب. واليوم هناك واحد من كل ٢٠ مراهقا على نطاق العالم يصاب بعدوى مرض من الأمراض التي تنتقل جنسيا. وعُشر جميع حالات الولادة تحدث لفتيات مراهقات، مما يسبب أخطارا متزايدة على الأمهات الصغيرات السن للغاية وعلى الأطفال.

إن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة يناشد الوكالات الحكومية وغير الحكومية أن تدعمنا باعتماد سياسات وتشريعات تكفل تلبية الحاجات المحددة للشباب في مجال الصحة الجنسية والإنجابية عن طريق خدمات ملائمة ومتيسرة وقليلة التكلفة، وكفالة احترام تلك الخدمات لحقوق الشباب، فضلا عن إنصاف الجنسين والخصوصية والسرية.

ونود منكم أن تقدموا لنا المساعدة على توفير تثقيف فعال وموثوق بشأن جميع المسائل الجنسية في المناهج المدرسية، وخارج المدارس أيضا وتمكين الآباء من معالجة هذا الموضوع المحرم والصعب غالبا بطريقة أفضل.

ونود منكم أن تقدموا لنا المساعدة من أجل تنفيذ الالتزام الذي أبرم في مؤتمر القاهرة القاضي بزيادة تمويل الرعاية الصحية الجنسية بصورة كبيرة، مع تحديد تخصيصات كافية للاحتياجات الخاصة للشباب. وربما ما زلنا نحلم بأن يجري في نهاية المطاف استثمار ٢٠ في المائة تنفق على الشباب.

واسمحوا لي أن أعرج بإيجاز على المأساة الصامتة للنساء اللواتي يمتن أثناء الولادة، والتي كانت في الواقع، قبل ٤٧ سنة، السبب الذي حدا بنساء الهند الشجاعات والغاضبات إلى إنشاء الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة. ولما كان الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة يدرك أن التكنولوجيا متوفرة لمنع أسباب وفيات الأمهات والتحكم بها، فإن هذا كان وسيظل سببا - يجبر الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة على التصدي لهذا الواقع غير المقبول. وتستند جهودنا بالتعاون مع العديد من الشركاء الآخرين، إلى مبدأ أن الفعل الطبيعي المتمثل في الإنجاب ينبغي ألا يحرم المرأة من الحق في الحياة.

وفي هذا السياق، تضطلع خدمات تنظيم الأسرة المحسنة، مع مجموعة كاملة من وسائل منع الحمل، بدور هام في خفض حوادث وفيات الأمهات التي يسببها الإجهاض غير المأمون، فضلا عن تجنب حالات الحمل غير المرغوب فيه لا سيما بين الشابات.

ويدرك الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة أن العديد من النساء محرومات من حقوق هامة وأساسية ويتعرضن للتمييز في مجالات هامة. والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة والجمعية التابعة له في طليعة الجهود الرامية إلى ضمان توضيح الحقوق المتأصلة المنصوص عليها بوضوح في برنامج عمل القاهرة لجعلها واقعا ملموسا.

والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة ملتزم بمواصلة وتسريع تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ويسعى إلى تحقيق الشراكة، ويسعى إلى بناء شراكات مع الحكومات، والهيئات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والشباب، وجميعها ذات أهمية حيوية في هذه المعادلة. ولقد وجدنا أن الشباب لديهم حس بالمسؤولية وصوت قوي وبحاجة إلى نصيحة جيدة. وينبغي لنا أن نعترف بأنهم يشكلون قوة رئيسية من أجل الخير.

أعرف حق المعرفة أنه لشرف عظيم جدا لي أن أخاطب الجمعية العامة باسم الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، وباسم العديد من زملائي وشركائي في أنحاء العالم، بما في ذلك ائتلاف الشباب. وأريد أن أعرب للأعضاء، بوصفهم ممثلين لحكوماتهم، عن امتناننا لما نتلقاه من دعم مالي ومؤسسي من العديد من البلدان المانحة والشركاء المتعددي الأطراف ومن خلال الاستثمار الهائل في البلدان مباشرة عن طريق جمعيات تنظيم الأسرة.

وأود أن أتشاطر الاعتقاد القوي لدى الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة بأن تخفيف حدة الفقر والنمو السكاني بما يتوازن والموارد المتاحة، والتنمية المستدامة، ومسائل حقوق الإنسان والمساواة العالمية جميعها ذات أهمية حاسمة بالنسبة لعملية التنمية الشاملة. وإننا ننظر إلى أنفسنا بوصفنا شريكا قويا مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وجميع منظمات المجتمع المدني والحكومات

الأخرى في عملية التنفيذ هذه المتواصلة والمتسارعة وذات الموارد الكافية للتدابير الأساسية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي يعد أحد الإسهامات الرئيسية في التفكير العالمي في القرن العشرين بشأن الدور الأساسي للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لتعزيز الإنصاف والتنمية.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة للسيدة جين هد، ممثلة الاتحاد الدولي للحق في الحياة.

السيدة هد (الاتحاد الدولي للحق في الحياة) (تكلمت بالانكليزية): اسمي جين هد، وأنا ممثلة الاتحاد الدولي للحق في الحياة لدى الأمم المتحدة في نيويورك. وقد حضرت هنا لأتكلم باسم الاتحاد الدولي للحق في الحياة وائتلاف النساء والأطفال والأسرة، وهو ائتلاف يمثل أكثر من ١٠٠ منظمة غير حكومية من جميع أنحاء المعمورة.

ونحن أشخاص كرسوا أنفسهم لحماية الأسرة ودعمها بوصفها الوحدة الأساسية للمجتمع ولحماية جميع أشكال الحياة البشرية البريئة من الحمل وحتى الموت الطبيعي. وأننا ننظر إلى حياة المرأة على أنها سلسلة مستمرة تستحق حماية ودعما يتسمان بالرحمة منذ الحبل بها وعبر دورة حياتها بكاملها. وإننا ملتزمون بضمان احترام وحماية النساء أثناء السنوات الأخيرة من حياتهن عندما يصبحن في أشد حالات الضعف إزاء تخلي أسرهن أو المجتمع عنهن؛ وضمان حماية الشابات وأطفالهن اللواتي يتعرضن للإهمال الاجتماعي وتقديم المساعدة لهن؛ وضمان الحماية الكاملة للطفل منذ بداية حياة الطفل عند الحمل. ونحن ملتزمون بحماية حقوق الوالدين فيما يتعلق بالتعليم الديني والأخلاقي لأطفالهم وفي مجالات الإنجاب التي تتسم بالحساسية.

لقد كان برنامج عمل القاهرة أمينا لهذه المبادئ، حيث اعترف بحقوق الوالدين وبدورهم الأساسي في هذه المجالات الحساسة. كذلك من الأهمية بمكان أن نتذكر أن برنامج عمل القاهرة ينص تحديدا على أن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لم يأت بحقوق دولية جديدة للإنسان، ويؤكد على انطباق معايير حقوق الإنسان العالمية على جميع جوانب البرامج السكانية. ومع أن بعض حقوق الإنسان المعترف بها عالميا تتصل بالإنجاب، ليس كل ما يسمى بحقوق الإنجاب حقا من حقوق الإنسان. وإننا نحث الجمعية على أن تواصل رفض أي محاولة ترمي إلى تصنيف ما يسمى بالحقوق الإنجابية على أنها من حقوق الإنسان. وتعترف مقدمة برنامج عمل القاهرة بصورة محددة بالسيادة الوطنية في هذا الصدد. إلا أن السيادة سيجري تجاوزها لو اعترف بأن أي حق من هذه الحقوق التي يطلق عليها الحقوق الإنجابية هي من حقوق الإنسان.

كان يفترض ببرنامج عمل القاهرة أن يؤذن ببداية حقبة جديدة من الربط بين التنمية وبرامج تحديد السكان. وفي السنوات الخمس التي مرت على اعتماده، كان التنفيذ قويا فيما يتعلق بتحديد السكان وضئيلا فيما يتعلق بالتنمية.

فعلى سبيل المثال، وبالرغم من أن مؤتمر القاهرة حدد خفض وفيات الأمهات في العالم النامي على أنه يأتي في رأس قائمة أولوياته، يقال لنا الآن إنه لم يحدث تغير ملموس منذ مؤتمر القاهرة. فما هو السبب؟ السبب هو أن موارد التنمية الرئيسية انفقت على وسائل تحديد السكان - بما في ذلك تشجيع عمليات الإجهاض - بدلا من تحسين الرعاية الصحية عموما والرعاية الصحية للأمهات، التي من المعروف أنها تمثل عاملا أساسيا في انقاذ حياة النساء. ولقد عرفت البلدان المتقدمة النمو كيف تنقذ حياة النساء لأكثر من أربعين سنة. وتؤكد منظمة الصحة العالمية على هذه الحقيقة. وتورد منظمة الصحة العالمية في كتاب أصدرته سنة ١٩٩١ بعنوان "وفيات الأمهات، كتاب الوقائع العالمي" بأن الانخفاض الكبير في وفيات الأمهات في العالم المتقدم النمو والذي طرأ في السنوات ما بين ١٩٤١ إلى ١٩٥١ قد توافق

> "مع تطوير التقنيات الولادية وإجراء تحسينات في الوضع الصحي العام للمرأة".

وبوصفي ممرضة ولادة قضيت حياتي في العناية بالنساء الحوامل، أعرف أن ذلك صحيح. وأود أن أتوجه بنداء بأن تقوم الهيئات الوطنية والدولية، لدى تنفيذ هذه الوثيقة، بإيلاء اهتمام أكبر للموارد ولتحسين الرعاية الصحية في العالم النامي، وبخاصة الرعاية الصحية للأمهات. إن النساء في العديد من أرجاء العالم يحتجن إلى مياه نظيفة وتغذية ورعاية صحية أساسية لأنفسهن ولأسرهن - لا إلى الحق في تدمير أطفالهن بعنف قبل أن يولدوا.

ويساورني قلق جسيم بشأن المزاعم الخاطئة والخطيرة التي ترى أن السبيل إلى خفض وفيات الأمهات في العالمي النامي إنما تتمثل في إضفاء الطابع القانوني

على الإجهاض. إن النساء يعانين من أضرار جسدية وعاطفية ونفسية بل يتعرضن للموت جراء ما يسمى بالإجهاض "المأمون والمشروع". وينبغي أن يشار إلى أنه لا وجود لما يسمى بالإجهاض المأمون.

الدكتورة دونا هاريسون وهي طبيبة نسائية واختصاصية في التوليد لديها خبرة كمتطوعة في جمعية تعاونية للتنمية في هايتي، تقول إن إضفاء الطابع الشرعي على الإجهاض في البلدان النامية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة وفيات الأمهات وزيادة الإصابات.

وفي الولايات المتحدة، حيث أصبح الإجهاض شرعيا منذ أكثر من ٢٦ سنة وحيث توجد معايير صحية رفيعة المستوى، ما زالت النساء يتعرضن للموت جراء عمليات الإجهاض غير المتقنة. ومعدل وفيات الأمهات فيها يصل إلى ثلاثة أمثاله في أيرلندا، حيث الإجهاض غير شرعي ومعدل وفيات الأمهات فيها هو الأدنى في العالم.

والإجهاض بطبيعة الحال، ليس آمنا على الإطلاق بالنسبة لعضو الأسرة البشرية الأصغر سنا - الطفل الذي لم يولد بعد - الذي يكون عند إجراء اجهاض مبكر عند سن ثمانية أو عشرة أسابيع، ويكون له حقا قلب ينبض، وموجات مخية، وأعين، وآذان، وأصابع في يديه ورجليه.

من المهم أن نقدم رعاية تتسم بالشفقة والفعالية لضحية الإجهاض الأخرى: المرأة التي قد تعاني من ضرر جسدي وعاطفي ونفسي خطير مما يزعم بأنه إجهاض قانوني آمن. وبالإضافة إلى توفيرنا شبكة واسعة النطاق من مراكز طوارئ الحمل المؤيدة للحياة نقوم في جميع أنحاء العالم بتقديم المشورة والرعاية المتسمة بالشفقة إلى النساء اللواتي ألحق الإجهاض بهن الضرر.

ومن المهم أن تحمي عملية التنفيذ حقوق ومسؤوليات الوالدين فيما يتعلق بالتعليم والصحة الإنجابية والتربية المدرسية الجنسية في امتثال لبرنامج عمل القاهرة ولوثائق الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان. إن هذه الهيئة لا يمكنها أبدا أن تنسى واحدة من وثائقها التأسيسية، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي ينص في الفقرة ٣ من المادة ٢٦، على ما يلي:

"للآباء الحق الأول في اختيار نوع تربية أولادهم".

كما لا يمكنها أن تنسى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يذكر في الفقرة ٤ من المادة ١٨ ما يلي:

"تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام حرية الآباء ... في تأمين تربية أولادهم دينيا وخلقيا وفقا لقناعاتهم الخاصة".

ومما يعد بالغ الوضوح ومخيبا للآمال إلى حد كبير أن هذه الهيئة لم تتناول بقدر كاف في هذه الوثيقة الجديدة المشاكل الحقيقية التي تواجهها المرأة وأطفالها في العالم النامي: المرض والجوع. فعندما تكون امرأة مريضة أو جائعة فإنها لا تطالب بحقوقها الإنجابية وإنما بالغذاء والدواء. وإنني آمل أن تتيقظ هذه الهيئة ذات يوم، أرجو أن يكون قريبا، إلى هذه الاحتياجات الحقيقية. وفي ذلك اليوم، سيبدأ إنقاذ حياة النساء. وفي ذلك اليوم، ستخطو هذه الهيئة خطوة كبيرة نحو الآمال التي علقت عليها عند إنشائها.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أود أن أذكر أن القيود الزمنية لا يلتزم بها. يجب الالتزام بها، وما لم يلتزم المتكلمون بها، فستطبق الرئاسة اللوائح وتقاطع المتكلم.

أعطي الكلمة الآن للسيدة غيتا سين، ممثلة "البدائل الإنمائية مع المرأة من أجل عصر جديد".

السيدة سين (البدائل الإنمائية مع المرأة من أجل عصر جديد) (تكلمت بالانكليزية): أتكلم اليوم بالنيابة عن البدائل الإنمائية مع المرأة من أجل عصر جديد، وهي شبكة من الحركات النسائية الجنوبية الملتزمة بالتنمية مع تحقيق العدالة الاقتصادية والعدالة بين الجنسين على حد سواء. إن حركتنا عضو في الائتلاف النسائي من أجل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي يجمع أكثر من ١١٠ منظمات غير حكومية من كل أنحاء العالم تعمل معا لدعم تنفيذ برنامج عمل القاهرة، وتعمل أيضا، بقيامها بذلك، على تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالحقوق الجنسية والصحية الإنجابية.

ما فتئنا نجتمع في البلد تلو الآخر في السنوات التي مرت منذ مؤتمر القاهرة، لنحول السياسات المتعلقة

بالسكان حتى تصبح أكثر ارتكازا على حقوق الإنسان للمرأة والبنت. والليلة يحتفل الائتلاف النسائي بالتأييد الساحق من الحكومات لأوجه التقدم الهامة التي أحرزناها معا في الأيام القليلة الماضية: تعزيز وحماية الصحة الجنسية والصحة الإنجابية وحقوق الشباب، فيما يخص احتياجاتهم من أجل الخصوصية والسرية وقدرتهم على اختيار القرارات التي تتسم بالمسؤولية عن حياتهم؛ واتخاذ خطوة كبيرة لخفض مأساة وفيات الأمهات بتعزيز وصول المرأة إلى الرعاية الصحية التوليدية الأساسية، وبكفالة، وهذا مهم أيضا، أن يكون مقدمو الرعاية الصحية أكثر تدريبا وتجهيزا لتوفير الخدمات الآمنة للإجهاض؛ وتحديد الطرق لمنع انتشار مرض الإيدز وعلاجه وتيسير الحصول على الخدمات دون عناء أو تمييز أو عنف؛ وتبني شراكات بين الحكومات والمجتمع المدني مع الاحترام الكامل لاستقلالية المنظمات غير الحكومية؛ والاعتراف بالحاجة الماسة إلى بيئة أكثر مواتاة للاقتصادات الكبيرة والخدمات الصحية الميسرة، والمزيد من العدالة الاقتصادية. وإن أكثر ما يبعث على السرور هذه الأيام، وخلال العملية كلها الخاصة باستعراض (القاهرة + ٥)، هو حماس وجدية الأصوات الشابة المطالبة بحقوقها والتي تتحداننا أن نستجيب بحرص وحماس مماثل.

وبينما نحتفل بما حققناه معا هنا، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به في العالم الحقيقي خارج هذه الجدران. علينا ألا ننسى أن في كل دقيقة من كل يوم تموت امرأة لأسباب تتعلق بالحمل والولادة كثيرا ما يمكن منعها؛ وأن الشباب، وبخاصة البنات، لا يزالون ضعافا أمام العنف والاستغلال الجنسي؛ وأن خدمات الرعاية الصحية لاتزال بعيدة عن أن تكون كافية من حيث توفر الموارد، ومن حيث الاستفادة منها ومن حيث مداها ونوعيتها. ولكننا في الائتلاف النسائي نعتقد أننا بالعمل معا يمكننا أن نحرز التقدم وأن نحرزه عاجلا لا آجلا.

إننا نعرف الأهمية الساحقة للدعم الذي نحصل عليه من الحكومات والوكالات. ومن المحزن أن أقلية صغيرة كانت قد عارضت قرارات مؤتمر القاهرة في أول الأمر لا تزال تفعل ذلك الآن. غير أن أكبر نجاحات تنفيذ قرارات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الخلابة كان أن الأطراف التي كانت متحفظة في البداية على نهج القاهرة ما فتئت تقتبس منه الآن حرفيا ولا يسعها أن تبتعد عنه. والائتلاف النسائي يتطلع إلى البناء على أسس النجاحات التي تحققت في القاهرة وفي القاهرة + ٥ للتقدم بحقوق الإنسان للمرأة، بما في ذلك حقوقنا الجنسية والإنجابية، في السنوات المقبلة.

الليلة، في نهاية هذه المفاوضات، نود أن نقول مرة أخرى للحكومات والوكالات أن نساء العالم حريصات - حريصات بشكل عميق - لأن أجسادنا وأرواحنا هي التي تتعرض للخطر. والألفية الجديدة ستكون ألفية حقوق المرأة، والمساواة بين الجنسين والعدالة بين الجنسين. إن نساء العالم موجودات هنا - في جموع الحاضرين، وأيضا في الوفود الرسمية. إننا نصف سكان العالم. ونحن معكم؛ ولا نزال نراقبكم، ولن نغادر إلى غير رجعة أبدا.

تقرير اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية الحادية والعشرين (A/S-21/5 و Add.1)

البند ٩ من جدول الأعمال.

اعتماد الوثيقة الختامية

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أنوار الكريم شودري ممثل بنغلاديش، رئيس اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية الحادية والعشرين.

السيد شودري (بنغلاديش) (رئيس اللجنة الجامعة المخصصة) (تكلم بالانكليزية): في ٣٠ حزيران/يونيه، وفي بداية الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين لاستعراض وتقييم برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وبصفتي رئيسا للجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية، تشرفت برفع تقرير إلى الجمعية العامة عن نتائج دورتي اللجنة التحضيرية في آذار/ مارس وحزيران/يونيه والمشاورات غير الرسمية التي عقدت في الفترة ما بين الدورتين. ويسرني الآن أن أرفع تقريرا إليكم، بصفتي رئيسا للجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية.

وقبل أن أبدأ، اسمحوا لي بأن أشكر جميع الوفود وموظفي الأمانة العامة من أعماق قلبي على تعاونهم وعلى ما قدموه لي من دعم في عملي. ويجب علي أن أتوجه بكلمة شكر خاصة إلى السيدة نفيس صادق، التي تقود صندوق الأمم المتحدة للسكان بدينامية متواصلة دوما. لقد أسهمت هي وفريقها إسهاما رائعا في الأعمال التحضيرية للاستعراض وفي الاستعراض نفسه في الدورة الاستثنائية.

لقد واصلت اللجنة الجامعة المخصصة العملية من حيث انتهت اللجنة التحضيرية. ومع انتهاء أعمال اللجنة التحضيرية في ٢٩ حزيران/يونيه، وجدنا أنفسنا في وضع كانت لا تزال فيه أكثر الفقرات صعوبة معلقة وتتحدى جهودنا المتكررة للتوصل إلى اتفاق في اللجنة التحضيرية. ويسرني أن أبلغ الجمعية بأن النتائج النهائية التي أسفرت عنها جهودنا تكللت بالنجاح، وكان نجاحا كبيرا.

وكانت مشاركة الوفود واسعة جدا بشأن المسائل المعلقة؛ فغرفة الاجتماعات كانت تطفح بالوفود التي بذلت جهودا لا تكل لكسب شيء ملموس. وكانت مشاركتها كثيفة. وسادت روح لا تقهر. فالحافز المستمر للتطلع إلى الأمام وتحقيق شيء أكبر آتى أُكله. وكانت عملية التوصل إلى توافق في الآراء بالغة الصعوبة إلا أن النتيجة كانت تبعث على الارتياح. واستطعنا البناء على أساس ما كنا أنشأناه في القاهرة في ١٩٩٤؛ وتمكنا من تنظيم العناصر الأساسية التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام بغية تنفيذ العملية التي حُددت قبل خمس سنوات.

وإذ واجهتنا بصورة متكررة مسائل خلافية في سياق مفاوضاتنا، فإن تجربة الدورة الاستثنائية لعام ١٩٩٧ بشأن ريو + ٥ كانت تؤرقنا. وشعر الكثيرون بالخوف من أن تكون جهودنا محاولة أخرى تنتهي بالإحباط، وأننا لن نتمكن من تحقيق ما كنا نأمله. إلا أن الواقع هو أن النتيجة هذه المرة كانت مختلفة على نحو سار.

ولدينا الآن وثيقة تتضمن ١٠٦ فقرات تطالع المستقبل. وهذه الوثيقة تحدد التزاماتنا، وتقيم محاولاتنا وتحدد الاتجاه نحو تحقيق المزيد. وقبل كل شيء، أثارت في نفوسنا النشاط لمواجهة أكبر الصعوبات التي ما فتئت تواجهها البشرية لضمان حياة أفضل للجميع.

وثمة عنصر هام أسهم في النتائج التي توصلنا إليها تمثل في الطابع الشفاف والتشاركي الكامل في مفاوضاتنا. وأوصي بهذا من أجل نجاح جميع الاستعراضات الخمسية في المستقبل، وبخاصة فيما يتعلق بكوبنهاغن وبيجين في العام المقبل.

لقد حققنا مكاسب فيما يتعلق بالمجالات المضمونية الرئيسية من خلال مشاركة مطولة. ولقد تمكنا من التركيز على تحقيق المزيد في جهودنا من أجل المساواة وتمكين المرأة. وأدلينا بتصريحات تؤكد على حقوق المرأة. واستخدمنا عبارات قوية بشأن ضرورة إنهاء التمييز ضد الطفلات، وهي عبارات تتماشى والفقرة ١-١٥ من برنامج العمل. وكانت هناك تغطية كبيرة للتدابير الضرورية لمنع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب. وتناولنا احتياجات الشباب بصورة أكثر شمولا، وتمكنا من أن نحدد بوضوح الفوائد المتأتية عن الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والتعاون مع المجتمع المدني. وجددنا التزاماتنا من أجل تعبئة الموارد. ولم نؤيد فقط المقاصد والمبادئ التي أرسيناها لأنفسنا في القاهرة، بل تمكنا أيضا من التوسع فيها وزيادتها من أجل تنفيذها تنفيذا كاملا وفعالا.

ولدينا الآن وثيقة تقدم توجيها بشأن ما ينبغي التركيز عليه لأداء المهمة بصورة أكبر، وهي المهمة التي التزمنا بها. وأثارت إنجازاتنا الكثير من الحماسة والتوقعات.

ونحن على ثقة الآن بأن هذه العملية ستستعيد الزخم الذي ولده مؤتمر القاهرة. وفي العديد من الحالات تعثر تقدمنا في الماضي بسبب التباين بين توقعاتنا والواقع. وليس لنا سوى أن نأمل بألا تتكرر هذه التجربة هذه المرة وبأن لا تعاني برامجنا بسبب نضوب الموارد، بالرغم من الالتزامات السياسية.

سمعنا في العديد من البيانات المدلى بها في الجلسات العامة تعهدات بتحريك عمليتنا إلى الأمام. واليوم، نرى بداية عملية لي كامل الثقة بأن زخمها سيتضاعف في السنوات القادمة. واسمحوا لي أن أختتم بياني بالقول: سنراكم جميعا في العام ٢٠٠٤.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أتوجه بشكر خاص إلى رئيس اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية الحادية والعشرين على عمله وعلى بيانه.

والآن أطلب إلى السيدة غابرييلا فوكوفتش، نائبة رئيس اللجنة الجامعة المخصصة ومقررتها أن تعرض تقرير اللجنة الجامعة المخصصة.

السيدة فوكوفتش (هنغاريا) (مقررة اللجنة الجامعة المخصصة) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة اليوم تقرير اللجنة الجامعة المخصصة

للدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة، والذي يرد في الوثيقتين A/S-21/5 و Add.1.

عقدت اللجنة الجامعة المخصصة أربع جلسات في ٣٠ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه للنظر في بند جدول الأعمال الذي أحالته الجمعية العامة إليها، أي البند ٨ المعنون: "الاستعراض والتقييم الشاملان لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية".

في الفقرة ٢١ من الوثيقة A/S-21/5، توصي اللجنة الجامعة المخصصة الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار بعنوان "مقترحات بشأن الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية". ويرد نص الإجراءات الأساسية في الوثيقة A/S-21/5/Add.1.

لقد وجدت الوفود الناطقة بالاسبانية والفرنسية بعض التناقضات في النسخ المترجمة من الوثيقة. وسيجري استرعاء انتباه الأمانة العامة إلى هذه التناقضات لتصويبها في النسخة النهائية.

بهذا أرفع تقرير اللجنة المخصصة للدورة الاستثنائية الحادية والعشرين إلى الجمعية العامة للنظر فيه.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): إن لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، أعتبر أن الجمعية العامة تقرر ألا تناقش التقرير المعروض عليها في الوثيقتين A/S-21/5 و A/S-21/5/Add.1.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): بناء على ذلك، ستقتصر البيانات التي ستلقى قبل البت في مشروع القرار على تعليل التصويت. وقد أوضحت الوفود مواقفها إزاء شتى توصيات اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية الحادية والعشرين خلال مناقشات اللجنة. وأود أن أذكر الوفود بأنه بموجب مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ستقتصر تعليلات التصويت على ١٠ دقائق، وتدلي بها الوفود من مقاعدها. ونظرا لتأخر الوقت، فإني، على الرغم من هذا، أحث الوفود على قصر بياناتها على ثلاث دقائق.

السيد كاريراس (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): انضمت الجمهورية الأرجنتينية إلى توافق الآراء في اللجنة الجامعة المخصصة بصدد الوثيقة المتضمنة للإجراءات الرئيسية المتعلقة بالمزيد من تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعروضة الآن على الجمعية العامة في الوثيقة A/S-21/5/Add.1، وترغب في شرح موقفها وفي إدخال عدد من التحفظات.

يركز النص كلية على عدد من جوانب برنامج عمل القاهرة، ويغفل أمورا هامة أخرى متعلقة بالسكان والتنمية. فمثلا كان يجب أن يستأثر الاستثمار في التعليم والصحة العامة باهتمام أعظم وتحليل أدق.

وترغب الجمهورية الأرجنتينية في إدخال تحفظات متعلقة بمفاهيم الصحة الإنجابية والصحة الجنسية والحقوق الإنجابية. وهي تحفظات تتمشى مع ما ذكرناه إبان انعقاد مؤتمر القاهرة. ونردد تأكيد عدم قبولنا إدخال الإجهاض كخدمة أو كوسيلة لتنظيم الخصوبة. وينبني تحفظنا على أساس الحق العالمي في الحياة من الحمل إلى الوفاة الطبيعية. إن الإنسان البشري، بوصفه كائنا فريدا من لحظة الحمل لا بديل له، يتمتع بالحق في الحياة كمصدر لكل الحقوق الأخرى.

وتدخل الجمهورية الأرجنتينية تحفظات بصدد مسألة الصحة الجنسية والصحة الإنجابية، إذ تتفهم هذا في السياق العام للصحة البشرية، بما في ذلك الأمومة الخالية من المخاطر. وهكذا يجب النظر في صحة النساء طوال مراحل الحياة، لا بصدد الإنجاب فحسب.

وفيما يتعلق بعبارة "وسائل تنظيم الأسرة ومنع الحمل المقبولة، بما في ذلك الخيارات الجديدة والوسائل القليلة الاستعمال" [الفقرة ٥٧ (أ)]، نسجل تحفظاتنا ولا نقبل بإدخال الإجهاض أو الإنهاء الطوعي للحمل في هذا السياق. ولا بد من أن تكون الخيارات العملية داخل الحدود التي تضعها الدساتير القومية للدول.

وللجمهورية الأرجنتينية تحفظ بصدد استخدام تعبير "نوع الجنس"؛ إن فهمها لهذا التعبير يخص الهوية البيولوجية الجنسية للرجال والنساء.

وتُلقي الجمهورية الأرجنتينية الأضواء على حقوق الوالدين وواجباتهم والتزامهم بشأن تعليم الأطفال سواء في ذلك التعليم العالي أو التربية الجنسية. فالتربية الجنسية عنصر أساسي من عناصر الحقوق التربوية للوالدين، وتنص

الفقرة ٣ من المادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن "للوالدين الحق المسبق في اختيار نوع تربية أولادهم". وينبغي احترام هذا الحق العالمي المتأصل في كل السياق الرسمية، وغير الرسمية سواء داخل الأسرة أو خارجها والتي يتلقى الأطفال في إطارها الإرشاد والتدريب. ويقضي تفسير الجمهورية الأرجنتينية بأنه في حالات الإشارة إلى الصغار والنشئ والمراهقين والأطفال والشبان والشابات بصدد برامج الصحة الجنسية والإنجابية، يجب أيضا الاعتراف بحقوق الوالدين وواجباتهم ومسؤولياتهم.

أما فيما يتعلق بالتعبير "مسؤولياتهم تجاه مجتمعاتهم" [الفقرة ٣]، تسجل الجمهورية الأرجنتينية التحفظ التالي: يجب أن يقوم تنظيم الأسرة على أساس الاختيار الحر واحترام الحقوق الإنسانية للزوجين دون تدخل من جانب الدولة أو أي إخضاع ممكن للأهداف والمعايير التي تضعها أية حكومة أو منظمة. وتلاحظ الجمهورية الأرجنتينية أن الإشارات الحالية إلى التقييم تُغفل أية إشارة إلى الحاجة إلى تقوية الأسرة في إطار سياسات السكان والتنمية الواردة في الفصل الخامس من برنامج العمل، على الرغم من أن للأسرة دورا أساسيا تلعبه في عملية التنمية، إذ أنها الوحدة الأساسية في المجتمع.

وترغب الجمهورية الأرجنتينية في تسجيل تحفظ على استخدام عبارة "خدمات تنظيم الأسرة الطوعية الجيدة" في القسم باء من الوثيقة المعروضة أمامنا. ونرى أن هذا يعني أنه يجب ألا يستخدم القسر أو المغريات، أو الحوافز السلبية، أو الحصص، أو الأهداف الديموغرافية أو أي عناصر مماثلة.

وتقوم تحفظاتنا على أساس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق حقوق الطفل، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

السيد رحمة الله (السودان) (تكلم بالانكليزية): وفد السودان يسره أن ينضم إلى سائر المجتمع الدولي، الممثل في هذه الجمعية، في اعتماد الوثيقة الختامية لهذه الدورة الاستثنائية بتوافق الآراء.

وبذلك، ستواصل حكومة السودان تنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة تمشيا مع الفقرة ٥، التي تقول:

"ويعد تنفيذ التوصيات الواردة في برنامج العمل وفي هذه الوثيقة حقا سياديا لكل بلد، بما يتمشى مع القوانين الوطنية والأولويات الإنمائية، ومع الاحترام التام لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية لشعوبها، وبما ينسجم مع حقوق الإنسان الدولية المعترف بها عالميا". (A/S-21/5/Add.1، الفقرة ٥)

وفي رأي حكومتي، تتناول أحكام الفقرة ٦٣ '٣' الظروف التي يكون فيها الإجهاض مخالفا للقانون. وفي هذا السياق، تشدد حكومتي على أنه لا يجوز بأية حال من الأحوال الدعوة إلى الإجهاض بوصفه وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة.

السيد روزنتال (غواتيمالا) (تكلم بالاسبانية): وفدي أيضا لديه تحفظ موجز، سيقدم نصه إلى الأمانة كما يلي:

"خلال اعتماد برنامج عمل القاهرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، قدمت غواتيمالا بعض التحفظات فيما يتعلق بتنفيذه على المستوى الوطني. وبالنسبة للمقترحات المتعلقة بالإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذ البرنامج، التي ستعتمد في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، ينضم وفدنا إلى توافق الآراء، ولكن دون الموافقة على أي شيء في الوثيقة لا يتفق مع تحفظاتنا".

السيد باديًا (نيكاراغوا) (تكلم بالاسبانية): تود جمهورية نيكاراغوا الانضمام إلى توافق الآراء بشأن هذه الوثيقة، وتطلب أن تدرج فيها تحفظاتنا عن برنامج عمل القاهرة. ويود وفدنا أيضا إبداء التحفظات التالية:

أولا، عندما يستخدم التقرير عبارات "الوسائل التي تتحكم فيها الإناث"، و "الخيارات الجديدة"، و "الوسائل القليلة الاستعمال"، و "أوسع نطاق يمكن تحقيقه من تنظيم الأسرة"، فإننا لا نقبلها إلا حين لا تلمح إلى الإجهاض أو إنهاء الحمل قبل الولادة.

ثانيا، تمثل التربية الشاملة للأطفال في نيكاراغوا حقا للوالدين على سبيل الأولوية، وفقا لدستورنا السياسي وللمادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ثالثا، نحن نقبل بمصطلح "نوع الجنس" إذا فهم أنه يشير حصرا إلى التعريف الجنسي والبيولوجي للرجال والنساء.

السيد الألوس (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): في الوقت الذي يؤكد فيه وفد الجماهيرية العربية الليبية التزامه بأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وخاصة تحسين نوعية حياة الإنسان ورفاهه، وتعزيز التنمية البشرية عن طريق إدراك الترابط بين السياسات والبرامج السكانية والإنمائية الرامية إلى الحد من الفقر بكافة أشكاله، واستمرار النمو الاقتصادي في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية، واستدامة أنماط الاستهلاك والإنتاج، وتحقيق الأمن الغذائي، وضمان جميع حقوق الإنسان الأساسية بما فيها الحق في التنمية، مع التأكيد على خصوصية وسيادة كل دولة بما يتفق مع قوانينها الوطنية وأولوياتها التنموية، مع الاحترام الكامل لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية لمختلف الشعوب، وبما يتمشى مع حقوق الإنسان والمواثيق الدولية، فإننا نود أن نسجل التحفظات التالية ونطلب إدراجها في التقرير المعنون "تقرير اللجنة المخصصة الجامعة للدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة".

أولا، يود وفد الجماهيرية العربية الليبية أن يسجل تحفظا عاما عن أي حكم وارد في هذه الوثيقة يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ومع أي من القوانين الوطنية في الجماهيرية العربية الليبية. كما نود أن نؤكد من جديد التحفظات التي أعربنا عنها في وثيقة تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ونود أن نسجلها هنا من جديد.

ثانيا، نود أن نبدي تحفظا خاصا بالفقرة ٤١ من الوثيقة الحالية وبأية عبارة أخرى قد تشير إلى وجود مجموعة من الحقوق الإنجابية كحقوق إنسان عالمية. إن مجموعة حقوق الإنسان الوحيدة القائمة، حسب فهمنا، هي حصرا مجموعة حقوق الإنسان المعرب عنها صراحة في صكوك حقوق الإنسان الملزمة المتفق عليها عالميا، وليس هناك من حقوق سواها. ولا يمكن خلق حقوق إنسانية أخرى عن طريق التأويل أو الإضمار.

ثالثا، بالنسبة للفقرة المتعلقة بحقوق المراهقين ٧٣ 'أ'، يتمسك وفد الجماهيرية العربية الليبية بالصياغة التي اعتمدها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وعلى وجه التحديد، العبارة القائلة "مع احترام القيم الثقافية والمعتقدات الدينية"، ويعترض في الوقت نفسه على الصياغة الجديدة لهذه الفقرة، الواردة في الوثيقة الحالية، والتي تمثّل خروجا على نص وثيقة تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في إطار تعليل التصويت أو الموقف قبل التصويت.

تشرع الجمعية العامة الآن في البت في مشروع القرار المعنون "مقترحات تتعلق بالإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية"، الذي أوصت اللجنة المخصصة الجامعة للدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة في الفقرة ٢١ من الوثيقة A/S-21/5. ويرد نص مرفق مشروع القرار في الوثيقة A/S-21/5/Add.1.

وتوصي اللجنة المخصصة الجامعة للدورة الاستثنائية باعتماد مشروع القرار.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتُمد مشروع القرار (القرار دإ-٢/٢١).

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الكلام تعليلا للمواقف إزاء مشروع القرار الذي اعتمد للتو.

السيد العوضي (الكويت) (تكلم بالعربية): يود وفد دولة الكويت أن يؤكد دعمه لكل ما جاء في الوثيقة المعتمدة اليوم الخاصة بالإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والواردة في الوثيقة A/S-21/5/Add.1. وتأييده لكل ما تضمنته من جوانب إيجابية لصالح رعاية الإنسان.

ونود في الوقت نفسه أن نسجل تحفظنا من خلال التأكيد على أن التزامنا بأية سياسات أو أهداف أو إجراءات سكانية أينما وردت في الوثيقة إنما هو رهن بعدم مخالفتها لنصوص ومبادئ الشريعة الإسلامية وأعراف المجتمع الكويتي ولقوانين ودستور الدولة في الكويت. إن تنفيذنا توصيات الوثيقة الختامية سوف يتم

على أساس ما ورد في الفقرة الخامسة من نص الوثيقة الخاصة بالإجراءات الأساسية المشار إليها سلفا.

ويرجو وفد بلادي تسجيل هذا التحفظ في التقرير.

السيد صليبا (مالطة) (تكلم بالانكليزية): مالطة ملتزمة بالهدف الشامل للوثيقة، أي تعزيز الكرامة التامة للإنسان، مع التأكيد بشكل خاص على المرأة والطفل، اللذين لا يزالان الأكثر احتياجا لتدخل الدولة وتدخل الوكالات الدولية المعنية لتعزيز وضمان حقوق الإنسان الخاصة بهم. ووفد مالطة، بانضمامه إلى توافق الآراء، وبما يتفق مع تشريعه الوطني، الذي يعتبر إنهاء الحمل غير قانوني، يود أن يؤكد من جديد تحفظاته فيما يخص أجزاء الوثيقة المتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالإجهاض المستحث. والحكومة المالطية لا تنوي إضفاء الطابع القانوني على أية تدابير صحية تؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى الإجهاض المستحث.

ونطلب إثبات هذا البيان في التقرير.

السيد جانغ ويتشينغ (الصين) (تكلم بالصينية): الدورة الاستثنائية الحالية للجمعية العامة اعتمدت توا الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتلك الوثيقة ستزيد تعزيز تنفيذ برنامج العمل وتؤثر على ممارسة التعاون الدولي.

وبالنيابة عن الوفد الصيني، وبالأصالة عن نفسي، أود أن أعرب عن خالص شكري وتقديري للأمين العام؛ ولرئيس الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية، وزير خارجية أوروغواي، السيد ديدير أوبييرتي؛ ولرئيس اللجنة التحضيرية واللجنة المخصصة، الممثل الدائم لجمهورية بنغلاديش الشعبية لدى الأمم المتحدة، السفير شودري؛ ولرئيس مجموعة الـ ٧٧، الممثل الدائم لغيانا لدى الأمم المتحدة، السفير انسانالي، لجهودهم وللمهارة التي أظهروها، والتي أدت إلى اعتماد الوثيقة. وأعرب عن شكري أيضا لسائر أعضاء المكتب، وكذلك لموظفي الأمانة العامة المشاركين في الدورة الاستثنائية، لعملهم الشاق.

لقد كان السكان والتنمية موضوع مؤتمر القاهرة، وهو موضوع الدورة الاستثنائية الحالية. ومواصلة تنفيذ برنامج العمل ستتطلب نهجا شاملا وتنفيذا أمينا للمبادئ التي أرساها مؤتمر القاهرة. وستتطلب أيضا الاحترام التام لسيادة الدول. إن التنفيذ الفعال لبرنامج العمل لا يتطلب بذل مختلف البلدان المعنية جهودا نشطة فحسب، وإنما أيضا تعاونا دوليا واسع النطاق، وبخاصة في احترام الالتزامات بمساعدة دولية.

في شهر تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام سيصل عدد سكان العالم إلى ٦ بلايين نسمة، الأمر الذي سيكون له أثر بالغ على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للعالم وعلى بيئته.

وفي تنفيذ برنامج العمل، ينبغي لكل البلدان أن تحترم حقوق الإنسان المعترف بها عالميا. وبالنسبة للبلدان النامية ينبغي أن يعني هذا، أولا وقبل كل شيء، حقوقها في البقاء وفي التنمية. وحقوق الإنسان لن تُحمى حماية حقيقية، ومسألة السكان لن تعالج معالجة فعالة، إلا إذا تحققت التنمية.

إن الوفد الصيني شارك في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بروح إيجابية بنّاءة. وعشية قرن جديد ترغب الصين، وهي أكثر البلدان النامية في العالم سكانا، في مواصلة تعزيز تعاونها مع البلدان الأخرى ومع المنظمات الدولية حتى يمكنها أن تساهم في التنفيذ الفعال لبرنامج العمل.

في الختام، أود أن أطلب أن يسجل هذا البيان في المحضر.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالعربية): في مؤتمر ١٩٩٤ للسكان والتنمية، قدم وفدي بيانا مكتوبا يتعلق باستخدام برنامج العمل لعبارة "الأزواج والأفراد". وبينما نعترف بأن هذا التعبير اعتمد بتوافق الآراء في ثلاثة مؤتمرات سابقة للسكان عام ١٩٧٤ و ١٩٨٤ و ١٩٩٤، فإن وفدي يود أن يؤكد مجددا دعوته إلى إلغاء كلمة "الأفراد" لأننا نفهم دائما أن جميع المسائل التي يتناولها برنامج العمل في هذا الشأن تتعلق بالعلاقات المتوائمة بين زوجين وحّدت بينهما رابطة الزواج في سياق مفهوم الأسرة باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع.

ووفدي يطلب إثبات هذا البيان في تقرير الدورة الاستثنائية.

السيد الحجري (قطر) (تكلم بالعربية): إن انضمامنا للتوافق العام حول هذه الوثيقة مرهون بفهمنا وتفسيرنا لما يلي: أولا، الفقرة الخامسة من تقرير اللجنة المخصصة الجامعة للدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة تنص على ما يلي:

"ويعد تنفيذ التوصيات الواردة في برنامج العمل وفي هذه الوثيقة حقا سياديا لكل بلد، بما يتمشى مع القوانين الوطنية والأولويات الإنمائية، ومع الاحترام التام لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية لشعوبها، وبما ينسجم مع حقوق الإنسان الدولية المعترف بها عالميا".

ثانيا، نؤكد أيضا أننا لا نقبل أي توصية أو تفسير في هذه الوثيقة يخالف الشريعة الإسلامية أو قوانيننا المحلية ودستورنا الوطني.

ثالثا، إن مفهوم بلدي للفقرة الفرعية '٣' من الفقرة ٦٣ هو أنها تتناول الحالات التي لا يكون فيها الإجهاض مخالفا للقانون، على ألا يفسر ذلك بأنه ترويج للإجهاض ولا أن يؤدي إليه، مع التأكيد على الحق في الحياة الذي هو من أبسط حقوق الإنسان.

رابعا، نفهم أن عبارة "نوع الجنس" (Gender) أينما وردت لا تعني إلا الرجل والمرأة ولا شيء خلاف ذلك.

يرجى تسجيل تحفظ وفد بلادي هذا في محاضر الجلسة.

السيد الديلمي (اليمن) (تكلم بالعربية): يود وفد الجمهورية اليمنية أن يشيد بالجهود الكبيرة التي بذلت من أجل التوصل إلى توافق الآراء. ويود وفد بلادي أن يشكر الدكتورة نفيس صادق المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والسفير شودري رئيس اللجنة الجامعة، على جهودهما، وأن يؤكد دعمه لما جاء بالوثيقة الختامية، وما تضمنته من جوانب إيجابية لصالح الإنسان والتنمية.

يود وفد بلادي أن يؤكد على تحفظاته التي عبر عنها لدى اعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عام ١٩٩٤ في القاهرة. ويؤكد أن انضمامنا إلى توافق الآراء بشأن الوثيقة التي تم اعتمادها يأتي في إطار قناعتنا بأن التزام الجمهورية اليمنية بأية سياسات أو أهداف أو إجراءات سكانية وردت في الوثيقة يرتبط بعدم مخالفتها لنصوص ومبادئ الشريعة الإسلامية ودستور البلاد وتقاليد وعادات المجتمع اليمني.

ويرجو وفد بلادي تسجيل موقفنا هذا في محضر الجلسة.

السيد زاري زاري (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعرب باسم وفد جمهورية إيران الإسلامية، عن خالص تقديرنا لكم، سيدي، لقيادتكم هذه الدورة الاستثنائية بصورة ناجحة، وللسفير شودري، الرئيس الممتاز للجنة التحضيرية وللجنة المخصصة الجامعة، على العمل الممتاز الذي اضطلع به في توجيه المفاوضات الطويلة والصعبة نحو التوصل إلى توافق في الآراء في نهاية المطاف.

لئن كنا قد انضممنا إلى توافق الآراء الهام هذا بشأن المحصلة النهائية للدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة المتعلقة بالسكان والتنمية، ولئن كنا ندعم تنفيذها على المستويين الوطني والدولي فإنني أود أن أسجل تحفظاتنا على أي حكم صريح أو ضمني في النص يتغاضى عن إقامة علاقات جنسية خارج إطار الزواج والأسرة، المحددة حصرا بأنها اتحاد جنسي بين الذكر والأنثى، أو يشجع عليها.

ويود وفد جمهورية إيران الإسلامية أن يطلب إدراج تحفظه بالكامل في تقرير الدورة الاستثنائية. ونص التحفظ سيقدم فيما بعد إلى أمانة الدورة الاستثنائية.

السيد نبيه الزينات (الأردن) (تكلم بالعربية): يقدر الوفد الأردني تقديرا عاليا ما بذلته اللجنة المخصصة الجامعة للدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة من جهود شاقة وطويلة بهدف التوصل إلى صياغات تمثل قواسم مشتركة لوجهات نظر الوفود المشاركة وتحترم معتقدات الدول وتستوعب خصوصياتها.

اعتمادا على إيماننا الواثق وإحساسنا العميق بأن المجموعة الدولية تحترم معتقداتنا وقوانيننا الوطنية وقيمنا وتقاليدنا، واستنادا إلى الحق السيادي لكل أمة في سياستها السكانية بما يتماشى مع قوانينها وفق ما ورد في فصل المبادئ من وثيقة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة، والفقرة الخامسة من هذه الوثيقة،

فإننا سنتعامل في الأردن مع نصوص هذه الوثيقة ضمن إطار هذه المحددات. ونرجو تسجيل هذه الكلمة في محضر الجلسة.

السيد الحمادي (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالعربية): تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة تحفظها على كل ما يخالف ديننا الحنيف وشريعتنا الإسلامية السمحاء ودستورنا وقوانيننا ومبادئنا. ولذا نرجو من أمانة المؤتمر تسجيل موقفنا وتوثيقه بما يتماشى والفقرة ٥ من الوثيقة الحالية.

السيد عواد (المغرب) (تكلم بالعربية): أولا، باسم وفد المملكة المغربية، نقدر ونثمن العمل الهام الذي اضطلع به تحت رئاستكم، سيدي، وتحت توجيه العديدين في هذا العمل الممتاز الذي يعتبر في نظرنا هاما في هذه المرحلة من تطور الإنسانية.

إلا أنني أود فقط أن أسجل أنه، استنادا إلى الفقرة ٥، وانطلاقا من القيم الأساسية التي بنت الشخصية المغربية المتميزة من منطلق حضاري واضح، نجد أن تعريف الأسرة يجب ألا يكون فيه أي التباس، حيث أن علاقة العائلة علاقة مبنية على عقد زواج. وبالتالي، نرى أن أي التباس في هذا الموضوع يجب أن نتجنبه. وبالتالي، أرجو تسجيل هذا التحفظ في محضر هذه الجلسة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت. نستمع الآن إلى الوفود التي طلبت الإدلاء ببيانات عامة.

السيدة بولاك (الولايات المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): باسم وفد الولايات المتحدة، أود أن أشكر رئيس اللجنة المخصصة، السفير شودري، على قيادتنا عبر هذا الجهد الاستعراضي. فبفضل قيادته تمكنا اليوم جميعا من اعتماد مجموعة من الإجراءات الشاملة والمتوازنة والعملية والمحددة جدا لمساعدة جميع البلدان على مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. لدى وضع الوثيقة التي اعتمدناها اليوم استلهمنا بتجاربنا الفردية الوطنية وجهودنا منذ عام ١٩٩٤، واتفقنا بصورة جماعية على الطريقة التي يمكن لنا بها أن ننطلق من هذه التجارب وجعل جهودنا أكثر فاعلية.

ومن بين أمور أخرى، حددنا مؤشرات خمسية لقياس هذه الجهود بصورة أفضل في المجالات الأساسية التالية: التعليم، وفيات الأمهات، تنظيم الأسرة، مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب. وقد طلبنا من الحكومات تلبية احتياجات الشباب من خلال تطوير خطط والاستثمار فيها وهي خطط تضمن أن يعيش الشباب حياة صحية ومنتجة. ولتوجيه هذه العملية، دعونا إلى مشاركة الشباب وإلى الدعم النشط من جانب الآباء وتوجيههم ومشاركتهم، بدعم الأسر والمجتمعات المحلية. وقد شجعنا الحكومات على بناء شراكات مع المنظمات غير الحكومية، لا سيما تلك الملتزمة بحقوق المرأة. واقترحنا الاضطلاع بتطوير وتوسيع نهج متكاملة تستند إلى المجتمع المحلي إزاء التنمية المستدامة. وأكدنا من جديد تأكيدا لا مراء فيه على الإرادة السياسية والالتزام الذي اتفق عليه في القاهرة لتنفيذ جدول أعمالنا الطموح لمدة ٢٠ عاما.

إننا نعلم أن هذا الالتزام المتجدد ينبغي أن تؤمن له الموارد. وفي حين ألاحظ أن الولايات المتحدة لم توافق على إجمالي المساعدة الإنمائية المحدد في الفقرة ٦٩ من تقرير اللجنة التحضيرية (A/S-21/2/Add.2)، فإننا نأمل خالص الأمل بأن نتمكن من زيادة مساعدتنا في السنوات المقبلة.

لقد أرسى مؤتمر القاهرة أساسا عالميا يعالج طموحات الناس اليوم. ويرسم نهجا يضمن لأطفالنا نوعية حياة في المستقبل. والحكومات المشاركة في الاستعراض الخمسي هذا اتفقت بصورة شاملة على أن تظل وفية للنهج الذي اختطه لنا مؤتمر القاهرة وأن تواصل السير فيه. إن مؤتمر القاهرة ما زال ناجعا. وجهودنا الجماعية هنا تكللت بالنجاح هذا الأسبوع. ونحن جميعا سنعود إلى بلداننا وقد تجدد نشاطنا والتزامنا بمواصلة عملنا من أجل المرأة وأسرتها في كل مكان من العالم.

السيد مارش (استراليا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد استراليا بقوة المبادئ وبرنامج العمل بشأن السكان والتنمية التي اعتمدها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المنعقد في القاهرة عام ١٩٩٤. كما نرحب بتوافق الآراء الذي انضممنا إليه بشأن الاستعراض والتقييم الشاملين لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

ونستشعر القلق إزاء النص الوارد في الفقرة ٦٣ '٣' من الوثيقة A/S-21/5/Add.1. ولا نرى أن هذا الإسهاب بشأن نص القاهرة ضروري. ونحن، كما قلنا، نرحب بتوافق الآراء ولا نعارض الاتفاقات التي توصل إليها. لكن

سياسة برنامج المعونة الاسترالي تحرم تقديم المساعدة عن طريق برنامج المعونة الاسترالي فيما يتعلق بالتدريب على الإجهاض أو خدماته، أو بالخدمات أو التجارب أو الأنشطة التي تتعلق مباشرة بعقاقير الإجهاض.

وتشيد استراليا بمثابرة وكفاءة رئيس اللجنة التحضيرية، السفير شودري، الذي قاد الدول الأعضاء إلى هذا الاتفاق الذي نرحب به. كما نعترف مع التقدير بإسهامات السيدة صادق.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل البعثة المراقبة للكرسي الرسولي.

المونسنيور راينرت (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): يرحب الكرسي الرسولي بالتقدم المحرز خلال الأشهر الأخيرة في العملية التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

منذ البداية ردد وفدي باستمرار امتثاله للإرشادات التوجيهية الواردة في القرار ١٨٣/٥٣. وكما يعرف الأعضاء، انضم الكرسي الرسولي، كمشارك في المؤتمر، إلى توافق الآراء بشأن برنامج العمل في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة، مع تحفظات جادة. ولا يزال الكرسي الرسولي متمسكا بتلك التحفظات.

إن أي عمل قام به الكرسي الرسولي في هذه العملية ينبغي ألا يُفهم أو يُفسر بأنه دعم لمفاهيم لا يمكن له أن يقبلها لأسباب أخلاقية. وعلى وجه الخصوص، يجب ألا يفهم أي شيء على أساس أنه يتضمن تأييد الكرسي الرسولي للإجهاض أو أن الكرسي الرسولي قد غير موقفه الأخلاقي بصدد الإجهاض أو منع الحمل أو العقم.

لذا فإن هدف الكرسي الرسولي هو أن يرحب بقرار الجمعية العامة التوافقي، ثم أن يقدم البيان التالي للتفسير.

إن الكرسي الرسولي، تمشيا مع طبيعته ورسالته الخاصة، يرغب من ترحيبه باعتماد الوثيقة الختامية في أن يعرب عن تفهمه للوثيقة التي اعتمدت الآن.

فيما يتعلق بعبارات "الصحة الجنسية"، "الصحة الإنجابية"، "الصحة الجنسية والإنجابية"، يرى الكرسي الرسولي أن هذه العبارات تنطبق على مفهوم شامل للصحة يتضمن الشخص بكلية شخصيته أو شخصيتها، عقلا وجسدا، ويعزز تحقيق النضج الشخصي في النواحي الجنسية والحب المتبادل وصنع القرار اللذين يصوغان شكل علاقة الزواج بما يتفق والمستويات الخلقية. ولا يعتبر الكرسي الرسولي الإجهاض أو الحصول على الإجهاض جانبا من هذه العبارات.

وبالإشارة إلى عبارات "منع الحمل"، "تنظيم الأسرة"، "الحقوق الإنجابية"، "وسائل التحكم الأنثوية"، "أوسع نطاق ممكن لخدمات تنظيم الأسرة"، "الخيارات الجديدة"، "الوسائل القليلة الاستعمال"، وما عداها من عبارات تتعلق بخدمات تنظيم الأسرة وتنظيم الإخصاب، يجب ألا يفهم ترحيب الكرسي الرسولي بقرار توافق الآراء على أنه يشكل تغيرا في موقفه المعروف جيدا إزاء تلك الطرق لتنظيم الأسرة التي تعتبرها الكنيسة الكاثوليكية غير مقبولة أخلاقيا، أو إزاء خدمات تنظيم الأسرة التي لا تحترم حرية الزوجين والكرامة الإنسانية والحقوق الإنسانية للأشخاص المعنيين.

وفيما يختص بكل الاتفاقات الدولية، وخاصة منها أية اتفاقات قائمة ومذكورة في هذه الوثيقة، يتحفظ الكرسي الرسولي في موقفه في هذا الشأن، اتساقا مع قبول الكرسي الرسولي أو عدم قبوله لها.

وإشارة إلى عبارة "الأزواج والأفراد" فإن الكرسي الرسولي يفهم أن هذه العبارة تعني الزوجين المتزوجين والرجل والمرأة كفردين يشكلان الزوجية. وما زالت هذه الوثيقة، خاصة باستخدامها لهذه العبارة، تتميز بتفهم فردي للجوانب الجنسية لا يعبر عن الاهتمام المطلوب بالحب وصنع القرار المتبادلين اللذين يصوغان طبيعة العلاقة الزوجية.

ويفسر الكرسي الرسولي الإشارات إلى "الأسرة" و"الأسر" على ضوء المبدأ ٩ من مبادئ برنامج العمل، أي في ضوء واجب تقوية الأسرة، وهي الوحدة الأساسية للمجتمع، وفي ضوء الزواج كشراكة متساوية بين الرجل والمرأة، أي بين الزوج والزوجة.

وفيما يتعلق بالتعبير "نوع الجنس" (gender)، يتحفظ الكرسي الرسولي في موقفه على أساس أن هذا التعبير له أصل في الهوية البيولوجية الجنسية، أي نوعي الجنس، من ذكر أو أنثى.

ويردد الكرسي الرسولي تأكيده بأن تعليم "النشء" بمن فيهم "الأطفال"، "المراهقون"، "الشبان"، "الشابات" متضمنا التعليم الخاص بالصحة الجنسية والإنجابية، هو أولا وأصلا حق للآباء ومن واجبهم ومن مسؤولياتهم، طبقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وبصدد توصل "النشء" بمن فيهم "المراهقون"، "الشبان" و"الشابات" إلى خدمات تنظيم الأسرة وخدمات الصحة الإنجابية، يعتبر الكرسي الرسولي أن هذا يعني الزوجين المتزوجين، وفرادى الرجال وفرادى النساء الذين يكونون هذه الزوجية. وفي هذا الصدد، يود الكرسي الرسولي أن يؤكد الجانب الخاص بالحب وصنع القرار المتبادلين اللذين تتسم بهما العلاقة الزوجية.

والكرسي الرسولي، إذ يشير بوجه خاص إلى الفقرة ٧٣ (أ)، يفسر "حقوق المراهقين في الخصوصية والسرية والموافقة المستنيرة" في إطار المسائل التي تحيط بعدة أمور من بينها الإساءة الجنسية والعنف والسفاح. ولكي يمارس الآباء حقوقهم وواجباتهم ومسؤولياتهم إزاء إرشاد أطفالهم، يجب ألا ينتقص من حقوقهم الإنسانية الأولية فيما يتعلق باختيار تعليم الأطفال، كما يجب بذل كل جهد من جانب الحكومات والمجتمع المدني لمساعدة الآباء على تقلد هذا الدور الأساسي. وفي هذا الصدد، يفسر الكرسي الرسولي أيضا "احترام حقوقهم الثقافية ومعتقداتهم الدينية" على أنها تشير إلى القيم الثقافية والمعتقدات الدينية للأبوين إلى أن يبلغ المراهقون سن الرشد. ويرجو الكرسي الرسولي الإشارة إلى هذا التفسير في الفقرة ٧٣ (أ).

وفيما يختص بالفقرة ٦٣، يعيد الكرسي الرسولي التأكيد بأن الحياة البشرية تبدأ من لحظة الحمل وأن الحياة يجب الدفاع عنها وحمايتها. إن الكرسي الرسولي لا يمكن له أبدا أن يُقر الإجهاض والسياسات التي تعضد الإجهاض. كما يؤكد الكرسي الرسولي أن حق مقدمي الخدمة الصحية في إملاء الضمير تؤكده مواد قانونية بما فيها المادة ١٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويرجو الكرسي الرسولي أن يُؤخذ علما بهذا التفسير في الفقرة ٦٣.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): اختتمت الجمعية العامة بحث البندين ٨ و ٩ من جدول الأعمال.

البيان الختامي للرئيس

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سيكون بياني مقتضبا، تمشيا مع الإرشادات التي صدرت للوفود في هذه الدورة الخاصة.

يمكن لنا القول إننا شهدنا في هذه الدورة تأكيدا مجددا لنهج لأنشطة الأمم المتحدة قائم على أساس التعليم. لقد تطور هذا النهج في ريو دي جانيرو في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، وأعيد تأكيده في إطار حقوق الإنسان، ثم ارتبط بعد ذلك بالتنمية الاجتماعية في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، وبمسائل المرأة في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي انعقد في بيجين، ثم بمسائل الموئل في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمستوطنات البشرية في اسطنبول.

وكان المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي انعقد في القاهرة جزءا من هذه العملية، وهذا ما كان الحال عليه في هذه الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة.

ثانيا، إن مجرد عقدنا لهذه الدورة الاستثنائية يتسم بأهمية كبيرة. فقد توافد ممثلو الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني على الدورة ليتحدثوا عن

سياساتهم وبرامجهم وأفكارهم وأعمالهم الحاضرة والمستقبلة، وهذا، بحد ذاته حقيقة ذات مغزى. إنه يعني ديمقراطية وعالمية المعلومات والمعرفة.

ثالثا، أشدد على أنه، في عالم به ١,٢ بليون شاب، فإن اهتمامنا بتعليمهم وصحتهم وتوجههم في الحياة ومشاركتهم في إنشاء وحدات أسرية مسؤولة، يمثل دون شك مساهمة يجب أن تحظى بتوافق آراء اجتماع يتمثل هدفه الأسمى في تنمية الإنسان.

إن مسائل حماية المرأة وتعليمها، ومنع أي أذى قد يلحق بها، وصحتها الإنجابية والجنسية وحقوقها، والمساواة بين الجنسين، وتنظيم الأسرة، تستند جميعا إلى العلم وتقوم حتما على أبعاد اجتماعية وثقافية وأخلاقية. ومن هنا تنبع صعوبة الإجماع المطلق فيما يتعلق بهذه المسائل.

في الختام، نرى أن الوثيقة، التي يتجاوز عدد فقراتها المائة، ستستخدم بالتأكيد بوصفها ورقة عمل. وعملنا لا ينتهي بنهاية هذه الدورة - فهو عمل مستمر ويجب أن يتطور في تواؤم إلى جانب تطور المجتمع الدولي الذي تحدث فيه تلك التبادلات اليوم. ونتيجة لذلك، لا يمكن في هذه الدورة الاستثنائية أن نعلن انتصارنا فيما يتصل ببعض الأفكار والمفاهيم وهزيمتنا فيما يتعلق بأفكار ومفاهيم أخرى. فبوسعنا فقط أن نقول إن المجتمع الدولي برمته يضطلع بالمسؤولية عن معالجة مسألة السكان والتنمية بوصفها مسألة ذات شقين لا ينفصمان ولا يمكن التنصل منها.

ومن ذلك المنظور، كان من دواعي سروري البالغ حقا أن أترأس هذه الدورة وأن أتلقى الأمنيات الطيبة والمساهمات من الجميع.

أعلن اختتام أعمال الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥ بعد منتصف الليل.